

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

الشباب والإصلاح والتحديث

تقديم
إسماعيل سراج الدين

إعداد وتحرير
سمير رضوان محسن يوسف

الشباب والإصلاح والتحديث

تقديم

إسماعيل سراج الدين

إعداد وتحرير

سمير رضوان　　　محسن يوسف

مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة- أثناء - النشر (فان)

الشباب و الإصلاح و التحديث / تقديم إسماعيل سراج الدين ؛ إعداد وتحرير محسن يوسف، سمير رضوان. - الإسكندرية : مكتبة الإسكندرية، [2006]

ص. سم.
تدمك ٩٧٧-٦١٦٣-٣٥-١

١- الشباب ر تشغيل. ٢. البطالة. ٣. مصر ر تخطيط اقتصادي. أ. يوسف، محسن.
ب. رضوان، سمير.

ديوي 331.3463927- ٢٠٠٦٢٧٦٧٤٩

ISBN 977-6163-35-1

رقم الإيداع ٤٣٥٤ / ٢٠٠٦

الإخراج الفني : عاطف عبد الغني علي

المحتوى

مقـــدمة

انطلاقًا من أهمية التواصل مع ما جاء في وثيقة الإسكندرية الصادرة عن مؤتمر قضايا الإصلاح العربي «الرؤية والتنفيذ» الذي نظمته مكتبة الإسكندرية في مارس ٢٠٠٤ واستمرارًا لجهود منتدى الإصلاح العربي في متابعة وتنشيط برامج الإصلاح والتحديث، وبالتعاون مع الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية ورابطة قمة عمالة الشباب وجمعية نهضة المحروسة، باعتبارها منظمات مجتمع مدني تهتم بقضايا الشباب، تم تنظيم مؤتمر عن دور الشباب في الإصلاح والتحديث في الفترة من ٢٢-٢٤ فبراير ٢٠٠٥.

وتعود أهمية هذه المبادرة إلى حرص منتدى الإصلاح العربي ومنظمات المجتمع المدني الأخرى على ضرورة أن تكون هناك مشاركة للشباب في عملية الإصلاح والتغيير، لما يتميز به الشباب من حيوية وحماس، وقدرة على التجديد والإبداع من جهة، ولأن ثمار الإصلاح المستقبلية سيجنيها ويستفيد منها الشباب من جهة ثانية. ويزيد من أهمية الأمر ما يشير إليه الواقع من أن الشباب ظلوا لفترة طويلة يفتقدون البرامج التي تساعد على تنشئتهم أو إعطائهم الفرص التي تتناسب مع إمكاناتهم وقدراتهم وطموحاتهم في بناء مستقبل الوطن، وتوسيع نطاق الخيارات أمامهم، وتمكينهم من تجاوز القيود التي تحول دون قدرتهم على المبادرة والإنجاز، وتحمل مسئولية المشاركة، وهو النهج الذي يسعى منتدى الإصلاح العربي للوصول إليه من خلال مشاركة الشباب أنفسهم في إعداد المؤتمر وتحديد مخرجاته التي تتفق مع تصوراتهم وأحلامهم للمشاركة في عملية الإصلاح والتغيير.

ولعلنا نجد في مراجعتنا للإنجازات العلمية والفكرية على مر العصور، ما يشهد بالإمكانيات غير المحدودة للشباب، وقد تكفينا في هذا الصدد الإشارة إلى حصول علماء مثل أينشتاين وهايزنبرج وواطسون على جوائز نوبل بفضل إنجازات حققها كل منهم قبل أن يصل عمره السادسة والعشرين.

ولأن الشباب المصري مثل كل شباب العالم، إذا ما أعطي القدر الكافي من الثقة والحرية، لابد لطاقات الإبداع فيه أن تنطلق. ومن أجل ذلك يسعى منتدى الإصلاح العربي لتعامل جديد مع الشباب، يقوم على تأسيس وتنظيم المشاركة الفعالة للشباب في عمليات التغيير والتحديث وصناعة المستقبل، حتى يتمكنوا من صياغة الرؤية والسعي لتحقيق الحلم، خاصة أن عملية الإصلاح عملية مستمرة لا ترتهن فقط بحاجتنا الملحة للتغيير والإصلاح ولكن أيضا لمواكبة التحديث والتطور الدائم الذي يشهده العالم، ولأن مجتمعنا جزء من هذا العالم، فمن الضروري أن يصبح مجتمعنا المصري في قلب هذا العالم وليس على هامشه.

وإذا كانت طبيعة التقدم تتطلب مراجعة الذات والاستمرار في استقراء الواقع المتغير واستشراف المستقبل، وإعادة تحديد الأهداف والسياسات، فهي مهام وواجبات مستمرة ومطلوبة في كل وقت. وأمامنا تاريخ القرن العشرين يؤكد إمكانية تحقيق الأحلام التي راودت البشر على مدى قرون فائتة ذلك حين انطلقت الطائرات عبر الأطلنطي ووصل الإنسان إلى سطح القمر، واستطاعت الكثير من الدول مثل كوريا والصين وسنغافورة والهند أن تتجاوز واقع التخلف الاقتصادي والاجتماعي وأن تصبح من الدول الصناعية الكبرى وتحقق إنجازات غير مسبوقة في مجالات كثيرة منها البرمجيات والزراعة وزيادة معدلات النمو، ومواجهة العديد من المشكلات الاجتماعية، ولا شك أن الشباب قاموا بدور كبير في تحقيق هذه الإنجازات والتحولات.

لكن قدرة الشباب على تحويل الأحلام إلى حقائق وإنجازات على أرض الواقع تتطلب أن نمهد ونيسر للشباب السبل لانطلاق هذه القدرات ورفع كل القيود والمعوقات، وأن ندعم بناء

الأليات التي تساعد على العمل والإنجاز وتبادل الخبرة والتعاون المشترك عن طريق دعم الصلات المختلفة وتقوية الروابط بين الشباب بعضهم البعض وبين المجتمع، خاصة على المستوى المحلى، وكذلك تبنى ودعم المشروعات والتجارب والدراسات التي يقدمها الشباب والتي تعمل على تجاوز مشكلات الواقع وتقديم الحلول لمواجهتها.

ولا شك أن مشاركة الشباب في عملية الإصلاح والتحديث تدعم المسئولية عن نجاحها وتواصلها، وترجح إمكانيات هذا النجاح، فالنخب التقليدية لا تمتلك نفس الحيوية والقدرة على التطوير أو تبنى الأفكار الجديدة مقارنة بما يمتلكه الشباب من قدرات، وهم بحكم السن أكثر الشرائح العمرية والمجتمعية تأثراً وتفاعلاً مع المتغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية على كافة الأصعدة والمستويات المحلية والعربية والإقليمية والدولية.

ويسعى مؤتمر دور الشباب في الإصلاح والتحديث إلى إدماج الشباب في قضية الإصلاح بشكل مباشر، وتحفيزهم على المشاركة في إبداء الرأي والوصول إلى مشروعات محددة قابلة للتنفيذ، يمكنهم من خلالها طرح رؤيتهم للإصلاح، ونقلها إلى حيز التنفيذ والتطبيق على أرض الواقع، والسعي لتجسيد مفهوم المشاركة وتحمل المسئولية، بعيداً عن الأفكار المجردة والنظرية، بما يحقق خروج الشباب من موقع المتفرج إلى موقع المشارك في العمل، وتطوير نوعية الحياة في هذا المجتمع.

وما كان المنهج العملي الذي استهدفه المؤتمر إلا محاولة جادة لتغيير نمط التعامل مع الشباب، وذلك من منطلق فهم ماهية الشباب التي عادة ما تساعد على فهم أكبر لهم وتعامل أفضل معهم يتحقق بمعرفة الجوانب الحيوية والاجتماعية والنفسية المؤثرة في الشباب التي تدعونا إلى أن ننظر إليهم على اعتبار أنهم يمثلون مرحلة عمرية، وطورًا من أطوار نمو الإنسان يكتمل خلاله النضج العقلي والنفسي. وعلى هذا النحو نجد الثقافة السائدة في المجتمع الذي يعيش فيه الشباب جنبًا إلى جنب مع الحقائق الاجتماعية وكل ذلك يشكل السمات والخصائص، وهو ما يساهم في تحديد ما يقوم به الشباب من أدوار في المجتمع سواء بالتأثير أو التأثر.

هذا بالإضافة إلى أن التعامل مع الشباب وتحقيق أفضل السبل لمساهماته يجب أن يتجاوز الأنماط التقليدية والتي يتم من خلالها التعامل مع الشباب؛ من نوع النمط التعبوي، وهو أقرب إلى سياسات الحشد حول أهداف معينة أو سياسات محددة، يتم فيها التعامل مع الشباب باعتبارهم مادة خاماً، أو موضوعًا يمكن صياغته أو إعادة تشكيله دون النظر لاهتماماتهم أو آرائهم أو مواقفهم، والتي تمثل قيمة مضافة ويصعب ألا تكون محل نظر واعتبار، أو النمط الاحتفالي الذي يستدعي مجموعات الشباب لإبراز صورة أو مظهر معين تتعلق بمناخ معين يجري الاهتمام به والتركيز عليه بصرف النظر عن صلته الحقيقية بالواقع، وكذلك من بين الأنماط التقليدية نمط يتعامل مع الشباب باعتبارهم فئة متذمرة ناقمة، وتركز على انتقاد الشباب بشكل دائم تحت دعوى عدم قدرتهم على تحمل المسئولية، وبالتالي لابد من ممارسة القوامة والوصاية عليهم باعتبارهم يفتقرون إلى القدرة على التعامل مع الواقع أو التفكير أو الإبداع والابتكار.

وتؤدي هذه الأنماط في التعامل مع الشباب في معظم الأحيان إلى انسحاب الشباب من الاندماج في الواقع وضعف مشاركته في مختلف جوانب الحياة وخاصة السياسية منها، بل وميله إلى ممارسة كل أساليب الاحتجاج، والتي تصل أحياناً إلى اشتقاق بنية لغوية خاصة بهم تعبيرا عن تمردهم ورفضهم الذي يترتب عليه نتائج أخرى مثل حالات التصادم أو الإحباط أو الهجرة والسفر والقطيعة مع المجتمع.

لهذه الأسباب مجتمعة وغيرها قام منتدى الإصلاح العربي ليبلور اهتماماته الرئيسية وطريقته في التعامل مع قضية الإصلاح والتحديث، وذلك بالتعاون مع بعض الشباب من الهيئات المهتمة بقضايا الإصلاح والتحديث في منظمات المجتمع المدني المصري، مع دعوة عدد من الشباب النشط في قصور الثقافة والجامعات والمعاهد العليا والمؤسسات الإعلامية للتفكير ومناقشة الكيفية التي يمكن أن يصبح من خلالها الشباب المصري مساهمًا وفاعلاً في قضية الإصلاح، خاصة أن المجموعة التي وجهت لها الدعوة تمثل مواقع مختلفة وتخصصات متباينة

وسياقات ثقافية متعددة، سوف تنعكس بالضرورة فيما يحملوه من رؤى وأراء متنوعة يتم الحوار حولها وبحيث يمكن- وبمشاركة الشباب- التوصل إلى مشروعات وأفكار قابلة للتطبيق في الواقع، على نحو يسهم في تغيير نمط التعامل مع الشباب من نمط تقليدي إلى نمط حديث يسمح لهم بالتناول المباشر لقضية الإصلاح، وبطريقة تدعم رؤية منتدى الإصلاح العربي في حفز الشباب على المشاركة وتحمل المسئولية خاصة في عملية الإصلاح والتحديث.

ومن هذا المنطلق سعى مؤتمر دور الشباب في الإصلاح والتحديث للتركيز على مجموعة توجهات ومنطلقات جوهرية في تناول قضايا الإصلاح العربي. اشتملت على ما يلي:

١- التعامل مع قضية الإصلاح بالنظر إلى تراكم الخبرات والتجارب وعدم البدء من نقطة الصفر التي- في العادة- تهمل كل ما تم إنجازه سابقاً، أو ذلك الذي لم يأخذ مساره للتحقق الفعلي، وضرورة التأكيد على الاستفادة من كل الخبرات والمبادرات المحلية والعربية والدولية.

٢- مبادرات الإصلاح والتحديث، وبالرغم من ضرورة تفاعلها مع كل الخبرات والمبادرات الإنسانية والاستفادة منها، إلا أنها يجب أن تكون نابعة من الداخل، وأن تعكس الاحتياجات الحقيقية للتطور والنهضة والتنمية.

٣- يرتبط الإصلاح والتحديث بمؤشرات ومعايير معروفة، وتتأثر ببعضها ويمكن متابعتها وقياسها، للوقوف على مدى التقدم فيها ومدى ارتباطها بجهود التنمية.

٤- يرتبط نجاح عملية الإصلاح بسيادة ثقافة جديدة تمثل منظومة من القيم الداعمة لعملية التحول الديمقراطي، وإرساء القيم والممارسات المرتبطة بالعمل الجماعي في مواجهة النزعات الفردية، واحترام حقوق الإنسان في مقابل إهدار الحريات، واعتماد مبدأ الجدارة والكفاءة والقدرة على الإنجاز في مقابل الوساطة والتمييز، والتفكير العلمي في مقابل التفكير الخرافي، والجودة وزيادة القدرة التنافسية في مقابل الاحتكار والانغلاق، والفهم والتعلم في مقابل

الحفظ والتلقين، والشفافية والعلانية في مقابل الفساد وحجب تداول المعلومات، والتسامح والتعددية في مقابل التعصب وانغلاق الفكر وعدم قبول التنوع والاختلاف.

إن تأكيد المفاهيم السابق الإشارة إليها يمهد الطريق ويساعد في توفير المناخ الثقافي وطرق التفكير والسلوك والعادات والتقاليد والنظم، وهي ما يمثّل حجر الزاوية في استنهاض جهود الإصلاح في مختلف المجالات.

كذلك فإن الاهتمام بالمعرفة وتراكمها وإنتاجها له دور هام في الإصلاح والتحديث، وعلى عكس ما هو سائد في كثير من المجتمعات من اعتقاد بأن من تتوافر له الثروة يكون هو صاحب النفوذ والقوة، فقد أصبح امتلاك المعرفة والإمساك بأسرارها والقدرة على إنتاجها وتجديدها وتوظيفها واستخدامها في كثير من الأحيان مصدرًا للثروة والقوة.

كما أن نجاح عملية الإصلاح يرتبط ارتباطا مباشرا بأوضاع المجتمع المدني، ومدى استقلاله وقدرته على العمل والدعوة والمساهمة في عملية الإصلاح حيث إن منظمات المجتمع المدني تمتلك قدرات كبيرة بحكم استقلاليتها ومسئوليتها المباشرة أمام المجتمع من خلال ما تقوم به من مبادرات في مختلف جوانب الإصلاح، ولذلك فإن الاهتمام بتقوية واستقلالية المجتمع المدني ومؤسساته يساعد في إحداث التغيير والتحديث وخاصة إذا ما أتيحت الفرص لمشاركة الشباب، والتي تستند إلى المبادرات النابعة من الشباب أنفسهم ومستخدمة قدرتهم على تحويل رؤاهم في التغيير إلى واقع ملموس ولذلك اهتم المؤتمر بإتاحة الفرصة للعمل والحوار على عدة محاور تشكل الجوانب المختلفة لعملية الإصلاح والتي اشتملت على ما يلي:

المحور السياسي: والذي يركز على المشاركة والثقافة والتنشئة السياسية للشباب في مصر، من خلال الحوار وضرورة دعم حرية الرأي والتعبير والمشاركة في تأسيس أنظمة تقوم على الحكم الرشيد والمساءلة والشفافية، والاشتراك في تحديث المؤسسات السياسية، وضمان الحريات المدنية والسياسية لجميع الأفراد والفئات وحق الاختلاف وقبول الآخر.

المحور الاقتصـادي: والذي يتناول تحديات التنمية الاقتصادية في مصر وفرص الإصلاح ودور الشباب فيها، وكيفية إسهام الشباب في العملية الاقتصادية، في إطار المشروع الحر واهتمام الشباب به، والاستفادة من الفرص الاقتصادية المتاحة والعمل على الارتقاء بالمهارات والكفاءات التي تتوافق مع متطلبات سوق العمل.

المحور الاجتماعي: والذي يؤكد على فرص التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة، ودعم الجهود التي تعمل على بناء رأس المال الاجتماعي، من خلال التعاون بين منظمات المجتمع المدني وقطاع الأعمال، والتأكيد على أهمية بناء مجتمع المعرفة كأحد شروط تنمية رأس المال البشرى والتعامل مع التحديات التي تواجه المجتمع المصري في هذا المجال والسبل التي يمكن من خلالها مساهمة الشباب في تجاوز العقبات وصولاً إلى التنمية الشاملة والمستدامة.

المحـــور الثقـــافي: ويتحدث عن الفرص والتحديات الموجودة أمام الشباب وكيف يمكن إتاحة الفرص لإسهامات الشباب المصري في عملية التجديد الثقافي والتي تشكل شرطا أساسياً لعملية الإصلاح والتحديث من خلال الحوار القادر على تحديث الخطابات السائدة في مصر وفي المنطقة العربية.

واستناداً إلى أهمية دور الشباب في قضايا الإصلاح والتحديث وإتاحة الفرصة لمساهماتهم قام الشباب من خلال المناقشات في المحاور الأربعة السابق الإشارة إليها بعرض عدد من الاستخلاصات والمقترحات في صورة مشروعات تغطي محاور المؤتمر وقد تنوعت ما بين أبحاث أو دراسات أو مشروعات تسويق، وأفكار ومشروعات توعية ونشر للقيم الجديدة، بالإضافة إلى بعض المشروعات ذات الطابع التجريبي في التعامل مع مشكلة محددة، وكلها تقدم نموذجاً على قدرة الشباب المصري على تقديم الأفكار والمقترحات والتفاعل الحي مع مشكلاته، كما أنها

تعتبر ترجمة فعلية لأهداف منتدى الإصلاح العربي في دعم مشاركة الشباب في مشروعات يكون تنفيذها نموذجًا لنمط جديد في التعامل مع الشباب يقوم على الثقة والحرية.

نحن لا نكتفي بالحلم بنموذج هذا النمط الجديد، وإنما نكثف الجهود، ونستحث كافة الأطراف على المشاركة في هذا الاجتهاد. وعلى هذا الطريق، يأتي هذا الكتاب، على أمل أن يكون خطوة في الاتجاه السليم.

إسماعيل سراج الدين

دور الشباب في الإصلاح الاقتصادي

الشباب والبطالة والتنمية الإقتصادية



مقـــدمة

يثير موضوع دور الشباب في الإصلاح والتحديث بعض التحديات بشأن جوانب مختلفة، منها الجوانب المتعلقة بالتنمية الاقتصادية لما تمثله من عنصر مهم يؤثر على الكثير من الجهود الإصلاحية والتحديثية، ومنها ما يتصل بتفاقم بعض المشكلات الاقتصادية المتمثلة في انخفاض معدلات النمو وتناقص نصيب الفرد من الدخل القومي، وانخفاض المشاركة في التجارة الدولية وضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، وانتشار الفقر وارتفاع نسب البطالة خاصةً بين الشباب والنساء.

ووفقا لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤، تحتل مصر المرتبة رقم ١٠٨ بين ١٧٥ دولة فيما يتعلق بمعدلات التنمية و ارتفاع معدل البطالة. ورغم الجهود التي بذلت في مصر على مدار عقود، ومازالت تبذل لتحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أنها لم تنجح بشكل كامل في تحقيق نتائج ملموسة وتغير حقيقى في مستوى معيشة المواطن المصري ومن أسباب ذلك أن بعض الحلول لهذه المشاكل الاقتصادية يتم التعامل معها على المدى القصير، بالرغم من أن التنمية الاقتصادية تعتمد على إجراءات طويلة المدى، وتتعلق بإعادة هيكلة الاقتصاد لتحسين الوضع الاقتصادي للمجتمع، ويمكن تحديدها من خلال مؤشرات معينة مثل عدد الوظائف المتاحة وتوزيع الثروات ومستوى المعيشة ...الخ. وذلك بالإضافة إلى أن مشاركة الشباب في التنمية الاقتصادية ضعيفة أو معدومة، كما أن مشاركتهم في صنع ووضع الحلول الاقتصادية غير قائمة، بالإضافة إلى عدم الاهتمام بما يشغل الشباب من هموم مثل انتشار البطالة وخاصة بين فئة الشباب وهو ما يعتبر من أكثر وأهم التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية.

ويؤكد عدد من خبراء التنمية على أن التنمية الاقتصادية تعتبر من بين أهم العناصر الأساسية التي تؤثر في كافة جهود الإصلاح وأنه يجب معالجة المشكلات الاقتصادية الملحة وفي مقدمتها ضرورة التعامل مع انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وتناقص نصيب الفرد من الدخل القومي وغير ذلك من المشكلات الاقتصادية الملحة، وهي ما تستلزم تسليط الضوء على الفرص التي يمكن للشباب الإفادة منها للإسهام في رفع مستوى التنمية الاقتصادية، ومثال ذلك، توسيع مساحة الانفتاح والحرية في تعامل الدولة مع الجهود الرامية إلى التنمية الاقتصادية، وتشجيع المشروعات المتوسطة والصغيرة للشباب، وظهور مؤسسات متعددة للإقراض، ومناقشة القضايا المتعلقة بإمكانية توفير فرص عمل عن طريق الاهتمام بالتعليم المهني، وربط التعليم بسوق العمل، وتغيير المفاهيم السائدة حول احترام المهن، ورفع جودة المنتجات المحلية والتوجه نحو التصدير، وإنشاء مراكز معلومات وقواعد بيانات اقتصادية، وتطوير أنماط وسلوكيات العمل على نحو يمكن معه الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والتجارب العالمية، واستثمار شبكة المعلومات العالمية في صياغة مبادرات ومشروعات تضيف أفكاراً جديدة تساهم في ترقية مستويات التنمية الاقتصادية في مصر.

تعتبر كل هذه القضايا وغيرها من الأمور وثيقة الصلة بجوهر قضية الإصلاح الاقتصادي في مصر لذلك يجب التعامل مع الإشكاليات التي تطرحها، ومن أهمها كيف يمكن للشباب أن يشارك، وهو ما يتطلب ضرورة صياغة مجموعة من المبادرات والمشروعات والأفكار، من حيث ضرورة ربط التعليم بسوق العمل، وتشجيع وتنمية فكرة العمل الحر، والتصدي للمشكلات الخاصة بتوفير قنوات الإقراض للشباب والتى يمكن من خلالها إتاحة الفرص للشباب للعمل والإسهام فى العملية الاقتصادية والتنموية.بالإضافة إلى ضرورة التأكد من استمرار النمو الاقتصادى فى القطاعات المختلفة، حتى يمكن توفير الأعداد المطلوبة من الوظائف وتوفير فرص العمل وخاصة للشباب.

تطرح قضية الإصلاح والتحديث سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي عدة إشكاليات ومن أهمها من أين نبدأ في الإصلاح وهل من خلال التوجه إلى الإصلاح الاقتصادي والذي يعتبر ضرورياً من أجل الارتفاع بمستوى المعيشة وزيادة القدرة الشرائية للمواطنين مثلاً، أم أنه يبدأ من خلال الاهتمام بتحسين جودة التعليم والخدمة والرعاية الصحية والعلاج ... إلخ من القضايا الأخرى. وبالنسبة للاهتمام بالإصلاح الاقتصادي يجب أولا تحديد دور الحكومة وغيرها من المؤسسات في مجال الإنتاج والخدمات، وكذلك ما يمكن أن يقوم به الأفراد والقطاع الخاص والقطاع التعاوني أو القطاعات المشتركة في هذه المجالات المهمة والتي تحتاج لإرساء قيم واتجاهات ترتبط بالتوجهات المطلوبة للنظام الاقتصادي الجديد مثل الجدية في العمل وإرساء قواعد العمل الجماعي واحترام الأخر والالتزام بالاتفاقيات العالمية وتقبل المشاركة والتعاون في المشروعات المشتركة والكبيرة والتي يتوقف عليها مدى التقدم والإصلاح الاقتصادي، إضافة إلى ضرورة الاهتمام بما يتطلبه الإصلاح الاقتصادى من إصلاحات أخرى ومن أهمها الإصلاح القانوني.

توجد مبررات ودوافع موضوعية لتحقيق الإصلاح الاقتصادي من خلال اشتراك الشباب الذين لا يزالون قوى مهمشة، وذلك من خلال وضع آلية تستهدف إدماجهم في عمليات المشاركة والحوار في كل القضايا السياسية والاقتصادية، خاصة أن الشباب بحكم السن تمتد فترة إسهامهم في الحياة الاقتصادية وبالتالي من الضروري تدريبهم وإعدادهم وتمكينهم للاشتراك في منظومة الإصلاح الاقتصادي وخاصة أن قضية الإصلاح الاقتصادي تتطلب وقتًا طويلاً وجهدًا شاقًا بسبب تشابك الأوضاع داخل المجتمع، وتعقد المشاكل السياسية المرتبطة بالقضايا الاقتصادية، وهو ما يتطلب مشاركة الأغلبية، لأن التغيير ليس وقفاً على جماعة بعينها أو قضية تعني الحكومة فقط، وإنما يتحتم مشاركة كل فئات المجتمع.

ونظرًا للتوافق العالمي حول معايير وطرق الإصلاح فإن تأخر أي مجتمع عن تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي، يعني مزيدًا من التأخر في الدخول والمشاركة في السوق العالمي وانعدام

القدرة التنافسية، ويصبح جزءاً مهشماً من هذا العالم. وهذا ما يمكن أن نستخلصه من تجربة الصين التي تقدم حاليًا أنماطًا متنوعة من الإنتاج وعندما دخلت سوق الإنتاج والتصدير دخلت بالمعايير العالمية، وهو ما يعني أن التحول الاقتصادي له معاييره المحددة التي تتطلب تنظيم عمليات الإنتاج، وتحديد مفردات المسار الاقتصادي التي يشترك في تحقيقها فئات كثيرة وتحتاج إلى الارتقاء بالمهارات البشرية واستخدام التكنولوجيا الحديثة والمتطورة بالإضافة إلى تطوير أنماط وسلوكيات العمل، والبحث عن مبادرات ومشروعات جديدة يتم صياغتها بشكل علمي، ويتم الاستفادة فيها من التجارب العالمية الناجحة، وتوفير استثمارات جديدة وكذلك المعلومات عن السوق العالمية من خلال الشبكة العالمية للمعلومات عملاً على تقديم أنماط إنتاج حديثة وهو ما يفتح للشباب طريقًا للإسهام في عمليات التحول من خلال استخدام الأفكار والتكنولوجيا الجديدة.

ورغم التحديات السابق الإشارة إليها إلا أن هناك فرصًا عديدة يجب على الشباب استغلالها لتحقيق التنمية الاقتصادية خاصة بالنظر إلى مساحة الانفتاح والحرية في التعامل مع الجهود الرامية للتنمية الاقتصادية، ووجود اتجاه عام لتشجيع المشروعات المتوسطة والصغيرة للشباب، وتعدد مؤسسات الإقراض سواء على مستوى المؤسسات الوطنية مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية أو مؤسسات بنكية - مثل البنك الوطني للتنمية وبنك القاهرة والبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي، وكلها بنوك مملوكة للدولة - أو من خلال الجهات المانحة مثل الوكالة الكندية للتنمية الدولية Cida والاتحاد الأوروبي أو الجمعيات الأهلية مثل جمعيات رجال الأعمال.

هذا ويعتبر المناخ السائد حالياً مشجعًا على الاستثمار، وهناك مجهودات كبيرة تبذل في تدعيم الاستثمار، خاصة تلك التي تقوم بها وزارة الاستثمار وفي نفس الوقت يوجد تأكيد لضرورة تحقيق مبادرات لتحسين التعليم الفني وتغيير نظرة المجتمع له وخاصة بسبب الأوضاع الاقتصادية الموجودة في المجتمع المصري والتي تهيئ كلها الفرصة لتغير الكثير من المفاهيم التي

اعتادها المجتمع للخروج من هذه الدائرة الاقتصادية المغلقة. ويلزم لتحقيق ذلك أن نعمل على إيجاد فرص عمل للشباب في إطار التنمية الاقتصادية؛ وهو ما يعني العمل في اتجاهات تختلف عن الاتجاهات الاقتصادية التقليدية، علمًا بأن الاهتمام بالتعليم المهني لا يجب أن تقتصر جهوده على الدولة، وإنما مساهمة كل من قطاع الأعمال والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في صيغة تعاون يجعل التعليم المهني يرتبط بالاحتياجات الحقيقية في سوق العمل بوضع خطط يمكن تنفيذها، ومعنى ذلك وضع برامج لإعادة التأهيل وتدريب العاملين الحاليين وخاصة من الشباب لاكسابهم المهارات اللازمة والمطلوبة في سوق العمل، وتشجيع الاتجاهات التي تعمل على تغيير المفاهيم السلبية السائدة، وخاصة ما يتعلق منها باحترام المهن المختلفة، وإتاحة الفرصة للشباب في اختيار المهن التي يرغبون في ممارستها، مع تزويدهم ببرامج الإرشاد والتوجيه للمساعدة في تحديد الاختيارات السليمة وفق رغباتهم واهتماماتهم، بالإضافة إلى الاحتياجات الواقعية في سوق العمل.

ومن ناحية أخرى فإن جودة المنتجات المحلية وتوجيهها للتصدير وفتح أسواق جديدة تلعب دوراً بالغ الأهمية في التنمية الاقتصادية، ولا يقتصر ذلك على أصحاب المشروعات الكبرى وحدهم، إذ يمكن للشباب القيام بدور ومساهمات مهمة في هذا المجال، كما أن منظمات المجتمع المدني تستطيع هي الأخرى أن تقوم بدور في تشجيع التصدير وخاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة التي يمتلكها الشباب، هذا بالإضافة إلى إمكانية تكوين كيان مشترك يضم عددًا من المشروعات والمؤسسات الصغيرة والتي يمكن أن تعمل لتهيئة المناخ الضروري لزيادة التصدير والاتصال بالأسواق الخارجية وتنسيق الجهود وتبادل المعلومات.

هذا ويساعد التعاون السابق الإشارة إليه على نشر الوعي والتلاحم بين المشروعات الصغيرة والشركات الكبرى وبين قطاع الأعمال وهو ما يتحقق بالتأكيد على مفهوم المسئولية الاجتماعية، ودور هذه المؤسسات تجاه المجتمع، مع عدم إغفال الحقوق المترتبة على القيام بهذا الدور، والتعاون مع المشروعات الصغيرة، والذي يحتاج إلى ضرورة توفير مراكز للمعلومات،

وقواعد للبيانات، تتضمن جمع البيانات الاقتصادية التي يحتاج إليها الشباب من أصحاب المشروعات الصغيرة؛ حتى يتمكنوا من اتخاذ قراراتهم بشأن المشروعات التي يعملون فيها، واختيار سبل التعاون مع المشروعات والشركات الكبرى.

وفي حالة الشباب أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة فلاشك أن فرص الإقراض تلعب دورًا مهمًا في بلورة إسهامهم في التنمية الاقتصادية، وهو ما يتطلب المزيد من القنوات المتاحة التي يستطيع الشباب من خلالها التعرف على الجهات التنفيذية والتغييرات الهيكلية والقانونية التي يتطلبها التعامل مع هذه القنوات لإقراض الشباب، والتي يمكن أن تشترك معها منظمات المجتمع المدني، عملاً على تسهيل تعريف الشباب بالإجراءات المطلوبة للإقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وبالإضافة إلى ما سبق كذلك يجب تركيز الاهتمام على أهمية الإقراض المتناهي الصغر وتوجيهه إلى المشروعات الصغيرة، ولعل أفضل تجربة نجاح تحققت في هذا المجال ما يقوم به بنك جرامين في بنجلاديش بالنسبة للإقراض المتناهي الصغر وبصفة خاصة بالنسبة للنساء.

وبسبب تعدد فرص الاستثمار والاتجاهات الجديدة وخاصة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والاتصالات فإن فرص الشباب بالنسبة للاستثمار أصبحت متعددة، والاستفادة منها تدعو إلى ضرورة توجيه الشباب إلى الاستثمار في كل من المشروعات التي تحتاج إلى أيدي عاملة من أجل توفير المزيد من فرص العمل للشباب، وفي نفس الوقت الاتجاه إلى الاستثمار الذي لا يحتاج إلى رأس مال، ولا يحتاج إلى أيدي عاملة كثيرة، مثل البرمجيات، وكل ذلك مع تشجيع الشباب ومساندته في كلا الاتجاهين، من أجل الإسهام في وضع الحلول لمشكلة البطالة، بالإضافة إلى اللحاق بكل التطورات الحديثة التي تحتاجها التنمية الاقتصادية الحقيقية.

علاقة التعليم بالبطالة فى الاقتصاد المصرى

من السمات الرئيسية لنظام التعليم الحالي أنه في معظمه يخرج شباباً غير مؤهلين ولا يمتلكون المهارات التي تمكنهم من دخول سوق العمل، ويعتمد توفير المهارات والقدرات المطلوبة لسوق

العمل على مدى الكفاءة الداخلية والخارجية للأنظمة التعليمية والتدريبية وكذلك قدرة برامجها ومناهجها وأسلوب التنفيذ المتبع فيها، والذي يجب أن يتسم بالمرونة في التجاوب والتكيف مع المتطلبات والاحتياجات المختلفة والمتغيرة في سوق العمل ومدى استعدادها وإمكانياتها في تقديم واستخدام التكنولوجيات الجديدة المتطورة في نظم برامجها ومناهجها وخاصة أن التكنولوجيات الجديدة تتميز حاليا بأنها سريعة ودائمة التغير.

ويتطلب الوفاء باحتياجات سوق العمل ضرورة ربط محتوى التعليم بالتخصصات المطلوبة، ومحاولة التوفيق والتوازن بين العرض والطلب في سوق العمل والتي تؤثر بشكل مباشر على عوامل كثيرة منها مستوى الأجور وانتشار ظاهرة البطالة وما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية بالنسبة للأفراد والمجتمع وخاصة بين فئات الشباب.

كل هذه المتطلبات تستدعي بالضرورة إجراء الدراسات حول برامج التعليم والتدريب، ومدى كفاءة الخريجين للوقوف على الإصلاحات التي يجب إدخالها على هذه النظم التعليمية والتدريبية لجعلها أكثر مناسبة لاحتياجات الأفراد وسوق العمل، وخاصة إذا كانت متطلبات سوق العمل من المهارات لا تتوافر من خلال النظم التعليمية والتدريبية، وهو الأمر الذي يتطلب النظر إلى مختلف جوانب العملية التعليمية ومنها بحث كفاءة الهيئات التي تتولى مسئولية التعليم والتدريب وبالتالي كفاءة المشتركين فيها من معلمين ومدرسين وأبنية تعليمية والطرق المستخدمة لتقنين الاختيارات والتحصيل حتى يمكن قياس الأهداف المقصودة من التعليم والتدريب.

ورغم تزايد أهمية التعليم والتدريب في جميع جوانب التنمية والتحديث فإن المتقدمين لسوق العمل يواجهون حاليا حالة من التنافس على فرص العمل المتاحة والمحدودة ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها الزيادة السكانية وتزايد أعداد من يرغبون في الالتحاق بسوق العمل وهو ما يفوق قدرة سوق العمل على استيعابها، بالإضافة إلى مدى ملاءمة المهارات والقدرات التي تفرزها نظم التعليم والتدريب مع المهارات والقدرات المطلوبة في سوق العمل والتغيرات

المتلاحقة والسريعة في النظم التقنية والتكنولوجية الحديثة التي يتم توظيفها في مؤسسات العمل والإنتاج.

وتلعب برامج التدريب المختلفة دوراً رئيسياً في الوفاء بالمتطلبات والاحتياجات من المهارات والقدرات في سوق العمل، وكذلك في تمكين الشباب من الالتحاق بسوق العمل، وهو الأمر الذي يتطلب ضرورة مراجعة نظم وبرامج التدريب حتى تتوافق مع المتطلبات المتغيرة في سوق العمل وخاصة أن نظم التدريب المهني يمكن أن يكون لها دور رئيسي في تسهيل الانتقال من نظم التعليم إلى سوق العمل. وتشير معظم الدراسات إلى أن الدول التي تهتم بتوسيع قواعد نظم التدريب المهني مثل ألمانيا تقل فيها نسب البطالة وخاصة بين الشباب، مع العلم بالطبع أن وجود نظم وبرامج التدريب المهني وحدها لا تعتبر كافية للقضاء على البطالة، وأن الأمر يحتاج- بالإضافة إلى برامج التدريب المهني- وجود سياسات مناسبة في سوق العمل وبيئة تشجع على الاقتصاد الواسع والمتكامل.

وبسبب اعتبار التعليم عنصراً أساسياً من عناصر التنمية، فإن أي إهدار في نتائج التعليم يؤدي إلى إهدار في رأس المال المتوافر لنظم التعليم والتدريب، وخاصة في حالة محدودية الموارد المتوافرة للتعليم والتدريب وأن تطوير برامج التعليم والتدريب، يجب أن يركز على الجوانب التطبيقية والتدريب المتميز في علوم التكنولوجيا الحديثة والعلوم الحيوية وعلوم الرياضيات والكمبيوتر، والتي يلاحظ الاحتياج الشديد إليها في سوق العمل، وخاصة أن إعدادها يحتاج إلى مدد أطول وتكلفة أعلى بالمقارنة بالوقت والتكلفة التي تنفق على العلوم الأخرى، وهو ما أدى إلى محاولة الدول المتقدمة والغنية اجتذاب أصحاب التخصصات السابق الإشارة إليها للعمل فيها من خلال ما تقدمه لهم من فرص متميزة للعمل، بالإضافة إلى الارتقاء المهني والعلمي والارتفاع في مستوى الأجور التي تقدمها الدول الغنية والمتقدمة، وهو ما يؤدي إلى هجرة هذه المهارات النادرة وإهدار كل التكاليف التي أنفقت على إعدادها وتعليمها وفي النهاية عدم الاستفادة منها.

وإذا نظرنا إلى الأرقام الخاصة بالتعليم ومنها مدى الإنفاق الحكومي على التعليم فى الموازنة العامة للدولة ، نجد إن الإنفاق الحكومي على التعليم قد بلغ نحو ٤-٥٪ من الناتج القومي الإجمالي، و هذه النسبة لم تكن كافية للارتقاء بمستوى التعليم، وقد ترتب على ذلك تدهور مستوى الأبنية التعليمية، وزيادة عدد الطلاب بالنسبة لكل مدرس، وانتشار ظاهرة الدروس الخصوصية[١].

ويتضح من البيانات أن هناك ارتفاعًا في نسبة المتسربين من المدارس الابتدائية والإعدادية في بداية التسعينيات، إذ بلغت أكثر من ١٣٪ ، وهو ما قد يعكس تدنى العائد من التعليم، ويستدل على ذلك من البيانات فى الجدول (١) والذى يعرض الأرقام التفصيلية لهذا الموضوع[٢].

ومن الملاحظ أن البطالة تتركز فى المستويات التعليمية الأعلى، وخاصة بين الحاصلين على الشهادات المتوسطة، وتزداد حدة هذه المشكلة إذا ما أخذنا في الاعتبار أن مستوى الطلب المتوقع على هذه الفئة لن يزيد على ٥٪ من الإجمالي خلال الفترة الممتدة بين عام ٢٠٠١ وعام ٢٠٠٥[٣].

١- أحمد جلال، «التعليم والبطالة فى مصر»، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم ٦٧، أكتوبر ٢٠٠٢.

٢- المرجع السابق، ص ٥ .

٣ - المرجع السابق، ص ٦ .

جدول رقم (١)
الكفاءة في التعليم الابتدائي والإعدادي
١٩٨٩/١٩٩٠-١٩٩٤/١٩٩٥

المرحلة التعليمية	نسبة التسرب من التعليم	سنوات الدراسة الفعلية ١	معدل الخريجين نسبة إلى عدد الطلاب في السنة الأولى
الابتدائية			
١٩٨٩/١٩٩٠	١٢,٩٠	٦,٢٩	٨١,٧١
١٩٩٠/١٩٩١	٢٧,٩٤	٦,١٢	٨٤,٢٠
١٩٩١/١٩٩٢	٢٢,٤٥	٦,٨٣	٨٩,٤٦
١٩٩٢/١٩٩٣	١٥,٧٤	٥,٦٣	٩٢,٨٩
الإعدادية			
١٩٩١/١٩٩٢	٢١,٩١	٣,٩١	٧٨,٠٣
١٩٩٢/١٩٩٣	١٢,٤٩	٣,٦٩	٨٧,٥٧
١٩٩٣/١٩٩٤	١٣,١٨	٣,٧٠	٨٦,٨٢
١٩٩٤/١٩٩٥	١٢,٩٠	٣,٦٠	٨٧,١٠

ملاحظة: ١ متوسط السنوات الدراسية هو ٥ للمستوى الابتدائي و٣ للإعدادي. وترجع سنوات الدراسة الفعلية التي تزيد عن المتوسط إلى سنوات الإعادة مطروحاً منها معدل التسرب.

Source: UNDP , Egypt Human Development Report ,1998/1999.

وإذا نظرنا فى الجدول (٢) نجد أن البطالة بين الشباب الحاصلين على تعليم متوسط تفوق النصف، لتصل إلى نسبة ٥٥٪ يتلوها نسبة البطالة بين الشباب الحاصلين على مؤهل جامعى لتصل إلى ١٤٪، ثم البطالة بين الشباب الحاصلين على مؤهل فوق المتوسط وهى نسبة ١١٪، أما نسبة البطالة بين الشباب الحاصلين على مؤهل أقل من المتوسط والأميين من الشباب فهي متساوية وتصل إلى ٨٪، وأقل نسبة بطالة على الإطلاق بين الشباب الذى يقرأ ويكتب وهى تعادل ٤٪ وهذا يعنى أهمية إيجاد أفكار بناءة لكي نقاوم البطالة المستشرية بين شبابنا ، خاصة تلك الفئات التي تعانى أكثر من غيرها والتي تجمع الحاصلين على تعليم متوسط، والشباب الحاصلين على تعليم جامعى.

جدول رقم (١)
الكفاءة في التعليم الابتدائي والإعدادي
١٩٨٩/١٩٩٠-١٩٩٤/١٩٩٥

القطاع	القوة العاملة * ١٩٩٨		البطالة ١٩٩٨		تقديرات الطلب على العمالة ٢٠٠١-٢٠٠٥	
	بالألف	%	بالألف	%	بالألف	%
أمي	٧١٩٢	٣٣	١٣٥	٨		
يقرأ ويكتب	٢٠٧٦	٩	٧٣	٤		
تحت المتوسط	٣٥٢٢	١٦	١٤٣	٨	٥٣١	٦٦
متوسط	٥٣٠٥	٢٤	٩٤٧	٥٥	٢٨	٤
فوق المتوسط	١٢٦٧	٦	١٨١	١١	١٠٨	١٣
جامعي فأعلى	٢٧٠٥	١٢	٢٤٢	١٤	١٣٨	١٧
الإجمالي	٢٢٠٦١	١٠٠	١٧٢١	١٠٠	٨٠٥	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، «قوة العمل والبطالة - الطلب فى سوق العمل» مسح ميدانى للطلب في سوق العمل.

وإذا نظرنا إلى نفس الفئات السابقة من الشباب وقارنا حجم الذين أكملوا تعليمهم وعدد المتسربين ونسبة كل فئة إلى إجمالى الداخلين الجدد إلى سوق العمل نجد أن أعلى نسبة هي من الشباب الحاصلين على تعليم متوسط ونسبتهم ٤٧,٩٪ أى ما يقرب من نصف الداخلين الجدد إلى سوق العمل فى نفس الوقت الذى يتراجع الطلب على هؤلاء، وذلك نظرا لتدنى مستواهم العلمى ووجود من هم على قدر أعلى من التعليم والتدريب، وكذلك لتفشى البطالة وقبول بعض من هم فى مستويات تعليمية أعلى للعمل فى الأعمال التى تحتاج إلى هؤلاء الشباب الحاصلين على مستوى تعليمى متوسط. كما يلاحظ أيضا أن هناك نسبة تسرب من التعليم تصل إلى ٨,١٪ من بين هؤلاء، أي إن من يكمل دراسته من هؤلاء لا يتعدى ٩١,٩٪.

أما الشباب من الحاصلين على مستوى تعليمى أقل من المتوسط فان نسبتهم وصلت إلى ٢٦,٦٪ من حجم الداخلين الجدد إلى سـوق العمل. بينما الحاصلون على تعليم عال وصلت

جدول رقم (٣)
الداخلون الجدد إلى سوق العمل وفقاً للمستوى التعليمي
١٩٩٨/١٩٩٩ (الأرقام بالألف)

المرحلة التعليمية	أقل من المتوسط	متوسط	فوق المتوسط	تعليم عال	الإجمالي
عدد الخريجين	--- *	٥٥٩	٥٦	٢٦٧	٨٨٢
عدد المتسربين	٣٣٧	٤٩	٠	٠	٣٨٦
إجمالي الخريجين والمتسربين	٣٣٧	٦٠٨	٥٦	٢٦٧	١٢٦٨
النسبة إلى الإجمالي	٢٦٫٦	٤٧٫٩	٤٫٤	٢١٫١	١٠٠٫٠

* الرقم غير متاح.

المصدر: طارق نوير، «تقدير حجم الداخلين الجدد لسوق العمل خلال الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩»، مركز الدعم واتخاذ القرار، رئاسة مجلس الوزراء، القاهرة، ٢٠٠١.

نسبتهم إلى ٢١,١٪، وكانت أقل النسب فى الدخول لسوق العمل من الحاصلين على تعليم فوق المتوسط حيث حصل هؤلاء الشباب على نسبة ٤,٤ من حجم المعروض فى سوق العمل. وكل الأرقام السابقة تتضح من الجدول (٣) .

ورغم الجهود المبذولة لتحسين التعليم فإن المنظومة التعليمية لم تستطع أن تقدم للشباب من الداخلين لسوق العمل من بين الذين أنهوا فترات دراستهم ما يحتاجونه من مهارات ومعارف تلزم لتمكينهم من الوصول إلى ما يتطلعون إليه من المكاسب الاجتماعية والخاصة. ويعتبر من أهم أوجه القصور في المنظومة التعليمية عدم قدرتها على تحقيق التوافق بين المخرجات من الشباب المتعلم، واحتياجات سوق العمل من هؤلاء الشباب.ويرجع هذا القصور إلى أن المنظومة التعليمية الحالية تركز على عدد الخريجين وليس نوعية الخريجين من الشباب[٤].

دور الاستثمار فى الحد من مشكلة البطالة بين الشباب المصرى

لقد أظهرت دراسة العلاقة التى تربط معدلات البطالة وتزايدها مع العديد من المؤشرات الاقتصادية وجود علاقة قوية تربط معدلات البطالة بمعدلات الاستثمار، إلا أن هذه العلاقة علاقة عكسية فبزيادة معدل الاستثمار يتراجع معدل البطالة.

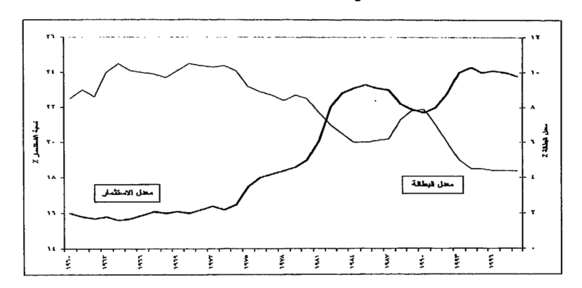
والنتيجة السابقة تتضح فى الدراسات التطبيقية في كل من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. فإذا نظرنا إلى تجربة الاتحاد الأوروبي خلال الأعوام الممتدة من ١٩٦٠ حتى ١٩٩٨، نجد أن هناك علاقة عكسية بين معدل الاستثمار من ناحية ومعدل البطالة من ناحية أخرى. مع العلم بوجود عوامل أخرى تؤثر في هذين المتغيرين، إلا أنه يمكن التأكيد على أن زيادة معدل الاستثمار تؤثر بشكل ملموس في تخفيض معدلات البطالة، ويتضح ذلك من الشكل رقم (١)[٥].

---

٤ – أحمد جلال، «التعليم والبطالة فى مصر»، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم ٦٧، أكتوبر ٢٠٠٢.

٥ – سميحة فوزي، «سياسات الاستثمار ومشكلة البطالة في مصر»، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم ٦٨، مايو ٢٠٠٢، ص ٤.

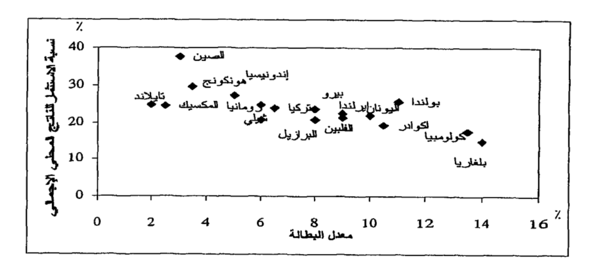
شكل رقم (١)
علاقة معدل الاستثمار بمعدل البطالة
في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من ١٩٦٠ وحتى ١٩٩٨.



Source: EU (2000), *"Community Policies in Support of Employment"*, 25/12/2001.*www.europa.eu.int*

إن العلاقة السابقة ليست حكراً على الدول المتقدمة دون الدول النامية، بل إن الدول النامية تتمتع بنفس هذه العلاقة. والدراسات التي أجريت على العديد من الدول النامية التي تنهض باقتصادياتها سواء في أمريكا الجنوبية أو آسيا أو جنوب شرق آسيا أو أوربا الشرقية أو غيرها، تؤكد هذه النتيجة. كما ان الدراسات التي أجريت على كل من الصين، وتايلند، واندونيسيا، وهونج كونج، والفيليبين، والمكسيك، ورومانيا، وشيلى، وتركيا، والبرازيل، وبيرو، وايرلندا، واليونان، وبولندا، وإكوادور، وكولومبيا، وبلغاريا قد أثبتت هذه العلاقة التى تتضح فى الشكل رقم (٢).

شكل رقم (٢)
معدل الاستثمار ونسبة البطالة
في مجموعة من الدول النامية



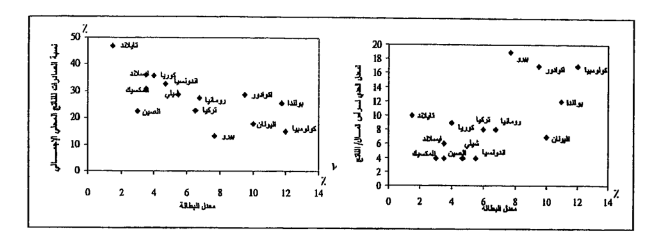
Source: World Bank (2001), *World Development Indicators, CD-ROM.*

ومن الواضح أن معدل البطالة يتجه للانخفاض كلما كانت أنماط الاستثمار منحازة إلى التصدير، وإلى استخدام فنون إنتاجية كثيفة العمل، و إقامة مشروعات صغيرة الحجم. وكلما ارتفعت درجة الكثافة الرأسمالية (مقاسة بالمعدل الحدي لرأسمال الناتج) أدى ذلك إلى ارتفاع معدل البطالة. كما أن معدل البطالة ينخفض كلما تزايدت نسبة الصادرات للناتج المحلي الإجمالي. والشكل رقم (٣) يدلنا على هذا[٦].

---

٦ – سميحة فوزي، «سياسات الاستثمار ومشكلة البطالة في مصر»، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم ٦٨، مايو ٢٠٠٢، ص ٤.

شكل رقم (٣)
نمط الاستثمار والبطالة
في مجموعة من الدول النامية



Source: World Bank (2001), *World Development Indicators, CD-ROM*.

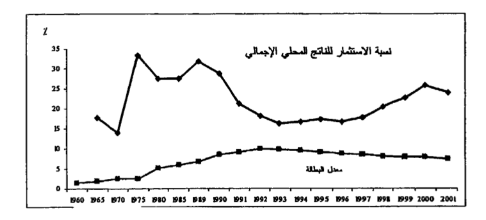
هذا بالإضافة إلى أن العلاقة بين الاستثمار والبطالة في مصر تؤكد وجود علاقة عكسية ما بين معدلات الاستثمار ومعدلات البطالة. وهو نفس ما توصلنا إليه من دراسة كل من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. وإن كانت طبيعة تلك العلاقة العكسية في مصر لا تتسم بنفس درجة الوضوح التي شاهدناها في تجربة الاتحاد الأوروبي وكذلك في بعض الدول النامية نظراً لعدم دقة البيانات، وسياسات التشغيل التي طبقتها الحكومة، واتساع نطاق القطاع غير الرسمي وأخيراً إلى طبيعة نمط الاستثمار السائد في مصر، ويمكن الاستدلال على ذلك من الشكل رقم (٤) [٧].

---

٧ – سميحة فوزي، «سياسات الاستثمار ومشكلة البطالة في مصر»، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم ٦٨، مايو ٢٠٠٢، ص ٦ – ٧

مما يعنى أننا نحتاج إلى المزيد من الاستثمارات التى تولد فرص عمل للشباب وبالتالى تخفض الفجوة بين ما هو معروض من قوة العمل، وما هو مطلوب منها، ومن ثم تتراجع معدلات البطالة.

شكل رقم (٤)
تطور الاستثمار والبطالة في مصر



Source: *Central Bank of Egypt, Economic Review, several issues.*

والعرض السابق يوضح ويمهد لمقدار الأهمية التى يستحوذ عليها الاستثمار فى علاج البطالة بين الشباب، مما يجعلنا نسعى لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي توفر فرص عمل للشباب وتحد من تفاقم أزمة البطالة بينهم، وهذا هو ما نتناوله فى النقطة التالية مباشرة.

الشباب والمشروعات الصغيرة

تساعد المشروعات الصغيرة على حل الكثير من المشاكل في مختلف المجتمعات، وخاصة ما يتعلق منها بالبطالة بين الشباب وترسيخ هوية الشباب وانتماءاتهم الثقافية والاجتماعية في المجتمعات التي يعيشون فيها، وذلك من خلال محاولة إعادة تأهيل وإعداد الشباب غير العاملين أو المهمشين، حتى يتمكنوا من الدخول والمساهمة في الحياة الاقتصادية خاصة أن المشروعات الصغيرة بطبيعتها تتميز بقدرتها على الاستجابة للتغيرات الاقتصادية التي تحدث، وكذلك قدرتها على الاستفادة من الفرص الإيجابية التي تتيحها هذه التغيرات الاقتصادية خاصة أن المشروعات الصغيرة تعمل في أغلب الأحوال على تقديم خدمات وسلع ذات عائد وفائدة للمجتمع المحلي، كما أنها تشجع على توسيع قاعدة المنافسة بين الأسواق عن طريق ما تتضمنه من أفكار وابتكارات جديدة وحلول غير تقليدية لبعض المشكلات التقليدية التي تواجه أغلب المشروعات في الأسواق. وكل ذلك يهيئ الفرص لتنمية القدرات والمهارات للعاملين في المشروعات الصغيرة وإعطائهم الفرصة لاكتساب مهارات جديدة عن طريق الاحتكاك بالمشروعات الأخرى الموجودة سواء منها الصغيرة أو المتوسطة أو الكبيرة الحجم، وهو ما يتيح لهم الاستفادة من الاحتكاك بالخبرات المتراكمة لأصحاب هذه المشروعات الكبيرة، والعمل معهم بما يؤدي إلى مساهمات اقتصادية كبيرة في الناتج القومي.

وتعتبر المشروعات الصغيرة أحد الحلول العملية المطروحة للتأثير في حياة وأوضاع ومستقبل الشباب وخاصة فيما يتعلق بمشكلة البطالة بينهم حيث تعمل المشروعات الصغيرة على تشجيع الشباب على تدعيم العمالة الذاتية والمبادرة إلى إقامة المشروعات، والمساهمة في سوق العمل، وتشجيع روح المبادرة والمغامرة والتجديد تطبيقًا لمفهوم العمل الحر، وتهيئة لتزويد الشباب بالمهارات المطلوبة والمناخ اللازم لتشجيع ونشر ثقافة العمل الحر، مع ما يستدعيه من مخاطرة محسوبة تتحقق بفضل المشروعات الصغيرة التي تتعامل في معظم الأحوال مع أفكار وطرق وإمكانيات استثمارية جديدة، وفي نفس الوقت تقابل عددًا من العوائق وخاصة الروتينية منها، والتي تتم محاولة التغلب عليها بحلول جديدة.

واستنادًا إلى التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية، والفرص المتاحة أمام جهود الإصلاح الاقتصادي، وأهمية مشاركة الشباب في هذه الجهود، ظهرت الحاجة إلى مبادرات ومشروعات يمكن أن يفكر فيها الشباب ويمكن أن تؤدي إلى ظهور منطق لأعمال من نوع جديد ولإنتاج سلع وخدمات جديدة، أو العمل على إنشاء مراكز متقدمة تدفع بأفكار الشباب في اتجاه التنمية وفي اتجاه إنتاج سلع جديدة لها القدرة على المنافسة العالمية.

ومع تعدد الاهتمامات والتوجهات والمناقشات في مؤتمر دور الشباب في الإصلاح والتحديث، تبلورت بعض الرؤى المحددة، وتمت صياغة عدد من المبادرات والمشروعات والأفكار من أجل الإصلاح الاقتصادي، ركز بعضها على ضرورة الربط بين التعليم وسوق العمل، أو توفير قاعدة معلومات، أو تنمية فكرة العمل الحر، أو التصدي لمشكلات القروض الصغيرة، أو الاهتمام بالتسويق والتدريب والمواد الخام، أو تعبئة جهود المجتمع من خلال استثمار الإمكانيات المتاحة وتبسيط الإجراءات وتوسيع نطاق مجالات العمل، أو تفعيل دور المجتمع المدني أو تعظيم الفائدة من المنح والقروض الأجنبية.

وقد توصل المشاركون في مؤتمر دور الشباب في الإصلاح والتحديث بعد مناقشة مفهوم الإصلاح الاقتصادي إلى أنه يشتمل على كافة التشريعات والسياسات والإجراءات التي تُسهم في تحرير الاقتصاد الوطني والتسيير الكفء له وفقًا لآليات السوق، بما يمكنه من الانتعاش والازدهار، وبما يُتيح تكامله مع الاقتصاديات الإقليمية واندماجه في الاقتصاد العالمي. وتم التركيز على أهمية تدعيم برامج الإصلاح الاقتصادي بتأكيد قيم العمل والإتقان والتعلم، والبحث عن الأفكار الجديدة، وتشجيع العمل التطوعي والاستفادة من الدعم الذي تُقدمه المنظمات والهيئات الخارجية سواء الدعم المالي أو الفني لمشروعات التنمية المجتمعية ومتابعة التجارب التنموية السابقة والاطلاع على الكتب والدراسات التي تناولت مسائل الإصلاح الاقتصادي لتحقيق نوع من التراكم المعرفي ودفع جهود التنمية، وكذلك الاهتمام بتجارب التنمية والدور الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح الاقتصادي. هذا إلى جانب التنويه بضرورة

مشاركة الشباب في تحديد أولويات الإصلاح، والقيام بتحمل مسئولياتها في التنفيذ إلى جانب الحكومة، وضرورة العمل على إنشاء قاعدة بيانات لخدمة الشباب المُنتج وتحسين أساليب التسويق، ونشر الثقافة الاقتصادية عبر وسائل الإعلام والإنترنت، وتشجيع صغار المنتجين من الشباب على تكوين اتحادات فيما بينهم للتعاون في مواجهة مشكلات الإنتاج والتسويق، والعمل على دراسة سوق العمل، واكتشاف التخصصات الدقيقة التي يُمكن أن تُوفر فرص عمل للشباب في مجالات جديدة وواعدة، والعمل على تطوير الحرف اليدوية والتي يمكن تحقيقها من خلال استغلال إمكانيات الهيئة العامة لقصور الثقافة ودعمها من خلال مُنظمات المجتمع المدني، بما يُسهم في تكوين أجيال جديدة من شباب الحرفيين، وتوفير المزيد من فرص العمل للشباب.

وفيما يلي بعض الموضوعات التي تم التوصل إليها من خلال المناقشات التي تمت في المؤتمر:

التعليم وسوق العمل

علينا أن نعترف بتعاظم المشكلات المترتبة على العلاقة بين التعليم ومتطلبات سوق العمل، ومدى التباعد الواضح بين الجامعات وما تهتم به من تخصصات في الكليات المختلفة، وبين حاجات الصناعة والاقتصاد، وافتقاد التنسيق بين مخرجات الجامعة واحتياجات سوق العمل، وهو ما أدى إلى معاناة الشباب من الطلاب الجامعيين أو الخريجين من بعض المهارات والقدرات المطلوبة ونقص المعرفة باحتياجات الشركات والمصانع، علمًا بأن أفكار الشباب المبنية على المعرفة هي الأفكار التي يمكن أن تسهم في توفير منتج جديد مطلوب، وبالتالي يمكن تشجيع مراكز التطوير على الإنفاق على هذه الأفكار مقابل حصولها على حق استغلالها، كما أن تحقيق الربط بين التعليم وسوق العمل سوف يصبح أمراً يسيراً في حالة ربط التعليم باحتياجات سوق العمل، وخاصة على مستوى المجتمعات المحلية. وأكبر مثال على ذلك تلك الطفرة الكبيرة التي حدثت في قطاع تصنيع الأثاث في مدينة دمياط وارتبطت بعد ذلك بإنشاء كلية للفنون التطبيقية متخصصة في هذا النوع من العمل، استناداً إلى أن ما يقرب من ثلثي سكان المحافظة

يعملون في هذه الصناعة والتي امتد تسويقها في جميع أنحاء الجمهورية وكذلك إلى الدول العربية وآسيا وأفريقيا.

هذا ويمكن أن يتحقق الربط بين التعليم وسوق العمل من خلال التوسع في تخصصات حديثة يزداد الطلب عليها، وفي المقابل يتم التخلص أو تقليص التخصصات التي لا يبدي سوق العمل الحاجة إليها، وخاصة التخصصات التي تمكن الخريج من العمل في أكثر من مهمة؛ مثل تخصص الإنتاج الصحفي والتليفزيوني، وهو نوع من التخصص يتطلب معرفة علمية في تقنيات التليفزيون والإدارة، والصحافة. وقد اتجهت بعض المعاهد التعليمية سواء في العالم العربي (دبي) أوفي بعض دول العالم الأخرى (كندا) إلى الاهتمام بهذا النوع الجديد من التعليم في سبيل التكيف مع متطلبات العصر وتوفير نوعية المهن والتخصصات التي يتزايد الإقبال عليها. ومن أجل الربط بين التعليم وسوق العمل يمكن للجامعات إنشاء مكاتب استشارية اقتصادية وبيوت خبرة، توظف فيها الجامعة مؤسساتها البحثية لحل مشكلات المجتمع، وأفضل مثال على ذلك ما يقوم به معمل بحوث التربة في كلية الزراعة، بمساعدة المزارعين في التغلب على مشكلاتهم الزراعية المتعلقة بالتربة، أو قيام مراكز الدراسات الإعلامية بتنظيم دورات في مجال الإعلام، وأن هذا التحول في دور الجامعة يمكن أن يسهم في تمويلها وربما توفير بعض النفقات التي تحتاج إليها الجامعات.

ولأن أفكار الإصلاح يجب أن تستند إلى دراسات سابقة، وحتى يتحقق الربط بين التعليم وسوق العمل، فإنه يجب تجميع كافة الدراسات الجامعية والمؤتمرات والندوات في مجال الاقتصاد، وتصنيفها ونشرها، حتى يتم الاستفادة من هذا المخزون العلمي والفكري والذي يمكن أيضا أن يتحقق من خلاله التواصل بين العاملين في مجال البحث العلمي في الجامعات ومع القائمين على شئون سوق العمل.

كما أن الإصلاح الاقتصادي يقتضي توافر قاعدة بيانات خاصة بالسلع والمنتجات وكذلك عن المعوقات الخاصة بالإنتاج، والاحتياجات الخاصة بالأسواق وقدرتها على استهلاك أو

تصدير منتج معين وكذلك مستوى الأسعار والجودة أو ميزة المنتج، والتي يمكن للشباب الاستعانة بها في مشروعاتهم للاستثمار وتعريفهم بالطرق الصحيحة للتعامل مع الهيئات الحكومية أو الغرف التجارية أو الهيئات الأجنبية في مصر وكيفية الاستفادة من كل هذه الجهات في إنشاء المشروعات الجديدة أو تطوير المشروعات القائمة.

التسويق والتدريب وتنمية المهارات

تواجه الكثير من المشروعات وخاصة المشروعات الصغيرة التي يمتلكها الشباب مشكلات كثيرة، خاصة في مجال تسويق المنتجات التي يقومون بإنتاجها. ومن أجل ذلك يجب التوسع في إنشاء المعارض المؤقتة والدائمة على مستوى المجتمعات المحلية بالإضافة إلى المعارض الدائمة على المستوى الوطني، وضرورة الاشتراك أيضاً في المعارض الإقليمية والدولية مع تذليل كل الصعوبات التي تواجه صغار المنتجين في مجال اشتراكهم في مثل هذه المعارض، إضافة إلى ضرورة تخصيص مكاتب دائمة للتسويق قادرة على مساعدة الشباب على تسويق منتجاتهم وحل مشكلات تصدير وتسويق هذه المنتجات، إضافة إلى ضرورة الاهتمام بإعداد وتنظيم البرامج الخاصة بالتدريب وتنمية المهارات المتعلقة بجودة التسويق ومنها أفضل السبل للتغليف والعناية بجودة المنتج حتى تتمشى مع المواصفات العالمية.

مشروع البيت الاقتصادي، أهدافه ومتطلباته

يمكن أن يقوم مشروع البيت الاقتصادي بدور مهم في الربط بين التعليم وسوق العمل على أن يقام بالجامعات باعتبارها أهم المراكز لتواجد وإعداد الشباب، وذلك بحيث يمكن تطويره بعد ذلك ليشمل تجمعات شبابية أخرى. وتستند فكرة البيت الاقتصادي في الجامعة إلى وظيفة الجامعة كمركز إشعاع خلاق داخل البيئة التي تتواجد فيها؛ ويستهدف البيت الاقتصادي أمرين؛ الأول التعريف بما يحدث من تطورات اقتصادية في مصر، وفي نفس الوقت ربط الطلاب أو الشباب بسوق العمل، فالبيت الاقتصادي يشارك بشكل مباشر في تنمية الوعي الاقتصادي لفئات المجتمع عمومًا والشباب خاصة، وبناء على ما تم جمعه وتحليله من بيانات عن سوق العمل

فهو قادر على ترشيد السياسات المطلوبة بالنسبة للالتحاق بسوق العمل والتعريف بالتخصصات الجديدة، وكيفية إقامة شراكة مع مؤسسات أو جمعيات أو شركات تهدف إلى فتح أسواق جديدة للعمل أمام الشباب، ويشارك في البيت الاقتصادي في الجامعة، الأساتذة والمتخصصون الذين يوجهون أنظار الشباب نحو التخصصات الدقيقة الغائبة عن خريطة المجتمع المصري وخاصة في مجال العلوم والتكنولوجيا، فهو فرصة مفتوحة لمشاركة الطلاب، فضلاً عن رجال الأعمال وأصحاب المشروعات ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات الإعلام وغيرها، لإثراء الفكرة وتنميتها وحتى يمكن أن يساهم البيت الاقتصادي، في مجال زيادة الوعي ونشر الثقافة الاقتصادية لدى الخرجين والأساتذة ودعم التعاون مع المراكز الأخرى والجامعات.

كذلك يمكن للبيت الاقتصادي في كل جامعة أن يُشارك فى مُتابعة البُعد الاقتصادى للمجتمع، ويكون حلقة وصل بين الشباب وسوق العمل، وزيادة الوعى بين شباب الجامعات بالمتغيرات الاقتصادية، ونشر الثقافة الاقتصادية فيما بينهم، وجمع البيانات الخاصة بسوق العمل وتحليلها، وإرشاد الخريجين إلى الحركة فى سوق العمل، ومساعدتهم في اختيار التخصصات العلمية المطلوبة فى سوق العمل، والتشاور مع الجامعات والكليات لإدخال هذه التخصصات الجديدة ضمن مناهج الكليات والمعاهد العليا، وكذلك التعاون مع الوحدات ذات الطابع الخاص الموجودة داخل الجامعات، والمتعلقة بالأنشطة التعليمية والمناهج والبرامج الجديدة.

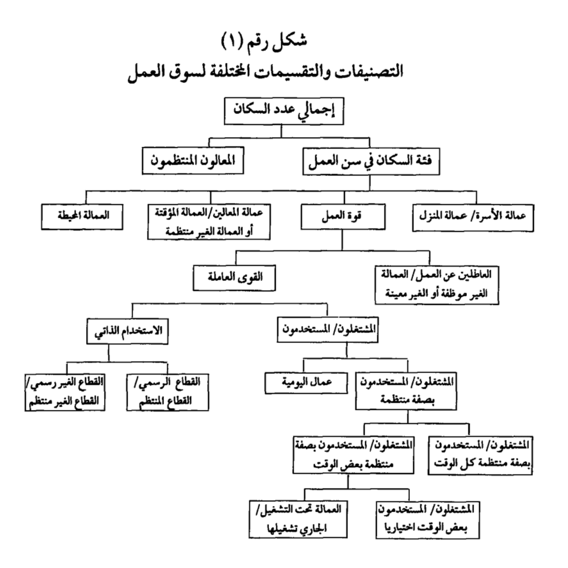
ومن أجل دعم فكرة البيت الاقتصادى داخل الجامعات يمكن الدعوة إليها عن طريق وسائل الإعلام ومن خلال الإنترنت وكذلك من خلال التعاون مع الهيئات الأخرى مثل معهد الأهرام الإقليمى للصحافة وتنظيم ندوات للتعريف بفكرة البيت الاقتصادى، ونشر المعلومات عنه

الملحق الأول

تصنيف وتقسم سوق العمل

شكل رقم (١)

التصنيفات والتقسيمات المختلفة لسوق العمل



المصدر: عزة أحمد غيتة، «التجربة المصرية لآليات وأساليب التوازن بين مخرجات التعليم والتدريب المهنى والاحتياجات الفعلية لأسواق العمل»، الندوة القومية لمنظمة العمل العربية، ١٤-١٦/٦/٢٠٠٥، ص ١٢.

بيان محتويات الشكل رقم (١)

١ - إجمالي عدد السكــان: (فئة السكان فى سن العمل والمعالون المنتظمون).

٢ - فئة السكان في سن العمل: (هؤلاء هم الذين يعتبرون أسوياء قادرين على العمل خارج نطاق نظام اقتصاد الأسرة).

٣ - قوة العمل: (هؤلاء هم الذين يعملون عادة خارج نطاق اقتصاد الأسرة).

٤ - القوى العاملة: (هؤلاء هم الذين يعملون حاليا خارج نطاق اقتصاد الأسرة).

٥ - المشتغلون/المستخدمون:(هؤلاء هم عامة الذين يعملون لدى الغير).

٦ - المشتغلون/المستخدمون بصفة منتظمة: (هؤلاء هم الذين يعملون بانتظام لدى الغير وبأجر) .

٧- المشتغلون/المستخدمون بصفة منتظمة كل الوقت:(هؤلاء هم الذين يعملون بانتظام لدى الغير كل الوقت).

٨ - المشتغلون/المستخدمون بصفة منتظمة بعض الوقت: (هؤلاء هم الذين يعملون بانتظام لدى الغير على أساس بعض من الوقت) .

٩ - المشتغلون/المستخدمون بعض الوقت اختياريًا: (هؤلاء هم الذين يعملون بانتظام لدى الغير على أساس بعض الوقت، ولا يفضلون العمل كل الوقت) .

١٠- العمالة تحت التشغيل / الجاري تشغيلها: (هؤلاء هم الذين يعملون بانتظام لدى الغير على أساس بعض الوقت، ويفضلون العمل كثيراً .. وبمعنى القاموس هؤلاء هم الذين يشتغلون أقل من الوقت أو المشتغلون من ذوي الخبرة والمهارة المحدودة .. أو المشتغلون في أعمال بأجر منخفض في حين يستطيعون الاشتغال في الأعمال الأصعب الأكثر مهارة).

١١- عمال اليومية:(هؤلاء هم الذين يعملون لدى الغير بصفة غير منتظمة أو بصفة مؤقتة).

١٢- الاستخدام الذاتي(المشتغلون بأنفسهم)/العمل الحر:(هؤلاء هم الذين يديرون بأنفسهم أعمالهم الخاصة بهم بصفة منتظمة .

١٣- القطاع الرسمي/القطاع المنظم: (الاستخدام الرسمي والعمل المنظم بموجب اتفاقيات ومسئوليات ومهام).

١٤- القطاع غير الرسمي/القطاع غير المنظم: (الاستخدام غير الرسمي والعمل غير المنظم بدون اتفاقيات وبدون مهام أو مسئوليات).

١٥- العاطلون عن العمل/العمالة الغير موظفة أو الغير معينة: (هؤلاء هم الذين يعملون عادة خارج نطاق اقتصاد الأسرة ، أو هم الذين لا يعملون حاليا وبوجه عام يبحثون عن عمل).

١٦- عمالة الأسرة/عمالة المنزل: (و هؤلاء هم الذين يعملون في المنزل أو للأسرة ولا يتقاضون أجرًا منتظمًا أو أجرًا ثابتًا ، وبوجه عام لا يعملون حالياً ولا يبحثون عن عمل خارج نطاق الأسرة أو المنزل) .

١٧- عمالة المعالين/العمالة المؤقتة أو العمالة غير المنتظمة: (هؤلاء هم القادرون عادة على العمل خارج نطاق اقتصاد الأسرة ، ولكنهم بوجه عام لا يعملون حالياً ولا يبحثون عن عمل ... مثل الطلبة، والأشخاص المرتبطين بالتدريب في سوق العمل، والسجناء، وغير المؤهلين).

١٨- العمالة المحبطة: (هؤلاء عادة ما يعتبرون قادرين على العمل خارج نطاق اقتصاد الأسرة ، ولكنهم بصفة عامة لا يعملون حالياً ولا يبحثون عن عمل بسبب إحباطهم في محاولات البحث عن فرصة للعمل والفشل في العثور عليها، ولكنهم قد يعملون إذا ما منحوا فرصة عمل) .

١٩- المعالون المنتظمون: (هؤلاء عادة ما يعتبرون غير قادرين على العمل .. مثل الأطفال ، الشيوخ، العجائز والمرضى العاجزين تماماً عن العمل)[٨].

٨ - عزة أحمد غيتة، «التجربة المصرية لآليات وأساليب التوازن بين مخرجات التعليم والتدريب المهني والاحتياجات الفعلية لأسواق العمل»، الندوة القومية لمنظمة العمل العربية، ١٤-١٦/٦/٢٠٠٥، ص ٢١

الملحق الثاني

التصنيفات المختلفة للمشروعات الصغيرة

في مصر والعالم

جدول رقم (١)

المعايير المستخدمة في تعريف المشروعات الصغيرة

في مصـــر

م	الجهة	عدد المشتغلين	رأس المال الثابت	ملاحظات
١	وزارة الصناعة	١٠ - ١٠٠ عامل	لا يزيد عن ٥٠٠ ألف جنيه بعد استبعاد قيمة الأرض والمباني	-
٢	وزارة التخطيط	من ٤ - ١٠ عمال	لا يزيد عن ٥٠ ألف جنيه	-
٣	وزارة التنمية المحلية الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء	-	- -	يراعى فقط أن يكون النشاط رسمياً وأن يكون مسجلاً في الاتحاد التعاوني
٤	الهيئة العامة للتصنيع	٩ مشتغلين فأقل	لا يزيد عن مليون جنيه مصري	هي منشآت يغلب عليها الطابع الفردي ولا يمسك أغلبها دفاتر أو حسابات منتظمة
٥	الهيئة العربية للتصنيع	-	لا تزيد قيمة الآلات عن نصف مليون جنيه	-
٦	الهيئة العربية للتصنيع	١٠ - ٥٠ عاملاً	لا يزيد عن ٧٥٠ ألف جنيه	لا تقل القوى المحركة عن عشرة أحصنة
٧	اتحاد الصناعات المصرية	-	لا يزيد عن ٧٥٠ ألف جنيه	-

جدول رقم (١) المعايير المستخدمة في تعريف المشروعات الصغيرة في مصر (تكملة)

م	الجهة	عدد المشتغلين	رأس المال الثابت	ملاحظات
٨	بنك التنمية الصناعية المصرية	-	١ - المشروعات الصغيرة لا يزيد رأس مالها عن ١،٤ مليون جنيه. ٢ - المشروعات الصغيرة جدا لا يزيد رأس مالها عن ٧٠٠ ألف جنيه ٣- المشروعات الحرفية لا يزيد رأس مالها عن ١٠٠ ألف جنيه	وهذه التعاريف تعتمد على تعريف البنك الدولي للإنشاء والتعمير، حيث يقوم بنك التنمية الصناعية بتعديل حجم هذه الأصول بصفة دورية في ضوء معدلات التضخم لأسعار السلع الرأسمالية
٩	الصندوق الاجتماعي للتنمية مجلس الوزراء	٥٠ مشتغل فأقل	يتراوح ما بين ٥٠ ألف ومليون جنيه	-
١٠	بنك مصر	١٠ - ١٠٠ عامل	لا يزيد عن ٥٠٠ ألف جنيه بعد استبعاد الأرض والمباني	بشرط أن تهدف تلك المشروعات إلى إرساء قيمة العمل الحر بين طوائف الشعب المختلفة
١١	بنك فيصل الإسلامي المصري	من ١٠ - ٩٩ عاملاً	لا يزيد عن نصف مليون جنيه	-
١٢	جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية	لا يزيد عن ١٥ عاملاً	-	-
١٣	شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي	-	من ٤٠ ألف جنيه إلى ٥ مليون جنيه بما فيها قيمة القرض المطلوب ولا تدخل فيها قيمة الأرض والمباني	وتعمل هذه الأموال في جميع الأنشطة الاقتصادية باستثناء التجارة
١٤	هيئة التنمية الدانمركية الدولي	٦ - ١٥ عاملاً	-	-

جدول رقم (١) المعايير المستخدمة في تعريف المشروعات الصغيرة في مصر (تكملة)

م	الجهة	عدد المشتغلين	رأس المال الثابت	ملاحظات
١٥	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	٦ – ١٥ عاملاً	أقل من ٢٥٠ ألف جنيه بعد استبعاد الأرض والمباني	–
١٦	البنك الوطني للتنمية	١ – ٥ عمال	٢٥٠ – ١٠٠٠٠ جنيه	ويقصر على المجموعة المستهدفة على المنشآت الصغيرة
١٧	البنك المصري الأمريكي	–	لا يزيد عن ٢٥٠ ألف جنيه	–

المصدر: أشرف البنان، «الصناعات الصغيرة وحل مشكلة البطالة»، كتاب الأهرام الاقتصادى، العدد رقم ١٨٩، سبتمبر ٢٠٠٣، ص ٧٣.

جدول رقم (٢)
المعايير المستخدمة في تعريف المشروعات الصغيرة في العالم

م	الجهة أو الدولة	معيار «عدد العمال»	معيار «رأس المال»	ملاحظات
١	البنك الدولي	١٠ - ٥٠ عاملاً	٢٥٠ - ٣٠٠ ألف دولار	-
٢	منظمة التنمية الصناعية «اليونيدو»	لا يزيد عن ١٠٠ عامل	لا يزيد عن ٢٥٠ ألف دولار	-
٣	منظمة العمل الدولية	١٠ - ٥٠ عاملاً	لا يزيد عن ٣٥٠ ألف دولار	-
٤	الولايات المتحدة الأمريكية	٢٠ - ٩٩ عاملاً	-	يوجد تعريفات متعددة تخص كل صناعة وكل نشاط حيث تم العمل بها اعتباراً من أول أكتوبر عام ٢٠٠٠
٥	اليابان	لايزيد عن ٣٠٠ عامل	لا يزيد عن ٥٠ ألف دولار	-
٦	ألمانيـــا	٣ - ٤٩ عاملاً	-	-
٧	الهنـــد	لا يزيد عن ٥٠ عاملاً	لا يزيد عن ٢٠٠ ألف دولار	-

جدول (٢) المعايير المستخدمة في تعريف المشروعات الصغيرة في العالم (تكملة)

م	الجهة أو الدولة	معيار «عدد العمال»	معيار «رأس المال»	ملاحظات
٨	بلجيكا	لا يزيد عن ٥٠ عاملاً	–	–
٩	فرنسا	لا يزيد عن ٥٠ عاملاً	–	–
١٠	الدانمرك	لا يزيد عن ٢٠ عاملاً	–	–
١١	ماليزيا	لا يزيد عن ٧٥ عاملاً	لا يزيد عن ٩٦٠ ألف دولار	–
١٢	إندونيسيا	٥ – ١٩ عاملاً	لا يزيد عن ٢٦٧ ألف دولار	–
١٣	باكستان	–	لا يزيد عن ٢٠٠ ألف دولار	–
١٤	ايرلندا	لا يزيد عن ٢٥٠ عاملاً	–	–
١٥	اليونان	لا يزيد عن ٩ عمال	–	–
١٦	النرويج	لا يزيد عن ١٩ عاملاً	–	–
١٧	البرازيل	لا يزيد عن ٩٩ عاملاً	–	–
١٨	المغرب	لا يزيد عن ٤٩ عاملاً	–	–
١٩	لبنان	لا يزيد عن ٤٩ عاملاً	–	–
٢٠	العراق	لا يزيد عن ١٠ عمال	لا يزيد عن ٦٠٠٠ دينار	بما يعادل ٣٠٠٠ دولار
٢١	الكويت	–	لا يزيد عن ٢٠٠ ألف دينار	بما يعادل ٦٠٠ ألف دولار
٢٢	قطر	يقوم بإدارتها ١ر٢ فقط لا يزيد عن ٤٩ عاملاً	بما لا يزيد عن ٢٠ مليون ريال قطري	بما يعادل ٥ ملايين دولار
٢٣	المملكة العربية السعودية	–	–	–

المصدر: أشرف البنان، «الصناعات الصغيرة وحل مشكلة البطالة»، كتاب الأهرام الاقتصادى، العدد رقم ١٨٩، سبتمبر ٢٠٠٣، ص ٧٧.

الملحق الثالث

السمات الرئيسية للمشروعات الصغيرة
في محافظة الإسكندرية

تقوم فكرة هذا الملحق على عرض تجربة إحدى المحافظات المصرية مع المشروعات الصغيرة التى يقيمها الشباب للخروج من حلقة البطالة، وقد قصدنا أن نوضح السمات المشتركة لهذه المشروعات وأصحابها، لعلها تكون مرشدًا نافعًا لغيرهم ممن يرغبون فى الدخول فى ذلك المضمار. ويتم ذلك عن طريق تحليل الجداول الموجودة بالملحق واستخلاص النتائج منها.

يتضح من الجدول رقم (١) أن أغلب المشروعات الصغيرة كان حجم العمالة فيها يتراوح في المتوسط ما بين ٢-٤ عمال وهذه الحالة تنطبق على ٤٨,٦ ٪ من هذه المشروعات التى يمتلكها الذكور من الشباب.وكذلك تنطبق بنسبة ٥١,٩ ٪ على هذه المشروعات الصغيرة التى يمتلكها الإناث من الشباب. كما أن المشروعات التي تعتمد على عامل واحد كانت نسبتها ٤٤,٨ ٪ للذكور، و ٤٠,٤ ٪ للإناث وذلك كله من أصل ٣٦٢ مشروعًا يمتلكه الشباب من الذكور، وأصل ٥٢ مشروعًا تمتلكه الإناث .

* تم الاعتماد فى هذا الجزء على الجداول الواردة فى بحث الدكتورة: عالية المهدى، «نحو تهيئة بيئة مشجعة للتشغيل فى المشروعات الصغيرة»، كتاب مكتب العمل الدولى (نحو سياسة للتشغيل فى مصر) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

جدول رقم (١)
المشروعات الصغيرة في محافظة الإسكندرية
موزعة بحسب عدد العمال (%)

البيـــــان	ذكور	إناث	المجموع
عامل واحد	٤٤,٨	٤٠,٤	٤٤,٢
من ٢ إلى ٤ عمال	٤٨,٦	٥١,٩	٤٩,٠
من ٥ إلى ٩ عمال	٣,٩	٣,٨	٣,٩
١٠ عمال أو أكثر	٢,٨	٣,٨	٢,٩
المجموع (بالأرقام المطلقة)	٣٦٢	٥٢	٤١٤

المصدر: عالية المهدى، «نحو تهيئة بيئة مشجعة للتشغيل فى المشروعات الصغيرة»، كتاب مكتب العمل الدولى (نحو سياسة للتشغيل فى مصر) الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥، ص ٢٤٨.

يشير الجدول رقم (٢) إلى أن المشروعات التي يمتلكها الذكور من الشباب، ويتراوح حجم رأس المال فيها ما بين ١٠٠٠-٥٠٠٠ جنيه، كانت تمثل ٣٢,٤٪ من إجمالي المشروعات البالغ عددها ٣٦١ مشروعًا أي إن ثلث المشروعات حجم رأس مالها متناهٍ في الصغر، أما في حالة الشباب من الإناث فنجد أن أعلى نسبة كانت للمشروعات التي يبلغ رأس مالها ٢٠٠٠٠ جنيه فأكثر مما يعنى أن رؤوس الأموال في المشروعات التي تقوم بامتلاكها الإناث تنزع إلى أن تكون أعلى من تلك المشروعات التي يمتلكها الذكور.

جدول رقم (٢)
المشروعات الصغيرة في محافظة الإسكندرية
موزعة بحسب حجم رأس المال (%)

بالجنيه المصري	ذكور	إناث	المجموع
أقل من ١٠٠٠	١٧,٧	١٧,٣	١٧,٧
١٠٠٠ إلى أقل من ٥٠٠٠	٣٢,٤	٢٥,٠	٣١,٥
٥٠٠٠ إلى أقل من ٢٠٠٠٠	٢٥,٥	٢٥,٠	٢٥,٤
٢٠٠٠٠ إلى أو أكثر	٢٤,٤	٣٢,٧	٢٥,٤
المجموع	٣٦١	٥٢	٤١٣

المصدر :عالية المهدى، «نحو تهيئة بيئة مشجعة للتشغيل فى المشروعات الصغيرة»، كتاب مكتب العمل الدولى (نحو سياسة للتشغيل فى مصر) الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥، ص ٢٤٨.

وعند النظر إلى مستويات التعليم التي يتمتع بها أصحاب المشروعات الصغيرة من الشباب نجد أن أغلب أصحاب المشروعات الصغيرة من الذكور كان قد حصل على فترة تعليم تتراوح ما بين ١٠ إلى ١٢ سنة، أي أعلى من الإعدادي وحتى الثانوي، وهؤلاء يمثلون نسبة ٣٠,٢٪ ،أي ثلث الشباب في هذه العينة البالغ عددها ٣٦١ مشروعًا . أما الإناث فكان متوسط تعليم الفئة الأكبر منها يتراوح ما بين ١٣وحتى ١٦ سنة، أي أعلي من الثانوية وحتى نهاية الجامعة، وذلك بمعدل وصل إلى ٣١,٤٪ من أصل ٥١ مشروعًا مما يدل أن أغلبية النساء اللائي يقمن مثل هذه المشروعات الصغيرة تمتلك قدرًا من التعليم أعلي من الذكور في المتوسط، ويتضح ذلك في الجدول رقم (٣).

الجدول رقم (٣)
مستويات التعليم لأصحاب المشروعات الصغيرة
موزعة بحسب جنس صاحب العمل (%)

مستوى التعليم	ذكور	إناث	المجموع
بدون تعليم	١٣,٩	١٩,٦	١٤,٦
سنة إلى ست سنوات	١٩,٧	٥,٩	١٨,٠
٧ إلى ٩ سنوات	١٠,٥	١١,٨	١٠,٧
١٠ إلى ١٢ سنة	٣٠,٢	٢٩,٤	٣٠,١
١٣ إلى ١٦ سنة	٢٤,٩	٣١,٤	٢٥,٧
١٧ سنة أو أكثر	٠,٨	٢,٠	١,٠
المجموع	٣٦١	٥١	٤١٢

المصدر: عالية المهدى، «نحو تهيئة بيئة مشجعة للتشغيل فى المشروعات الصغيرة»، كتاب مكتب العمل الدولى (نحو سياسة للتشغيل فى مصر)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥، ص ٢٤٨.

وعند النظر إلى مدى رسمية أو عدم رسمية هذه المشروعات نجد أن أغلبها كان يأخذ الشكل الرسمي في المشروعات التي يمتلكها الذكور ونسبتها ٥٨,٩٪. أما المشروعات غير الرسمية فبلغت نسبتها ٤١,١٪، وأما بالنسبة للمشروعات التي تمتلكها الإناث فقد كانت ٥٤٪ منها رسمية، أما الباقي وهو ٤٦٪ فهو غير رسمي، وذلك كما هو في الجدول رقم (٤) .

جدول رقم (٤)
المشروعات الصغيرة،
موزعة بحسب الوضع الرسمي (%)

وضع المشروع (رسمي/ غير رسمي)	ذكور	إناث	المجموع
غير رسمي	٥٨,٩	٥٤,٠	٥٨,٣
رسمي	٤١,١	٤٦,٠	٤١,٧
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر : عالية المهدى، «نحو تهيئة بيئة مشجعة للتشغيل فى المشروعات الصغيرة»، كتاب مكتب العمل الدولى (نحو سياسة للتشغيل فى مصر)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥، ص ٢٥٠.

نجد أن متوسط الأجر الشهري للعامل، وإن توقف على مدى مهارته، كان يتسم بالتباين ما بين الذكور والإناث، فالعمال المهرة الذكور يحصلون في المتوسط على أجر شهري يعادل ٣١٠ جنيهات، أما الإناث من نفس الفئة فيحصلون على أجر أقل يبلغ ٢١٠ جنيهات . وبالنسبة للعمالة النصف ماهرة فإن الذكور منهم يحصلون شهريا في المتوسط على ٢٦٢ جنيهًا ، في حين أن الإناث من نفس الفئة يحصلون على ١٥٥ جنيهًا وكذلك الحال في العمالة غير الماهرة حيث نجد أن الاختلاف شديد، فالذكور يحصلون على ٢٩٢ جنيهًا ، أما الإناث فيحصلون على ١٣٢ جنيهًا ، وذلك يتضح في الجدول رقم (٥) ، بما يبين الانخفاض النسبي في أجور النساء بشكل عام مقارنة بأجور الرجال .

جدول رقم (٥)
متوسط الأجر الشهري للعامل، بحسب
مستوى المهارة (بالجنيه المصري)

مستوى المهارة	متوسط الأجر الشهري للذكور	متوسط الأجر الشهري للإناث
العمال المهرة	٣١٠,٧	٢١٠,٧
العمال النصف مهرة	٢٦٢,٠	١٥٥,٧
العمال غير المهرة	٢٩٢,٠	١٣٢,٥
المتدربون	١٤١,٨	—

المصدر : عالية المهدى، «نحو تهيئة بيئة مشجعة للتشغيل فى المشروعات الصغيرة»، كتاب مكتب العمل الدولى (نحو سياسة للتشغيل فى مصر)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥، ص ٢٥١.

يدلنا الجدول رقم (٦) يدلنا على وضع العمال من حيث العقود المكتوبة وحصولهم على التأمينات الاجتماعية وكذلك الرعاية الصحية والإجازات مدفوعة الأجر . ونجد أن الأغلبية ونسبتهم ٦٦,٥٪ يحصلون على تأمينات اجتماعية وأن ٥٩,٦٪ منهم لديهم عقود مكتوبة، أما الإجازات مدفوعة الأجر فيتمتع بها ٥٥,١٪ منهم ، ولكن الرعاية الصحية لا يحصل عليها سوى ٢٢,٣٪ فقط. وهذا وضع يحتاج إلى الكثير من الإصلاح حتى يتم حماية حقوق العمال من الشباب.

جدول رقم (٦)
توافر بعض الشروط التي تضمن
نوعية العمل للعمال

توافـــر	نسبة العمال	المجموع
عقود مكتوبة	٥٩,٦	٩٨٢
تأمينات اجتماعية	٦٦,٥	٩٨٣
رعاية صحية	٢٢,٣	٩٨٣
إجازات مدفوعة الأجر	٥٥,١	٩٨٣

المصدر : عاليـة المهدى، «نحو تهيئة بيئة مشجعة للتشغيل فى المشروعات الصغيرة»، كتاب مكتب العمل الدولى (نحو سياسة للتشغيل فى مصر)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥، ص ٢٥١.

أما الطريقة التي حصل بها العمال علي فرصة عمل في المشروعات الصغيرة، فنجد أنها كانت نسبة كبيرة بين الشباب من الذكور عن طريق الأصدقاء، وهذا بنسبة ٣٣,٣٪ يتلوها في الأهمية عن طريق العثور على العمل بالبحث الذاتي. أما في الإناث فكانت الطريقة تنحصر في نوعين هما العثور على العمل الذاتي وهؤلاء بنسبة ٦٦,٧٪ في العينة، والباقي ٣٣,٣٪ عن طريق السمع من الأصدقاء. ويدلنا الجدول رقم (٧) على الأرقام التفصيلية.

الجدول رقم (٧)
الكيفية التي استطاع بها العامل
العثور على عمل

البيـــــان	ذكور	إناث	المجموع
من أقارب صاحب العمل	٨,٣	—	٦,٧
سمعت من صديق	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
كنت أعمل في مشروع قريب	٢٥,٠	—	٢٠,٠
بتوصية من واسطة	٨,٣	—	٦,٧
عثرت عليه بنفسي	٢٥,٠	٦٦,٧	٣٣,٣
المجمـــوع	١٢	٣	١٥

المصدر : عالية المهدى، «نحو تهيئة بيئة مشجعة للتشغيل فى المشروعات الصغيرة»، كتاب مكتب العمل الدولى (نحو سياسة للتشغيل فى مصر)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥، ص ٢٨٩.

المراجــع

تم الاعتماد فى هذا الفصل على فعاليات مؤتمر «دور الشباب فى الإصلاح والتحديث» الذى انعقد يومى ١٥ و ١٦ سبتمبر ٢٠٠٥ ، بمكتبة الإسكندرية، هذا بالإضافة إلى المشاركات والمداخلات والمقترحات التى عرضها المشاركون. فضلاً عن بعض المراجع الأخرى نوردها فى التالى:

١- أحمد جلال، «التعليم والبطالة فى مصر»، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم ٦٧، أكتوبر ٢٠٠٢.

٢- أشرف البنان، «الصناعات الصغيرة وحل مشكلة البطالة»، كتاب الأهرام الاقتصادى، العدد رقم ١٨٩، سبتمبر ٢٠٠٣.

٣- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، «قوة العمل والبطالة» الطلب فى سوق العمل، مسح ميدانى للطلب فى سوق العمل.

٤- حسام الدين محمد عبد القادر «البعد السياسى و الآثار الاقتصادية والاجتماعية لعبء الدين العام بالتطبيق على مصر ١٩٩٠ - ٢٠٠٢»؛ رسالة ماجستير فى الاقتصاد ؛ كلية التجارة - جامعة عين شمس؛ ٢٠٠٤.

٥- سميحة فوزى، «سياسات الاستثمار ومشكلة البطالة فى مصر»، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم ٦٨، مايو ٢٠٠٢.

٦- طارق نوير، «تقدير حجم الداخلين الجدد لسوق العمل خلال الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩»، مركز الدعم واتخاذ القرار، رئاسة مجلس الوزراء، القاهرة، ٢٠٠١.

٧- عالية المهدى، «نحو تهيئة بيئة مشجعة للتشغيل فى المشروعات الصغيرة»، كتاب مكتب العمل الدولى (نحو سياسة للتشغيل فى مصر) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥.

٨- عزة أحمد غيتة، «التجربة المصرية لآليات وأساليب التوازن بين مخرجات التعليم والتدريب المهنى والاحتياجات الفعلية لأسواق العمل»، الندوة القومية لمنظمة العمل العربية، ١٤-٢٠٠٥/٦/١٦.

٩- على أحمد البلبل وأخرون «التطور والهيكل المالى و النمو الاقتصادي- حالة مصر ١٩٧٤ - ٢٠٠٢» المعهد السياسات الاقتصادية ؛صندوق النقد العربى أبو ظبى؛ إبريل ٢٠٠٤.

١٠- Central Bank of Egypt, *Economic Review*, several issues.

١١- EU, *Community Policies in Support of Employment* (www.europa.eu.int), 2001

١٢- UNDP , *Egypt Human Development Report* 1998/1999.

١٣- World Bank, *World Development Indicators*, CD-ROM, 2001

دور الشباب في الإصلاح الاجتماعي

التنمية البشرية ومجتمع المعرفة «المبادرات والتحديات»



مقـــدمة

ركز المحور الاجتماعي على قضايا التعليم وبناء مجتمع المعرفة، وكيف أن التعليم هو عملية تعلم مستمر، تساهم في تشكيل شخصية الإنسان إلى حد كبير، وتمكنه من المهارات المهنية والحياتية كما تعمل على تنمية الاستعدادات الشخصية بما يؤهله للإسهام في بناء مجتمعه، وللتنافس إقليمياً وعالمياً. لهذا تواصل الحوار حول قضية التنمية البشرية، باعتبارها بؤرة الاهتمام في الإصلاح الاجتماعي، وباعتبار أن الإصلاح يحتاج الإنسان القادر على التغير، والمبادرة بالمشاركة، وقد أثار الحوار التساؤلات حول أهمية التنمية البشرية في الإصلاح الاجتماعي في مصر، وحول فلسفة التعليم وثقافة المجتمع، وكذلك حول تنمية المهارات.

ثم اتجه النقاش صوب بلورة مجموعة من القضايا التي ترتبط بقضية التنمية البشرية مثل بناء مجتمع المعرفة، والقضاء على الأمية، وتغيير الاتجاهات نحو العمل الحرفي، وكيفية تنمية الوعي الثقافي، وزيادة المشاركة المجتمعية لدى الشباب ومن ثم انتقل الحوار لاقتراح بعض المشروعات التي تسهم في تعزيز مهارات الشباب وتزيد من إسهامهم في خدمة مجتمعاتهم مثل مشروعات خدمة المناطق العشوائية، وتكوين مجلس من الطلاب في المدارس، ومشروع لتغيير الاتجاه نحو العمل الحر وممارسة أعمال حرفية منتجة، أو إكساب الطلاب مهارات إعداد البحث العلمي، هذا فضلاً عن مشروعات أخرى مقترحة لتنمية ثقافة المعرفة والبحث العلمي، تستثمر قاعدة معلوماتها في تطبيقات تحسين جودة المنتجات، ووضع معايير لضمان جودة التعليم. وانتهى الحوار إلى ضرورة الأخذ بمجموعات مبادرات محددة، تمثلت في مشروع لتسويق فكر

العمل التطوعي، ومشروع آخر لإعداد وتنمية القيادات الشابة، ومشروع ثالث عن بنك الأحلام والأفكار، ومشروع أخير في صورة مركز للتميز والتنسيق بين البحث العلمي والتطبيق التكنولوجي والصناعي.

التنمية البشرية والتعلم المستمر

عندما نتحدث عن الشباب والإصلاح، نتطرق بطبيعة الحال إلى الفرص المتاحة للشباب للتعلم والإعداد للحياة العملية، وهو ما ينقلنا مباشرة إلى حق الشباب في اختيار ما يتعلمه والطريقة التي يتعلم بها.

ويستخدم المهتمون بالتنمية البشرية الآن مفهوم التعلم بدلاً من التعليم على اعتبار أن التعليم يقتصر على المؤسسات التعليمية النظامية، أما التعلم فهو عملية مستمرة على امتداد حياة الإنسان، كما أنه لا يقتصر على المؤسسات التعليمية النظامية، وإنما يمتد ليشمل كل أنماط التعلم الرسمي وغير الرسمي، كما أنه يمتد إلى تعلم المهارات والقيم الاجتماعية التي تساهم في تشكيل شخصية الإنسان، بحيث لا يكون متلقياً سلبياً وإنما فاعلاً نشطًا وله دور في عملية التعلم وتحصيل المعرفة. وعملية التعلم بهذا الفهم تتجاوز الأساليب التقليدية السائدة في مؤسساتنا التعليمية، والتي تعتمد على التلقين والحفظ، وهي تحد من استقلالية المتعلم، وتؤثر بالسلب على ثقته بنفسه، وفاعليته الاجتماعية وقدرته على اتخاذ القرار، والتفكير النقدي الحر، وفي هذا الاتجاه نجدها تمتد إلى أساليب تعلم مبتكرة تعتمد على التعلم النشط والمشاركة الايجابية من قبل المتعلم.

التنمية البشرية والإصلاح الاجتماعي في مصر

استناداً إلى اعتبار التنمية البشرية حجر الأساس في الإصلاح، ولأن التطوير والإصلاح في المجالات المختلفة السياسية والاقتصادية والثقافية، يتطلب توفر الإنسان القادر على إحداث التغيير، والمشاركة فيما تطرحه هذه المجالات من برامج ومشروعات، كانت قضية تنمية قدرات ومهارات الإنسان القائم على عملية التنمية والمستفيد منها هي القضية التي احتلت أهمية خاصة في الحوار.

وإذا كنا نقيس نجاح جهود التنمية البشرية بمؤشرات، فإن أحد هذه المؤشرات هو تزايد فرص العمل، ونمو مهارات الموارد البشرية. والمتأمل لواقع مجتمعنا المصري يجده يحتاج إلى مزيد من بذل الجهد، حتى يتملك النظام التعليمي الحساسية الكافية لتغيرات سوق العمل التي صاحبت عمليات التحول الاقتصادي وما صاحبها من زيادة في الاستثمار، وما نتج عنه من وجود طلب على مهن ومهارات جديدة. في نفس الوقت نجد التحولات التي صاحبت العولمة من وجود معايير دولية لمهارة قوة العمل، وهو ما يتيح المنافسة بين الشباب المصري والكوادر الأجنبية المؤهلة، أملاً في الفوز بفرص العمل التي بدأت تتخلق في الاقتصاد المصري، فقد ظل قطاع كبير من الشباب المصري والخريجين، بعيداً عن فرص العمل التي أتيحت من خلال الاستثمارات الجديدة.

والواقع أن التنمية البشرية في الإصلاح الاجتماعي في مصر، تثير عدداً كبيراً من التساؤلات، يدور بعضها حول ثقافة التعلم، مثل:

- ما هو مفهوم أو فلسفة التعلم؟
- كيف يمكن إقامة مجتمع المعرفة (يسعى للحصول على المعرفة والاستفادة من تطبيقاتها وينظر إلى التعلم على أنه عملية مستمرة لا تتوقف بعد مرحلة معينة)؟ ما دور الشباب في نشر ثقافة التعلم بدلاً من التعليم؟
- هل يتطلب الأمر تنظيم حملات توعية أو تخطيط أنشطة بعينها؟

ويختص البعض الثاني بثقافة المجتمع ويطرح أيضا تساؤلات من نوعية:

- كيف يمكن أن يساهم الشباب في القضاء على الأمية؟
- كيف يمكن تغيير ثقافة المجتمع التي تعتبر تخصصات دراسية بعينها هي الأفضل من تخصصات أخرى؟ أو اعتبار أن التعليم الثانوي والجامعي أفضل من الفني والمهني؟
- كيف يمكن تغيير النظرة الدونية لبعض المهن أو الأنواع الأخرى من التعليم؟

هل يمكن أن يلعب الشباب دوراً في تغيير هذه القيم الثقافية أم أن الأمر منوط بالمؤسسة التعليمية وقطاع الأعمال؟

- ما دور كل من الإعلاميين والمجتمع المدني والجامعات والمعاهد العلمية وقطاع الأعمال وقصور الثقافة في تنفيذ هذه المبادرات والأفكار والمشروعات؟
- كيف يمكن التأثير في الثقافة عامة، وثقافة الشباب على وجه الخصوص؟

وتهتم تساؤلات أخرى بقضايا تنمية المهارات مثل

- كيف يستطيع الشباب تنمية المهارات أو اكتساب مهارات جديدة، لا توفرها المؤسسات التعليمية، وهي المطلوبة في سوق العمل؟
- كيف يقبل الشباب على تعلم ما يحبون لتحقيق ذواتهم وإن لم يتفق ذلك مع الآخرين؟
- ما هي المبادرات أو المؤسسات الموجودة حالياً التي تشجع التعلم المستمر؟
- كيف يستطيع الشباب زيادة هذه المبادرات ؟
- هل هناك مؤسسات أخرى يمكن أن تتبنى هذا الفكر أم على الشباب إقامة المؤسسات اللازمة لتولي هذه المهمة؟

أما التساؤلات الأخيرة فقد ارتبطت بمسألة ثقافة البحث العلمي مثل

- ما دور الشباب في تشجيع ثقافة البحث العلمي والتطوير في المؤسسات التعليمية وربطها بكل من مراكز الأبحاث والصناعات؟

أدت هذه التساؤلات إلى تحفيز الشباب واستثارتهم نحو التقدم بأفكار ومشروعات ومبادرات متنوعة؛ بهدف الإسهام في الإصلاح الاجتماعي من خلال تنمية ثقافة المجتمع أو تنمية ثقافة التعلم المستمر، أو تطوير المهارات وربطها بسوق العمل أو ترسيخ ثقافة البحث العلمي وربطه بالصناعة.

أ- ثقافة المجتمع

ومن أجل الإسهام في تغيير ثقافة المجتمع، تباينت الأفكار والمبادرات واهتمت المشروعات بمسائل محو الأمية وتعليم الكبار، وتغيير الاتجاهات نحو العمل الحرفي وتنمية الوعي الثقافي.

والواقع أن الاهتمام بمحو الأمية وتعليم الكبار طرح مفهوم التعلم المستمر، وليس بمعنى تعليم القراءة والكتابة. وهو ما يمثل مدخلاً جوهرياً في تنمية ثقافة المجتمع، طالما كانت هناك نسبة أمية عالية حتى الآن، ولذلك كان الاستمرار في تبني مشروعات يشارك فيها طلاب الجامعات، وتدعمها الجمعيات الأهلية مطلباً حيوياً في اتجاه محو الأمية سواء المتعلقة بالقراءة والكتابة أو الأمية الثقافية، وقد يتطور المشروع لتكوين شبكة من منظمات المجتمع المدني، والطلاب والمهتمين بهذه القضية، لتنظيم سلسلة من برامج محو الأمية والتوعية الثقافية، وتطبيقها في مجموعة من المناطق في القاهرة أو الإسكندرية.

وفي ظل تزايد معدلات البطالة بين الشباب، كانت هناك ضرورة لتزويد الشباب بالمهارات المطلوبة لفرص العمل المتاحة، وذلك بتنظيم سلسلة من البرامج التعليمية التي تستهدف إكساب الشباب مهارات العمل اليدوي أو الحرفي، أثناء فترة دراستهم بالجامعات، وهو ما قد يسهم في إعداد الخريجين لسوق العمل في بعض الحرف أو التخصصات، وفي هذا البرنامج يقوم المشاركون من الطلاب باكتساب مهارات العمل اليدوي، بجانب مهارات حياتية أخرى مثل مهارات الاتصال أو التخطيط أو إجراء الدراسات المستقبلية، وهو ما قد يسهم في إعداد قادة حقيقيين وبأسلوب عملي، وربما ساهم المشاركون في هذه البرامج في تعليم مجموعات أكبر من زملائهم الطلاب.

ومع التغيرات الاجتماعية المتتابعة، وما يصاحبها من ضرورة إحداث تجديد في نطاق ما هو قائم من قوانين، بحيث قد نفكر في تعديل القائم منها أو إدخال قوانين جديدة، برزت الحاجة إلى أن تتجه المشروعات نحو تعديل الفكر القانوني في المجالات التي تتطلب ذلك. وهو أمر يحتاج إلى مساندة المنظمات الأهلية، ونواب مجلسي الشعب والشورى، وتوجيه الأنظار من

خلال المقترحات والأفكار والقوانين والتشريعات التي تتطلب مثل هذا التعديل، باعتبار القانون جانباً هاماً في ثقافة المجتمع.

ونظرًا لأن دمج المجتمع كله في عملية التطوير ضرورة، كانت هناك أهمية للتركيز على دمج بعض الفئات التي عانت لأسباب عديدة ولسنين طويلة من عمليات التهميش والإقصاء. مثال ذلك المرأة وذوو الاحتياجات الخاصة، وهو ما يعنى ضرورة توعية المجتمع وتوجيه قدر من التدخل الإيجابي تجاه هذه الفئات للنهوض بأوضاعها.

إن تغيير ثقافة المجتمع يتطلب أيضاً تقديم نماذج لمؤسسات تعليمية مغايرة وغير تقليدية تسهم في بناء جسر التواصل بين العلم والعمل وكنموذج لهذا نجد مراكز للتميز نحتاج لإقامتها في القرى وبمشاركة الأهالي، سواء بفكرهم أو بأموالهم، على أن تكون المشاركة كاملة سواء في الإدارة أو التنفيذ، مع الاهتمام بتقييم التجربة بعد مرور فترة على إنشائها لمتابعتها وتطويرها، وبحث إمكانية تعميمها.

ب- تنمية ثقافة التعلم المستمر، أو تطوير المهارات وربطها بسوق العمل

يحتاج الإسهام في تنمية ثقافة التعلم وتعزيز مهارات الشباب، إلى دعم مبادرات الاعتماد على الذات، وهناك على سبيل المثال مشروع (علشانك يا بلدي)، وهو مشروع تطوعي لمجموعة من الشباب والفتيات يقوم على اختيار منطقة عشوائية، وتكوين مجلس من الشباب من طلاب المدارس والجامعات، للإسهام في محو الأمية بمعاونة الجمعيات الأهلية. وقد يتسع النشاط ليشمل الاتجاه نحو العمل الحر وممارسة أعمال حرفية منتجة، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة الاهتمام بالحوافز المادية والمعنوية للطلاب المشاركين، على أن يتم تحديد نسبة من عائد بيع منتجاتهم، بحيث تخصص المحصلة للإسهام في تنمية مهارات الشباب على العمل الحر والعمل المنتج، وعلى المشاركة.

لذلك يجب العمل على القيام بإعداد مناهج للتدريب على مهارات المشاركة أثناء الدراسة في المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية، وقد يكون المهم أيضًا أن نفكر في إعداد مشروع

يشارك فيه الطلاب أثناء هذه المراحل التعليمية مع أولياء أمورهم وبمعاونة جمعية أهلية لتدريبهم على المشاركة وإكسابهم مهارتها كما يمكن أن يطبق هذا المشروع بشكل تجريبي في إحدى المحافظات.

كذلك يمكن للمشروعات والمبادرات السابقة أن تستفيد مما هو متاح من إمكانات وتجهيزات وخدمات متوافرة بالجامعات المصرية، مثل إنشاء مركز للتعليم والتدريب لخدمة قضايا تعليم الكبار، ومحو الأمية وتدريب أطفال الشوارع على بعض الحرف، وفي ذلك تنمية المهارات الشباب، وتوسيع نطاق مشاركتهم، وتغيير ثقافتهم في التعلم وربطهم بقضايا المجتمع.

ج- تنمية ثقافة المعرفة والبحث العلمي وربطه بالصناعة

ويتطرق إلى الأذهان في هذا الصدد العديد من الأسئلة:

- ما دور الشباب في نشر ثقافة التعلم بدلا من التعليم؟ حملات توعية؟ أنشطة؟
- كيف يمكن أن يساهم الشباب في القضاء على الأمية؟
- كيف يمكن التأثير في الثقافة العامة وثقافة الشباب بوجه خاص بحيث يكون الهدف من التعلم هو الاستمرار في الحصول على المهارات المطلوبة للإصلاح والتحديث وإعطاؤهم القوة والقدرة على الاستفادة المستمرة من الخبرات المتاحة وليس مجرد وسيلة للوصول إلى الاستقلال المادي أو الحراك الاجتماعي؟ وكيف يقبل الشباب على تعلم ما يحبون لتحقيق ذواتهم وإن لم يتفق ذلك مع الآخرين؟
- كيف يمكن تغيير ثقافة المجتمع التي تعتبر تخصصات دراسية بعينها أفضل من تخصصات أخرى؟ أو اعتبار أن التعليم الثانوي أو الجامعي أفضل من الفني والمهني؟ وكيف يمكن تغيير النظرة الدونية لبعض المهن أو الأنواع من التعليم؟ هل يمكن أن يلعب الشباب دورًا في هذا المجال أم أن الأمر يجب أن يرتبط بقطاعات التعليم والأعمال؟

- كيف يستطيع الشباب تنمية مهاراتهم واكتساب المهارات الجديدة التي لم تتوفر لهم في النظام التعليمي الرسمي والمطلوبة في سوق العمل؟
- ما دور الشباب في تشجيع ثقافة البحث والتطوير في المؤسسات التعليمية وربطها بكل من مراكز الأبحاث والصناعات؟
- ما المبادرات والمؤسسات الموجودة حالياً والتي تشجع على التعليم المستمر؟ وكيف يستطيع الشباب زيادة هذه المبادرات باستغلال الفرص ومواجهة التحديات؟ وكيف يستطيع الشباب إلقاء الضوء على هذه المبادرات تمهيداً لانتشارها؟
- هل هناك مؤسسات أخرى يمكن أن تتبنى هذا الفكر أم على الشباب إقامة المؤسسات اللازمة لتتولى هذه المهمة؟
- وبالنظر إلى مفهوم التعلم كيف يمكن إقامة مجتمع معرفي تعلمي (يسعى للحصول على المعرفة والاستفادة من تطبيقاتها) وينظر إلى التعلم على أنه عملية مستمرة لا تتوقف بعد مرحلة معينة؟
- ما دور كل من الإعلاميين والمجتمع المدني والجامعات والمعاهد العلمية وقطاع الأعمال وقصور الثقافة في تنفيذ هذه المبادرات؟

الشباب والعمل التطوعى فى المجتمع

عند الحديث عن العمل التطوعى للشباب فى المجتمع فان هناك نوعين، الأول هو السلوك التطوعي ويقصد به مجموعة التصرفات التي يمارسها الفرد وتنطبق عليها شروط العمل التطوعي ولكنها تأتي استجابة لظرف طارئ، أو لموقف إنساني أو أخلاقي محدد، مثال ذلك أن يندفع المرء لإنقاذ غريق يشرف على الهلاك.

أما الشكل الثاني فهو الفعل التطوعي الذي لا يأتي استجابة لظرف طارئ بل يأتي نتيجة تدبر وتفكر مثل الإيمان بفكرة تنظيم الأسرة وحقوق الأطفال. والعمل التطوعى عادة ما يوصف

بصفتين أساسيتين تجعلان تأثيره قوياً في المجتمع وفي عملية التغيير الاجتماعي هما:[١]

١- قيامه على أساس المردود المعنوي أو الاجتماعي المتوقع منه، مع نفي أي مردود مادي يمكن أن يعود على الفاعل.

٢- ارتباط قيمة العمل بغاياته المعنوية والإنسانية.

(أ) أشكال العمل التطوعى للشباب فى المجتمع

وغالبًا يأخذ العمل التطوعي للشباب في المجتمع شكلين هما العمل التطوعى الفردى وهو الذي يقوم به الفرد من تلقاء نفسه، والنوع الأخر هو العمل التطوعى المؤسسى الذى يقع تحت مظلة مؤسسة تنظمه وتشرف عليه.

١- العمل التطوعي الفردي

وهو عمل أو سلوك اجتماعي يمارسه الفرد من تلقاء نفسه وبرغبة منه وإرادة ولا يبغي منه أي مردود مادي، ويقوم على اعتبارات أخلاقية أو اجتماعية أو إنسانية أو دينية.

٢- العمل التطوعي المؤسسي

وهو أكثر تقدماً من العمل التطوعي الفردي وأكثر تنظيماً وأوسع تأثيراً في المجتمع، وفي الوطن العربي توجد مؤسسات متعددة وجمعيات أهلية تساهم في أعمال تطوعية كبيرة لخدمة المجتمع[٢].

إن الشباب هم عماد المورد البشري الممارس للعمل الاجتماعي، فحماس الشباب وانتماؤهم لمجتمعهم كفيلان بدعم ومساندة العمل الاجتماعي، والعمل الاجتماعي سيؤدى إلى زيادة الخبرات والقدرات والمهارات التى يتمتع بها الشباب.

---

(١) بلال عرابي، «دور العمل التطوعي في تنمية المجتمع - مقترحات لتطوير العمل التطوعي»، مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، أبحاث ودراسات، الوثيقة رقم ١٠، ٧ سبتمبر ٢٠٠٢ ، ص٢ .

(٢) المرجع السابق، ص ٢ - ٣ .

ورغم ما يتسم به العمل الاجتماعي التطوعى من أهمية بالغة في تنمية المجتمعات وتنمية قدرات الشباب إلاّ أن نسبة ضئيلة من الشباب هم الذين يمارسون ذلك النوع من الأعمال. فهناك عزوف من قبل أفراد المجتمع، وخاصة الشباب منهم، عن المشاركة في العمل الاجتماعي التطوعى[١].

ب- أهمية العمل الاجتماعي التطوعي للشباب

١- تعزيز انتماء ومشاركة الشباب في مجتمعهم.

٢- تنمية قدرات الشباب ومهاراتهم الشخصية والعلمية والعملية.

٣- يتيح للشباب التعرف على الثغرات التي تشوب نظام الخدمات في المجتمع.

٤- يتيح للشباب الفرصة للتعبير عن آرائهم وأفكارهم في القضايا العامة التي تهم المجتمع.

٥- يوفر للشباب فرصة تأدية الخدمات بأنفسهم وحل المشاكل بجهدهم الشخصي.

٦- يوفر للشباب فرصة المشاركة في تحديد الأولويات التي يحتاجها المجتمع، والمشاركة في اتخاذ القرارات[٢].

ج- المعوقات التي تعترض مشاركة الشباب الاجتماعية

١- الظروف الاقتصادية السائدة وضعف الموارد المالية للمنظمات التطوعية.

٢- بعض الأنماط الثقافية السائدة في المجتمع كالتقليل من شأن الشباب والتمييز بين الرجل والمرأة.

٣ - ضعف الوعي بمفهوم وفوائد المشاركة في العمل الاجتماعي التطوعي.

---

(١) أيمن ياسين، «الشباب والعمل الاجتماعي التطوعي»، مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، أبحاث ودراسات، الوثيقة رقم ١١، ١٣ نوفمبر ٢٠٠١ ، ص ١ - ٢ .

(٢) المرجع السابق ص ٤ .

٤- قلة التعريف بالبرامج والنشاطات التطوعية التي تنفذها المؤسسات الحكومية والأهلية.

٥- عدم السماح للشباب بالمشاركة في اتخاذ القرارات بداخل هذه المنظمات.

٦- قلة البرامج التدريبية الخاصة بتكوين جيل جديد من المتطوعين أو صقل مهارات المتطوعين.

٧- قلة تشجيع العمل التطوعي[1].

د. الخطوات المطلوبة لدعم العمل التطوعى

١- تنشئة الشباب فى سن مبكرة تنشئة اجتماعية سليمة، من خلال قيام الأطراف المختلفة كالأسرة والمدرسة والإعلام بدور متسق ومتكامل الجوانب في زرع قيم وروح التضحية والعمل الجماعي في قلوب الشباب منذ مراحل الطفولة المبكرة.

٢- تقديم البرامج الدراسية المشتملة على برامج تطبيقية تنمى العمل التطوعى فى الشباب منذ نعومة أظافرهم.

٣- دعم المؤسسات والهيئات التي تعمل في مجال العمل التطوعي مادياً ومعنوياً بما يمكنها من تأدية رسالتها وزيادة خدماتها.

٤- إقامة دورات تدريبية للعاملين في الهيئات والمؤسسات التطوعية حتى تزيد خبرتهم وترفع كفاءتهم فيما يقدمونه من عمل اجتماعى تطوعى.

٥- التركيز على الأنشطة التطوعية فى البرامج والمشروعات التي ترتبط بإشباع الاحتياجات الأساسية للمواطنين؛ حتى يزيد الإقبال على المشاركة في هذه البرامج.

٦- زيادة الدور الذى تقوم به وسائل الإعلام المختلفة في تعريف أفراد المجتمع بماهية العمل التطوعي ومدى حاجة المجتمع إليه، ودوره في عملية التنمية.

---

(١) أيمن ياسين، «الشباب والعمل الاجتماعي التطوعي»، مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، أبحاث ودراسات، الوثيقة رقم ١١، ١٣ نوفمبر ٢٠٠٠، ص ١ - ٢ .

٧- مساندة الباحثين لإجراء المزيد من الدراسات والبحوث العلمية حول العمل الاجتماعي التطوعي.

٨- استخدام التكنولوجيا الحديثة لتنسيق العمل التطوعي بين الجهات الحكومية والأهلية لتقديم الخدمات الاجتماعية[١].

٩- إتاحة الفرصة أمام مساهمات الشباب المتطوع، وخلق قيادات جديدة وعدم ترك العمل التطوعي بحيث يكون حكرًا على فئة أو مجموعة معينة.

١٠- تكريم المتطوعين الشباب، ووضع برنامج امتيازات وحوافز لهم.

١١- تشجيع العمل التطوعي في صفوف الشباب مهما كان حجمه أو شكله أو نوعه.

١٢- تطوير القوانين والتشريعات المنظمة للعمل التطوعي بما يكفل إيجاد فرص حقيقية لمشاركة الشباب في اتخاذ القرارات المتصلة بالعمل الاجتماعي.

١٣- إنشاء اتحاد خاص بالمتطوعين يشرف على تدريبهم وتوزيع المهام عليهم وينظم طاقاتهم.

١٤- تشجيع الشباب وذلك بإيجاد مشاريع خاصة بهم تهدف إلى تنمية روح الانتماء والمبادرة لديهم.

١٥- أن تمارس المدرسة والجامعة والمؤسسة الدينية دوراً أكبر في حث الشباب على التطوع خاصة في العطلات الصيفية[٢].

الشباب واستراتيجيات بناء مجتمع المعلومات

تتزايد حاجة الدول العربية للانضمام والمشاركة في مجتمع المعلومات والمعلوماتية؛ وذلك حتى لا تتسع الفجوة بينها وبين دول العالم المتقدم، وحتى تصبح قادرة على القيام بدور مؤثر على الساحة الإقليمية والعالمية . ولأن عالم المعلومات يرتبط ارتباطاً وثيقًا بالتقنيات

(١) بلال عرابي، مرجع سبق ذكره، ص ٤ .

(٢) أيمن ياسين، مرجع سبق ذكره، ص ٤ – ٥ .

والتكنولوجيا الحديثة، فهي في احتياج مستمر إلى عقول الشباب المبدعة، فعند الشباب مجالات من الخيال اللازم لمرحلة التفكير العلمي سواء في تنفيذ المشروعات أو المرحلة التمويلية والإنتاجية.

ولكل ما سبق نجد أن الدول العربية ومنها مصر تحتاج جميعها إلى وضع استراتيجيات للتحول المعلوماتي والتقني في المجتمعات العربية، ومن الطبيعي أن نجد العديد من الدول العربية ومنها مصر قد قامت بوضع ما يطلق عليه «الخطط الوطنية للمعلوماتية أو «الاستراتيجية المعلوماتية»؛ وذلك بهدف دعم نشاطها الاقتصادى.

جدول رقم (١)

الدول العربية ووضع الخطط الاستراتيجية في مجال المعلومات والمعلوماتية

الدولة/ النشاط	هل وضعت إستراتيجية المعلوماتية		
	نعم	جارِ العمل	لا
الأردن	X		
تونس	X		
السودان	X		
سوريا	X		
ليبيا	X		
مصر	X		
المملكة السعودية	X		
اليمن	X		

المصدر: أمين القلق، «مجتمع المعلومات فى البلدان العربية- حالات دراسية»، المنظمة العربية للتربية والثقافة، ص ٦.

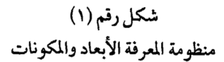
تفتقر الدول العربية للمعلومات والبيانات عن وضع رأس المال البشرى وندرة هذه البيانات والمعلومات إن وجدت، وحتى إن وجدت فإنها غالباً ما تتسم بعدم الدقة وكذلك عدم الاتساق، مما يشكك فى إمكانية الاعتماد عليها كما أنها لا تغطي فترة زمنية كافية تسمح بتقييم وضعية رأس المال البشري العربي وتطوره، وأغلبها يوفر معلومات عن واقع ما في زمن معين، وبالتالي لاتصلح لعملية التقييم خارج الحدود الزمنية التى تعبر عنها ، وفي الكثير من الحالات لا نعرف على أي أساس جمعت هذه المعلومات، أو مدى الدقة في جمعها(١).

وعند الحديث عن المعرفة يجب أن نتطرق أولاً إلى تلك المنظومة التي تكونها كما يجب تعريفها وتحديد أركانها. وعند القيام بهذه الخطوة نجد أن المنظومة المعرفية تدور في إطار البيئة العالمية ومنها إلى البيئة الإقليمية، ويحدها السياق المجتمعي من الخارج والذي يتكون من الثقافة والتشكيلة المجتمعية والاقتصادية هذا بالإضافة إلى السياق السياسي والقانوني. وهذا السياق المجتمعي يقع تحت مظلته السياق التنظيمي الذي يهتم بعمليات نقل وإدارة وتوطين الثقافة، وكذلك النظم الخاصة بإدارة المعرفة، والمشروعات الرائدة والحضانات الخاصة بها التي توليها الرعاية والحماية.

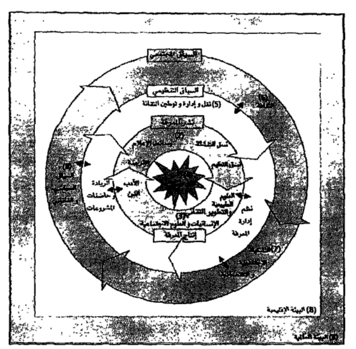
ثم يأتي بعد ذلك مستوى نشر المعرفة وإنتاج المعرفة، فينقسم الأول إلى نسق التنشئة، ونسق التعليم، ووسائط الإعلام المناسبة هذا إلى جانب عمليات الترجمة. أما إنتاج المعرفة فهي مرتبطة بشكل كبير بكل من العلوم الطبيعية وعمليات التطوير التقني والآداب والفنون والعلوم الإنسانية والاجتماعية. وكل ما سبق هو الذي يكوّن رأس المال المعرفي ويحدد أبعاده، وهذا يتضح من الشكل رقم (١).

---

(١) أمين القلق، «مجتمع المعلومات في البلدان العربية – حالات دراسية»، المنظمة العربية للتربية والثقافة، ص ٦.



شكل رقم (١)
منظومة المعرفة الأبعاد والمكونات



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، «تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣ نحو إقامة مجتمع المعرفة»، الطبعة الأولى، المطبعة الوطنية، عمان، الأردن، ٢٠٠٣، ص ٤٢.

بعض المقاييس المستخدمة فى قياس درجة المعرفة والتقدم التكنولوجى

١- عدد الباحثين إلى عدد السكان

يتم استخدام نسبة عدد الباحثين إلى إجمالى عدد السكان لإيضاح مدى توافر المصادر البشرية في الدولة . وقد وصلت نسبة الباحثين في الدول الصناعية إلى ٧٢ ./. وفي الدول النامية ٢٨ ./. من المجموع الكلي للقوى البشرية . وإذا رجعنا إلى الإحصاءات التى تم القيام بها بشكل مكثف عام ١٩٩٦، فان نتائجها قد أوضحت أن هناك حوالى ٩٤٦ باحثاً متفرغاً أو

شبه متفرغ / لكل مليون نسمة، وذلك على المستوى العالمى . وهو ما يعبر عن أن داخل كل ١٠٠٠ نسمة من السكان يوجد باحث واحد متفرغ أو شبه متفرغ على مستوى العالم.

وفيما يخص الدول النامية فإن هذا المؤشر يصل إلى ٠,٣٥ باحث لكل ألف نسمة . و أما الدول العربية فيصل فيها هذا المعدل إلى ما دون ثلث المعدل العالمي أى ما يعادل ٠,٣٦ باحث لكل ألف نسمة، في حين أن هذه النسبة في إسرائيل تصل إلى معدل يعتبر من الأفضل عالمياً وهو ٥,٢ باحث لكل ألف نسمة أى ما يقرب من خمسة عشر ضعفًا من المعدل العربي العام.

جدول رقم (٢)
عدد العاملين المتفرغين في البحث والتطوير في بعض الدول العربية كنسبة لكل ١٠٠٠ عامل في البلد ١٩٩٦

البلد	الكويت	مصر	الأردن	المغرب	السعودية	سوريا	اليمن	السودان
النسبة	٠ر٨١	٦٢ر	٠ر٣٤	٢٣ر	٠ر١٦	١٠ر	٠ر٠٧	٠ر٠٥

المصدر: أمين القلق، «مجتمع المعلومات فى البلدان العربية - حالات دراسية»، المنظمة العربية للتربية والثقافة، ص ١٣.

ويتضح من الجدول رقم (٢) أن أفضل الدول العربية فى هذا المؤشر هى الكويت حيث حصلت على نسبة تبلغ ٠,٨١ وهى تقترب إلى حد ما مع المؤشر العالمى. ويتلو الكويت مصر حيث كان المؤشر الخاص بها ٠,٦٢ ، أما أقل المؤشرات فقد كان من نصيب السودان حيث كان ذلك المؤشر فيها قد بلغ ٠,٠٥ وهى نسبة ضئيلة جداً.

٢- عدد العاملين بالعلم والتكنولوجيا فى القطاعات التنفيذية

كما توضح الدراسات أن هناك ارتباطاً طردياً بين تركز العلميين خاصة العلماء في القطاع المنتج وبين زيادة التقدم العلمي والتكنولوجي لهذه الدول، وهو ما يعتبر مؤشراً هاماً. وبالنسبة لقطاع التعليم العالي فإن أقل نسبة لتركز العاملين في الوسط العلمي توجد في روسيا حيث تبلغ ٤,٩٪ تليها الولايات المتحدة الأمريكية ١٣,٣٪ ، وهذه النسبة تبلغ ٧٣,٣٪ من إجمالي علماء مصر وهي نسبة مرتفعة للغاية، أما بالنسبة لقطاع الخدمات فإن أقل نسبة في الولايات المتحدة الأمريكية وهى ٦,٢٪، تليها اليابان ١٠,٧٪.، ثم المكسيك ٥٢٪[١].

جدول رقم (٤)
توزيع العاملين بالعلم والتكنولوجيا
على قطاعات التنفيذ

الدولة	الفلبين	مصر	اليابان	روسيا	أمريكا
قطـــاع الإنتـــاج	١٠,٨ ٪	١٣,٣ ٪		٦٨,٥ ٪	٨٠,٥ ٪
قطاع التعليم العالي		٧٣,٣ ٪		٤,٩ ٪	١٣,٣ ٪
قطاع الخـــــدمات	٤٤,٨ ٪	١٣,٤ ٪	١٠,٧ ٪		٦,٢ ٪

المصدر: أمين القلق، «مجتمع المعلومات فى البلدان العربية- حالات دراسية»، المنظمة العربية للتربية والثقافة، ص ١٤.

وفى ضوء ما تقدم تظهر الحاجة إلى تحديث رأس المال البشري باستمرار وخاصة بين الشباب. وإذا أخذنا في الاعتبار مدى التطور في التقدم التكنولوجي فإن ثمة حاجة مستمرة بالتالي إلى الاستثمار في رأس المال البشري. والمهارات البشرية لا تستمر مدى الحياة ولكنها

(١) المرجع السابق، ص ١٤ .

تتقادم بتقادم التكنولوجيا ذاتها، وبالتالي فإن أصول المؤسسات والمنظمات، سواء أكانت حكومية أو خاصة، إنتاجية أو خدمية من رأس المال البشري تتقادم وتتآكل مع الزمن، وتحتاج إلى تجديد مع كل تقدم أو تجديد تكنولوجي، وبالتالي تحتاج إلى استثمار جديد، وهو ما يعني أن التعليم والتدريب ينبغي أن يتجددا باستمرار، وأن يستمرا مدى الحياة بالنسبة لأفراد المجتمع ومؤسساته. وإن كان ذلك ينطبق على كل أفراد المجتمع بشكل عام إلا أنه ينطبق على فئة الشباب بشكل خاص، فهم بحاجة دائمة للتطوير والتحديث لكى يستطيعوا أن يواجهوا المشكلات التى تقابلهم سواء فى مجال العمل أو غير ذلك من المجالات الأخرى.

الشباب والإصلاح الاجتماعي في مصر (مبادرات محددة)

تأسيساً على مبدأ أن تكون البداية من حيث انتهى الآخرون؛ وفي محاولة لبلورة ما انتهت إليه توصيات وثيقة الإسكندرية في مارس ٢٠٠٤، تم التركيز على ثلاث توصيات، بهدف الاجتهاد في تحويلها إلى مبادرات ومشروعات عملية يمكن تنفيذها لتطوير دور الشباب المصري في الإصلاح والتحديث. وركزت هذه التوصيات على أهمية دعم البحث العلمي وزيادة موارده المالية والبشرية وربطه بمؤسسات الإنتاج والتطوير، وعبور الفجوة بين مخرجات نظم التعليم واحتياجات سوق العمل، وتنمية ثقافة العمل المدني وتشجيع الشباب على المشاركة بالفكر والعمل لتحقيق مستقبل أفضل. وفي هذا السياق تركز الاهتمام على مبادرات محددة، أجمع الشباب على أهميتها كمبادرات تمكنهم من المشاركة في حركة الإصلاح الاجتماعي في مصر، وهذه المبادرات هي :

١- مشروع نشر ثقافة العمل التطوعي.

٢- مشروع إعداد وتنمية القيادات الشابة.

٣- مشروع بنك لأفكار وأحلام الشباب حول الإصلاح في المستقبل.

٤- مشروع إنشاء مركز متميز للتنسيق بين البحث العلمي والتطبيق التكنولوجي.

١- مشروع نشر ثقافة العمل التطوعي

نظرًا لأهمية العمل التطوعي ودوره في المساهمة في جهود الإصلاح والتنمية، وتأكيداً لفكرة المسئولية الاجتماعية، ولتنمية روح المبادرة والقيادة وحب العمل مهما كانت طبيعته لدى الشباب، ولأهمية دعم أنشطة منظمات المجتمع المدني التي تعتمد على العمل التطوعي، ظهرت فكرة مشروع رسالته واضحة من عنوانه «نشر ثقافة العمل التطوعي».

ويهدف المشروع إلى تدريب الشباب الذي تعود على المشاركة الفعالة، ولهم خبرات في العمل التطوعي من أجل تأهيلهم وتنمية مهاراتهم على الإقناع واستقطاب غيرهم من الشباب الذين لم يتعودوا على المشاركة، وتسويق فكر العمل التطوعي بينهم. ويتم اختيار هؤلاء الشباب ممن اكتسبوا خبرات العمل التطوعي والعمل في جمعيات أهلية أو في مختلف مؤسسات المجتمع المدني، ويتم إعدادهم من خلال دورات تثقيفية وفترة تدريب عملي على مهارات الإقناع بهدف تأهيلهم للعمل على جذب غيرهم من الشباب إلى العمل التطوعي، وقد يبدأ المشروع باختيار (٣٠) شابًا، يكلف كل واحد منهم بجذب وإقناع (١٠) آخرين، ولتكون المحصلة بعد انتهاء المشروع (٣٠٠) شاب مؤهلين للعمل التطوعي.

ويبدأ العمل في المشروع بعقد اجتماعات نصف شهرية، للاتفاق على المبادئ العامة والفرعية للمشروع، واختيار مجموعات الشباب ذوي الخبرة في مجالات التطوع، ووضع آلية لتحديد أنماطهم وتوزيعهم على فئات مختلفة. وفي المرحلة الثانية من المشروع تجرى عمليات تدريب وتثقيف الشباب من خلال الاستعانة بعدد من المدربين وذوي الخبرات، تختارهم اللجنة القائمة على تنفيذ المشروع، بحيث تكون مهمتهم تدريب الشباب ووضع تقارير عن تقدم كل شاب وشابة من المتدربين. وبعد اجتيازهم فترة التدريب يقوم الشباب بتطبيق فكر العمل التطوعي، وتجريب مهارات التسويق التي تم اكتسابها، ولابد في ذلك أن يعملوا على جذب مشاركين آخرين إلى العمل التطوعي، فالمتدرب يستطيع أن يقنع على الأقل (١٠) من الشباب للانضمام للعمل التطوعي، ويمكن أن يمنح المتدرب شهادة معتمدة تؤكد اجتيازه لمتطلبات البرنامج.

ويحتاج المشروع عددًا من المتطلبات مثل إيجاد مكان لعقد الدورة التثقيفية ربما في مكتبة الإسكندرية، أو في واحدة من الجمعيات الأهلية، فضلاً عن حاجة المشروع إلى اختيار مجموعة متميزة من المتخصصين والمدربين في مجالات مختلفة، ربما كان من بينها أساتذة في علم النفس وتخصصات الدعاية والإعلام، وخبراء في التسويق. وتستغرق الدورة فترة عام، تقسم بين فترة إعداد نظري وتدريب عملي، بحيث تعطى فترة كافية للعمل الميداني حتى يتمكن المتدربون من جذب غيرهم من الشباب وإقناعهم بالعمل التطوعي.

٢- إعداد وتنمية القيادات الشابة

يهدف المشروع إلى إعداد وتنمية القيادات الشابة في المرحلة العمرية من (١٨ – ٢٢) عامًا من خلال إكسابهم مهارات حياتية تساعدهم على توسيع مشاركتهم الفعالة في تنمية المجتمع، واستغلال طاقتهم على أكمل وجه، وفي مختلف الأنشطة داخل مؤسساتهم التعليمية، وفي الاتحادات الطلابية، وذلك جنبًا إلى جنب مع مشاركتهم في تحديد احتياجات مجتمعاتهم المحلية واقتراح الحلول العملية التي يسهل تنفيذها لمواجهة مشكلات هذه المجتمعات. وتوجد مشروعات مماثلة تقوم بها جهات مختلفة. ومن المفيد مراجعة ما قامت به هذه الجهات للاستفادة من خبراتها في تطوير المشروع المقترح.

وتتلخص خطوات تنفيذ المشروع- المقترح تنفيذه في مركز الفشن بمحافظة بني سويف، وهي مدينة صغيرة في محافظة تحتاج إلى الكثير من جهود التنمية – في:

أن تنفيذه يغطي فترة زمنية لا تقل عن عام مع ضرورة تحقيق ما يلي:

- تشكيل فريق العمل في المشروع من مجموعة من ذوي الخبرات المتنوعة وفي المجالات التي يحتاجها المشروع، كإعداد الميزانية وكتابة المشروعات، وإعداد البرامج التأهيلية والفنية لإعداد القادة، وخبراء في تسويق المشروعات الإنمائية، وبعض الشخصيات العامة والمهنية من محافظة بني سويف.

- وضع شروط ومعايير اختيار الفئة المستهدفة.
- اختيار العينة أو الفئة المستهدفة (٥٠) شابًا مناصفة بين الذكور والإناث من بين الشباب سكان المجتمع المحلى المستهدف (مركز الفشن).
- إعداد البرنامج التدريبي بحيث يتضمن المهارات الضرورية لتنمية ثقافة ومهارات المشاركة المجتمعية، مثل مهارات الاتصال وإدارة الوقت واتخاذ القرار ومهارات التفاوض، والتفكير النقدي، وإدارة الأزمات، هذا فضلاً عن تعزيز عدد من القيم الحياتية كاحترام الآخر والتسامح وقبول الاختلاف والعمل بروح الفريق، وهذه المهارات يتطلب إكسابها تدريبات غير تقليدية، وتطبيقات عملية أثناء البرنامج التدريبي، وربما تحقق ذلك من خلال تنظيم معسكرات للفئة المستهدفة خلال الإجازة الصيفية أو إجازة منتصف العام أو فترات الإجازة الأسبوعية والعطلات الرسمية.
- بدء تنفيذ البرنامج التدريبي، ويراعى توزيع أنشطته على شهور السنة.
- تقييم المشروع من خلال المؤتمر، وبالاستعانة بوسائل تقييم مثل: استبيان قبلي على المجموعة المستهدفة، تسجيل الملاحظات المباشرة أثناء تنفيذ البرنامج، ومتابعة التطبيقات والتدريبات العملية، ملاحظات وإضافات المشاركين في أنشطة البرنامج التدريبي، التغذية المرتدة من جانب المشرفين على المشروع وعلى أداء المجموعة المستهدفة وتطبيق استبيان بعدي، يقوم بإعداده وتحليل بياناته فريق من الخبراء.

ويمكن أن يشارك في تمويل المشروع جهات متعددة، من مؤسسات المجتمع المحلي الحكومية وغير الحكومية، ومنتدى الإصلاح العربي في مكتبة الإسكندرية، وأفراد الفئة المستهدفة، حتى ولو كانت مساهمات رمزية، لكي يشعروا أن المشروع يخصهم، وهو ما يحفزهم على العمل بجدية.

وكما يحدث في غير ذلك من مشروعات يمكن أن يواجه المشروع بعض التحديات المتوقعة، وفي مقدمتها ما يتعلق بثقافة المجتمع، واحتمال وضع عراقيل أمامه وبطريقة غير مباشرة، يضاف إلى ذلك تَحَدٍّ آخر يرجع إلى طبيعة الفئة المستهدفة من طلاب الجامعات والمعاهد العليا، وعدم إقبالهم على مثل هذه الأنشطة بسبب رغبتهم في قضاء إجازاتهم الصيفية بحرية، وما يتطلبه ذلك من البحث عن طرق غير تقليدية في التغلب على هذه الصعوبات.

٣- بنك الأحلام والأفكار

ويهدف المشروع إلى مساعدة الشباب على تجسيد أحلامهم وأفكارهم الإبداعية لصياغة مستقبل مصر لعام ٢٠٢٥ ويقوم المشروع على تدريب الشباب على كتابة مشروعات أحلامهم والتعبير عن أفكارهم المقترحة من خلال سلسلة اجتماعات والاستعانة بأسلوب العصف الذهني.

وتتمثل أهمية المشروع في العمل على تنمية الإبداع والتفكير الابتكاري عند الشباب، وهو ما يمكن أن يسهم على المدى الطويل في تعزيز ثقافة الابتكار والإبداع، كشرط هام لتفعيل دور مصر بين دول العالم ومحاولة ربطها بالتطور العالمي، خاصة أن الشباب تصل نسبته إلى ما يقرب من ٦٠٪ من نسبة سكان مصر، وربما يكون المشروع نواة لخلق قنوات اتصال تساعد الشباب على تجسيد أحلامهم وتحويلها إلى واقع ملموس، وكذلك إتاحة الفرصة للاستفادة من إبداعاتهم.

وتنحصر الفئات المستهدفة في هذا المشروع في فئة الشباب من ١٨ -٣٥سنة يتم اختيارهم من خلفيات تعليمية متباينة ومن الجامعات ومراكز الشباب والجمعيات الأهلية والنقابات وقصور الثقافة والأندية الرياضية والمكتبات والمراكز الثقافية، ومن محافظات مختلفة.

ومن مخرجات المشروع المتوقعة يبرز بنك الأفكار وهو الذي يتيح تجميع أفكار الشباب وإبداعاتهم المستقبلية لمصر في عام ٢٠٢٥، وأيضا مجموعة مقترحات وكيفية تطبيقها على أرض الواقع.

ويتم تنفيذ المشروع على مراحل تبدأ بمرحلة الإعداد للمشروع ومناقشة المتطلبات اللازمة لبدء التنفيذ، ثم مرحلة البحث عن مشروعات وتجارب مماثلة يمكن الاستفادة من خبراتها في تطوير المشروع المقترح وبعد ذلك يتم الاتصال بالشركاء المحليين وتعريفهم بالمشروع وأهدافه وإجراءاته ثم إعداد حملة دعائية واختيار المشاركين من خلال مقابلات شخصية وتنفيذ ورش العمل على مراحل، وتلقي مقترحات المشروعات.

وفيما يتعلق بعملية تقييم المشروع يتوقع أن تتم على مستويين، المستوى الكمي الذي يُعنَى بعدد الأفكار الإبداعية التي تم التوصل إليها أثناء جلسات العصف الذهني، وربما كان مساوياً لعدد المساهمين من الشباب، فضلاً عن عدد المشروعات المقترحة، أما المستوى النوعي في التقييم فإنه يتم من خلال وسائل أخرى تحدد جودة المقترحات والمشروعات المكتوبة، ومدى ما تسهم به الأفكار من إضافات إبداعية.

وهناك بعض التحديات التي يمكن أن تقابل المشروع ومنها صعوبة توفير التمويل اللازم، ولكن يمكن التغلب عليها من خلال التواصل مع جهات تمويلية مصرية وكذلك قطاع الأعمال. ونظرًا لصعوبة الوصول إلى الشباب من مختلف محافظات مصر وخصوصا محافظات صعيد مصر يمكن مقابلة ذلك بتكثيف الحملة الدعائية للمشروع لتحفيز الشباب على المشاركة، ومد جسور التعاون مع شركاء محليين من الجمعيات الأهلية ومراكز الشباب ومراكز الثقافة لتجاوز هذه التحديات.

٤- مركز التميز للتنسيق بين البحث العلمي والتطبيق التكنولوجي

تبين المقارنة بين نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير في بعض الدول ونسبتها في مصر وجود فجوة تحتاج مصر للعمل على اجتيازها. وقد تم التفكير في إنشاء مشروع تحت عنوان مركز التنسيق بين البحث العلمي والتطبيق التكنولوجي بهدف تحقيق عملية تطوير البحث العلمي، وعبور الفجوة بين البحث العلمي وتطبيقاته العملية، وكذلك ربط البحوث بقطاع الإنتاج والخدمات.

يهدف هذا المشروع إلى تحقيق رسائل غير مباشرة، منها ما ينعكس على البحث العلمي نفسه وطريقة أدائه من حيث ضمان فعالية البحث العلمي، بما يتناسب مع سوق العمل، وتطوير أداء البحث العلمي حتى يتسنى تطبيقه، والمساهمة في تمويل البحوث العلمية. وقد يتسع أثر المشروع لينعكس على المجتمع ككل بما يخلقه من فرص تشجيع ودعم البيئة التنافسية، وبما ينعكس على جودة الأداء، وبناء جسور الثقة بين مراكز البحث العلمي والمؤسسات المجتمعية المتنوعة، وتحقيق المنفعة المتبادلة بين مؤسسات ووحدات الإنتاج والتطوير والبحث العلمي والباحثين. وتتمثل مخرجات هذا المشروع في ثلاثة، المخرج الأول يتعلق بتسويق البحوث المنتهية بالفعل وموجودة في المكتبات وربما أمكن تسويق ما بين ٥-١٠ بحوث خلال العام الحالي، والمخرج الثاني، يهتم بالبحث عن ممولين لبحوث تم تسجيلها أو في طريقها إلى التسجيل وتبحث عن مصدر للتمويل، والاجتهاد في توفير التمويل لعدد يتراوح ما بين ٥-١٠ بحوث. والمخرج الثالث يتعلق بتلبية احتياجات المؤسسات، خاصة تلك التي تواجه بعض المشكلات وتبحث عمن يتصدى لها من الباحثين. وإذا جاز لنا وصف المشروع فيمكن اعتباره مركزاً تابعاً لمنتدى الإصلاح العربي في مكتبة الإسكندرية يتم التركيز فيه مبدئيا على مجال البحوث الهندسية، وبعد ذلك يتم التفكير في تعميمه على مختلف المجالات العلمية. وتستمر خطة العمل لمدة عام تبدأ بتوفير كافة الاحتياجات المادية والبشرية اللازمة، ويتم الاتصال ببعض المؤسسات المعنية بموضوع البحوث الهندسية، وكذلك مراجعة الباحثين في ذات التخصص والتنسيق بين متطلبات تلك المؤسسات وبين الباحثين وبحوثهم العلمية المتوافرة، والإعلان عن البحوث التي تحتاج إلى تمويل والإعلان عن الموضوعات البحثية، والمشكلات التي تتطلبها المؤسسات، ووحدات الإنتاج، وتقويم المشروعات البحثية التي يتم إنجازها من خلال المركز المقترح والمزمع إنشاؤه.

وفيما يتعلق بآليات التنفيذ ووسائله، من المفترض تصميم موقع إلكتروني للإعلان عن المركز وأهدافه ومشروعاته، وتوفير قاعدة بيانات خاصة بالمركز، وتنظيم لقاءات بين الباحثين والمؤسسات الإنتاجية، ومراسلة الجامعات ومراكز البحث العلمي على مستوى الجمهورية،

للتعريف بالمركز وتشجيعهم على الاستفادة من إمكاناته، وربط مشروعات هذا المركز بالمنتديات المختلفة التي ينظمها منتدى الإصلاح العربي بمكتبة الإسكندرية؛ من أجل توسيع دائرة التواصل بين المركز والمؤسسات الأخرى. ويهدف عمل المركز إلى تعميم خدماته على الباحثين في المجالات الهندسية والتخصصات الهندسية المتباينة، والمؤسسات التي تتطلب جهود هذه التخصصات. وربما كان هناك بعض التحديات التي يحتمل أن تواجه هذا المشروع، مثل فقدان الثقة الموجودة في الوقت الحالي بين البحث العلمي وبين المستفيدين من نتائجه، أو من يفكر في الاستفادة منها، وقد يساعد في ذلك تنظيم حملات توعية على تذليل هذه الصعوبة. وربما استمرت عملية عدم الاستجابة بين هذه الأطراف خاصة بعد الإعلان والتوعية بالمشروع ولذلك يتطلب الأمر الاستمرار والمثابرة في جهود التوعية والإعلان.

ويستغرق العمل في هذا المشروع مدة عام كامل، بحيث يتم تقييمه كل أربعة شهور، على نحو يسمح بإدخال التعديلات المناسبة ويحتاج هذا المشروع إلى ميزانية مالية مناسبة، ومتطوعين إداريين، إضافة إلى مدير للمركز وإدارات للعلاقات العامة والتنسيق والمتابعة والإدارة.

الملحق الأول

واقع ووضع المعلوماتية
في الدول العربية

جدول رقم (١) واقع المعلوماتية في الدول العربية

اسم الدولة	عدد السكان (مليون)	العدد الإجمالي للعلميين والمهندسين	العدد الإجمالي للفنيين والمهندسين والخبراء في المعلوماتية	نسبة الفنيين والمهندسين في المعلوماتية إلى جملة العلميين	عدد الأساتذة والمدرسين والمكونين في ميادين المعلوماتية	عدد المؤسسات المهتمة بقطاع المعلوماتية	العدد الإجمالي للعاملين في قطاع المعلوماتية	عدد شركات التطوير البرمجي	عدد مهندسي التطوير البرمجي	عدد الشركات البازغة والواعدة	عدد الشركات المصنعة للحواسيب وملحقاتها ومتوسط قدرة إنتاجها
الأردن	٦ر٤٨٢	٦٥٠٠٠	٨٠٠٠	١٢ر٣٪	٥٠٠	٥٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠	٢٠٠٠	١٠٠	٢٠ شركة ٣٠٠٠٠ في السنة (حواسيب شخصية وخادم servers
تونس	٩ر٦٧٣	١١٤١٢ خلال الأعوام ٩٧-٢٠٠١	٨٦٣٩	٧٦٪	٣٩٣ مع اعتبار المدرسين الجامعيين الباحثين	١٠٠٠٠	١٥٠٠٠	عديدة ومتغيرة	–	عديدة	١٤ شركة متوسطة إنتاجها ١١٢٥٠٠ (حواسيب شخصية وخادم servers
السودان	٣١ر٠٩	٩٠٠٠	١٠٠٠	–	–	١٠٠٠	١٢٠٠	٤٥	٣٠٠	٨	٥٠ شركة متوسط إنتاجها ٣٠٠٠٠ (حواسيب شخصية وخادم)
سوريا	٩ر٦٧٣	١٤٠٠٠	٣٠٠٠	٢٪	٨٠٠		٣٠٠٠	٣٠		٤	٢٠٠٠ حاسوب/ سنة (حواسيب شخصية)

جدول رقم (١) واقع المعلوماتية فى الدول العربية (تكملة)

اسم الدولة	عدد السكان (مليون)	العدد الإجمالي للعلميين والمهندسين	العدد الإجمالي للفنيين والمهندسين والخبراء في المعلوماتية	نسبة الفنيين والمهندسين في المعلوماتية إلى جملة العلميين	عدد الأساتذة والمدرسين والمكونين في ميادين المعلوماتية	عدد المؤسسات المهتمة بقطاع المعلوماتية	العدد الإجمالي للعاملين في قطاع المعلوماتية	عدد شركات التطوير البرمجي	عدد مهندسي التطوير البرمجي	عدد الشركات البازغة والواعدة	عدد الشركات المصنعة للحواسيب وملحقاتها ومتوسط قدرة إنتاجها
ليبيا	٥٫٢٩٠	٢٥٠٠٠	٥٠٠٠	٢٠٪	٢٠٠	٧٠٠ خاصة وعامة	–		٢٥٠	٢	٧٠ شركة واحدة منها متوسط إنتاجها ١٢٠٠٠ (حواسيب متوسطة – خادم حاسبات وخادم
مصر	٦٤٫٦٥	٣٢٦٧٥١	١٤٤٠	١٫٦٪	١٣٠٨	٧٧٦	٦٢٠٠٠	٣٠٠	١٠٠٠	٢٠	١٧ شركة متوسط إنتاجها ١١١٠٠٠ (حواسيب شخصية
المغرب	٢٨٫٧٠										
اليمن	١٨٫٨٦	٢١٥٣٤	٨٠٠٠	٣٧٪	٦٠٠	١٨٦		١١		٩	

المصدر: أمين القلق، «مجتمع المعلومات فى البلدان العربية– حالات دراسية»، المنظمة العربية للتربية والثقافة، ص ص ١٦–١٧.

جدول رقم (٢)
وضع المعلوماتية في الدول العربية

البيــــــان	الأردن	تونس	السودان	سوريا
عدد المختبرات البحثية في جميع التخصيصات داخل الجامعات	٣٠	٢٣٠	–	١٤٠
عدد الباحثين بها الوقت الكامل أو ما يعادلها	–	٣٨٦	–	٧٦٠
عدد المؤسسات البحثية خارج الجامعة	٢٠	٣٩		٦
عدد مؤسسات البحث والتطوير في قطاعي المعلوماتية والاتصالات	٦	٦		١
عدد الخبراء والباحثين المشرفين عليها	–	١٥		٤٠
أهم مخرجات هذه المؤسسة البحثية في المعلوماتية	برمجيات متخصصة في البحث والتدقيق في النصوص المنشورة على الانترنت، برمجيات خاصة بالاتصالات الممولة			برمجيات تطبيقية مختلفة ولاسيما ما يتعلق منها بالتعريب ومعالجة اللغات الطبيعية
أهم مخرجات المؤسسات البحثية في علوم الاتصال	برمجيات مكتوبة للبريد الالكتروني باللغة العربية تطبيق بيولوجي له علاقة بتدريس التأثيرات الوراثية للموجات الكهرمغناطيسية			

جدول رقم (٢)
وضع المعلوماتية في الدول العربية (تكملة)

البيـــــان	ليبيـــا	مصـــر	المغرب	اليمن
عدد المختبرات البحثية في جميع التخصيصات داخل الجامعات	١٤٠	٢٧١		٤٢ معلوماتية
عدد الباحثين بها الوقت الكامل أو ما يعادلها	٧٦٠	٢٧٠٠	-	-
عدد المؤسسات البحثية خارج الجامعة	٦	٨٠	-	١٠
عدد مؤسسات البحث والتطوير في قطاعي المعلوماتية والاتصالات	١	٧	-	٢
عدد الخبراء والباحثين المشرفين عليها	٤٠	٢٨٠٠		
أهم مخرجات هذه المؤسسة البحثية في المعلوماتية	برمجيات تطبيقية مختلفة ولاسيما ما يتعلق منها بالتعريب ومعالجة اللغات الطبيعية	أطلس كامل متكامل لمصر من معلومات الاقمار الاصطناعية للاستخدام في مشروعات التنمية		
أهم مخرجات المؤسسات البحثية في علوم الاتصال		شبكة ربط بالحواسيب من المركز والمعاهد وبين شبكات المعلومات العالمية. قواعد بيانات جغرافية		

المصدر: أمين القلق، «مجتمع المعلومات فى البلدان العربية–حالات دراسية»، المنظمة العربية للتربية والثقافة، ص ص ٢٢-٢٣.

الملحق الثاني

مؤشرات التنمية البشرية والإنسانية
للدول العربية من واقع تقرير
التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٤

جدول رقم (١)
دليل التنمية البشرية في الدول العربية

الدولة	العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات) ٢٠٠٢	معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين (٪ لمن يبلغون ١٥ عاما فأكثر) ٢٠٠٢	نسبة القيد الإجمالية في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي معا (٪) ٢٠٠١/٢٠٠٢	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية) ٢٠٠٢	دليل التنمية البشرية ٢٠٠٢			الترتيب حسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية مطروحا منه الترتيب حسب دليل التنمية البشرية
					قيمة الدليل	الترتيب ضمن دول العالم (١٧٣ دولة)	الترتيب ضمن دول العالم (١٧٣ دولة)	
الأردن	٧٠,٩	٩٠,٩	٧٧	٤,٢٢٠	٠,٧٥٠	٩٠	٩	١٤
الإمارات	٧٤,٦	٧٧,٣	٦٨	٢٢,٤٢٠	٠,٨٢٤	٤٩	٤	٢٦-
البحرين	٧٣,٩	٨٨,٥	٧٩	١٧,١٧٠	٠,٨٤٣	٤٠	١	٤-
الجزائر	٦٩,٥	٦٨,٩	٧٠	٥,٧٦٠	٠,٧٠٤	١٠٨	١٣	٢٥-
السعودية	٧٢,١	٧٧,٩	٥٧	١٢,٦٥٠	٠,٧٦٨	٧٧	٧	٣٣-
السودان	٥٥,٥	٥٩,٩	٣٦	١,٨٢٠	٠,٥٠٥	١٣٩	١٧	٣-
الصومال	٤٧,٩	–	–	–	–	–	–	–
العراق	٦٠,٧	–	٥٧	–	–	–	–	–
الكويت	٧٦,٥	٨٢,٩	٧٦	١٦,٢٤٠	٠,٨٣٨	٤٤	٢	٦-
المغرب	٦٨,٥	٥٠,٧	٥٧	٣,٨١٠	٠,٦٢٠	١٢٥	١٥	١٧-
اليمن	٥٩,٨	٤٩,٠	٥٣	٨٧٠	٠,٤٨٢	١٤٩	١٨	١٦
تونس	٧٢,٧	٧٣,٢	٧٥	٦,٧٦٠	٠,٧٤٥	٩٢	١٠	٢٣-
جزر القمر	٦٠,٦	٥٦,٢	٤٥	١,٦٩٠	٠,٥٣٠	١٣٦	١٦	٤
جيبوتي	٤٥,٨	٦٥,٥	٢٤	١,٩٩٠	٠,٤٥٤	١٥٤	٢٠	٢١-
سورية	٧١,٧	٨٢,٩	٥٩	٣,٦٢٠	٠,٧١٠	١٠٦	١٢	٤
عمان	٧٢,٣	٧٤,٤	٦٣	١٣,٣٤٠	٠,٧٧٠	٧٤	٦	٣٢-
الأراضي الفلسطينية المحتلة	٧٢,٣	٩٠,٢	٧٩	–	٠,٧٢٦	١٠٢	١١	٢١
قطر	٧٢,٠	٨٤,٢	٨٢	١٩,٨٤٤	٠,٨٣٣	٤٧	٣	٢١-
لبنان	٧٣,٥	٨٦,٥	٧٨	٤,٣٦٠	٠,٧٥٨	٨٠	٨	٢١
ليبيا	٧٢,٦	٨١,٧	٩٧	٧,٥٧٠	٠,٧٩٤	٥٨	٥	٦
مصر	٦٨,٦	٥٥,٦	٧٦	٣,٨١٠	٠,٦٥٣	١٢٠	١٤	١٢-
موريتانيا	٥٢,٣	٤١,٢	٤٤	٢,٢٢٠	٠,٤٦٥	١٥٢	١٩	٢٥-

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، «تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤ نحو الحرية فى الوطن العربي»، الطبعة الأولى، المطبعة الوطنية، عمان، الأردن، ٢٠٠٤، ص ٢٢٩.

جدول رقم (٢)
دليل التنمية البشرية فى البلدان العربية
خلال الفترة ١٩٧٥ - ٢٠٠٢

البلد	مجموع السكان (ألف) ٢٠٠٤	نسبة الذكور إلى الإناث (٪) ٢٠٠٤	المعدل السنوي لنمو السكان (٪) ٢٠٠٠-٢٠٠٥	سكان الحضر (٪ من مجموع السكان) ٢٠٠٣	سكان أقل من ١٥ سنة (٪ من مجموع السكان) ٢٠٠٤	الكثافة السكانية (فرد لكل كيلومتر مربع) ٢٠٠٢
الأردن	٥,٦١٣	١٠٨	٢,٦٦	٧٩	٣٧	٥٨
الإمارات	٣,٠٥١	١٨٥	١,٩٤	٨٥	٢٥	٣٨
البحرين	٧٣٩	١٣٥	٢,١٧	٩٠	٢٩	٩٨٣
الجزائر	٣٢,٣٣٩	١٠٢	١,٦٧	٥٩	٣٢	١٣
السعودية	٢٤,٩١٩	١١٦	٢,٩٢	٨٨	٣٩	١٠
السودان	٣٤,٣٣٣	١٠١	٢,١٧	٣٩	٣٩	١٤
الصومال	١٠,٣١٢	٩٩	٤,١٧	٣٥	٤٨	١٥
العراق	٢٥,٥٨٦	١٠٣	٢,٦٨	٦٧	٤١	٥٥
الكويت	٢,٥٩٥	١٥١	٣,٤٦	٩٦	٢٦	١٣١
المغرب	٣١,٠٦٤	١٠٠	١,٦٢	٥٧	٣١	٦٦
اليمن	٢٠,٧٣٢	١٠٣	٣٥٢	٢٦	٤٨	٣٥
تونس	٩,٩٣٧	١٠١	١,٠٧	٦٤	٢٧	٦٣
جزر القمر	٧٩٠	١٠١	٢,٨٣	٣٥	٤٢	٢٦٣
جيبوتي	٧١٢	٩٩	١,٥٨	٨٤	٤٣	٣٠
سورية	١٨,٢٢٣	١٠٢	٢,٣٨	٥٠	٣٧	٩٢
عمان	٢,٩٣٥	١٣٤	٢,٩٣	٧٨	٣٧	٨
الأراضي الفلسطينية المحتلة	٣,٦٨٥	١٠٤	٣,٥٧	٧١	٤٦	ر
قطر	٦١٩	١٧٢	١,٥٤	٩٢	٢٦	٥٥
لبنان	٣,٧٠٨	٩٦	١,٥٦	٨٧	٢٨	٤٣٤
ليبيا	٥,٦٥٩	١٠٧	١,٩٣	٨٦	٣٠	٣
مصر	٧٣,٣٨٩	١٠٠	١,٩٩	٤٢	٣٤	٦٧
موريتانيا	٢,٩٨٠	٩٨	٢,٩٨	٦٢	٤٣	٣

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، «تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤ نحو الحرية فى الوطن العربي» الطبعة الأولى، المطبعة الوطنية، عمان، الأردن، ٢٠٠٤، ص ٢٣٠.

جدول رقم (٣)
عدد السكان وتوزيعهم في الدول العربية

البلد	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٢
الأردن	–	٠,٦٣٩	٠,٦٦٣	٠,٦٨٢	٠,٧٠٧	٠,٧٤١	٠,٧٥٠
الإمارات	٠,٧٤٤	٠,٧٧٧	٠,٧٨٥	٠,٨٠٥	٠,٨٠٣	–	٠,٨٢٤
البحرين	–	٠,٧٤٦	٠,٧٧٩	٠,٨٠٨	٠,٨٢٥	٠,٨٣٥	٠,٨٤٣
الجزائر	٠,٥٠٤	٠,٥٥٤	٠,٦٠٣	٠,٦٤٢	٠,٦٦٤	٠,٦٩٣	٠,٧٠٤
السعودية	٠,٦٠٢	٠,٦٥٦	٠,٦٧١	٠,٧٠٧	٠,٧٤١	٠,٧٦٤	٠,٧٦٨
السودان	٠,٣٤٤	٠,٣٧٢	٠,٣٩٤	٠,٤٢٧	٠,٤٦٥	٠,٤٩٢	٠,٥٠٥
الصومال	–	–	–	–	–	–	–
العراق	–	–	–	–	–	–	–
الكويت	٠,٧٦١	٠,٧٧٦	٠,٧٧٨	–	٠,٨١٠	٠,٨٣٤	٠,٨٣٨
المغرب	٠,٤٢٩	٠,٤٧٤	٠,٥١٠	٠,٥٤٢	٠,٥٧١	٠,٦٠٣	٠,٦٢٠
اليمن	–	–	–	٠,٣٩٢	٠,٤٣٥	٠,٤٦٩	٠,٤٨٢
تونس	٠,٥١٦	٠,٥٧٤	٠,٦٢٣	٠,٦٥٦	٠,٦٩٦	٠,٧٣٤	٠,٧٤٥
جزر القمر	–	٠,٤٧٩	٠,٤٩٨	٠,٥٠١	٠,٥٠٩	٠,٥٢١	٠,٥٣٠
جيبوتي	–	–	–	–	٠,٤٥٠	٠,٤٥٢	٠,٤٥٤
سورية	٠,٥٣٤	٠,٥٧٦	٠,٦١١	٠,٦٣٥	٠,٦٦٣	٠,٦٨٣	٠,٧١٠
عمان	٠,٤٩٣	٠,٥٤٦	٠,٦٤٠	٠,٦٩٦	٠,٧٣٣	٠,٧٦١	٠,٧٧٠
الأراضي الفلسطينية المحتلة	–	–	–	–	–	–	٠,٧٢٦
قطر	–	–	–	–	–	–	٠,٨٣٣
لبنان	–	–	–	٠,٦٧٣	٠,٧٣٢	٠,٧٥٢	٠,٧٥٨
ليبيا	–	–	–	–	–	–	٠,٧٩٤
مصر	٠,٤٣٨	٠,٤٨٧	٠,٥٣٩	٠,٥٧٧	٠,٦٠٨	–	٠,٦٥٣
موريتانيا	٠,٣٣٩	,٣٦٢	,٣٨٢	.,٣٨٧	٠,٤٢٣	٠,٤٤٩	٠,٤٦٥

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤ - نحو الحرية في الوطن العربي»، الطبعة الأولى، المطبعة الوطنية، عمان، الأردن، ٢٠٠٤، ص ٢٣٢.

جدول رقم (٤)
مؤشرات البطالة وعمالة الأطفال

البلد	معدل البطالة ١٩٩٩-٢٠٠٢ (٪)			عمالة الأطفال (٥-١٤ سنة) ١٩٩٩-٢٠٠١ (٪)					أفقر من ٢٠٪ من السكان	الأم دون تعليم
	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	ذكور	إناث	حضر	ريف		
الأردن	١٤,٥	١٣,٤	٢٠,٨	–	–	–	–	–	–	–
الإمارات	٢,٣	٢,٢	٢,٦	–	–	–	–	–	–	–
البحرين	٦,٢	٤,٢	٢,٠	٥	٦	٣	–	–	–	٥
الجزائر	٢٩,٨	٣٣,٩	٢٩,٧	–	–	–	–	–	–	–
السعودية	٤,٦	٣,٩	٩,١	–	–	–	–	–	–	–
السودان	–	–	–	١٣	١٤	١٢	٧	١٩	٢٥	١٦
الصومال	–	–	–	٣٢	٢٩	٣٦	٢٥	٣٦	٣٨	٣٥
العراق	–	–	–	٨	١١	٥	٦	١٢	١٢	٩
الكويت	٠,٨	٠,٨	٠,٦	–	–	–	–	–	–	–
المغرب	١١,٦	١١,٦	١٢,٥	–	–	–	–	–	–	–
اليمن	١١,٥	١٢,٥	٨,٢	–	–	–	–	–	–	–
تونس	١٤,٩	–	–	–	–	–	–	–	–	–
جزر القمر	ر	–	–	٢٧	٢٧	٢٨	٢٨	٢٧	٣٢	٢٩
سورية	١١,٧	٨,٣	٢٤,١	–	–	–	–	–	–	–
الأراضي الفلسطينية المحتلة	٣١,٣	٣٣,٥	١٧,١	–	–	–	–	–	–	–
لبنان	–	–	–	٦	٨	٤	–	–	–	١٣
مصر	٩,٢	٥,٦	٢٢,٦	٦	٦	٥	٣	٨	١٢	٨

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤ – نحو الحرية في الوطن العربي»، الطبعة الأولى، المطبعة الوطنية، عمان، الأردن، ٢٠٠٤، ص ٢٣٨.

المراجـــع

تم الاعتماد فى هذا الفصل على فعاليات مؤتمر «دور الشباب فى الإصلاح والتحديث» الذى انعقد يومى ١٥ و ١٦ سبتمبر ٢٠٠٥ ، بمكتبة الإسكندرية، هذا بالإضافة إلى المشاركات والمداخلات والمقترحات التى عرضها المشاركون. هذا بالإضافة إلى بعض المراجع الأخرى، نوردها فى التالى:

١- أمين القلق، «مجتمع المعلومات فى البلدان العربية -حالات دراسية»، المنظمة العربية للتربية والثقافة.

٢- أيمن ياسين، «الشباب والعمل الاجتماعى التطوعي»، مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، أبحاث ودراسات، الوثيقة رقم ١١، ١٣ نوفمبر ٢٠٠٢.

٣- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، «تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣ - نحو إقامة مجتمع المعرفة»، الطبعة الأولى، المطبعة الوطنية، عمان، الأردن، ٢٠٠٣.

٤- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، «تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤- نحو الحرية فى الوطن العربي»، الطبعة الأولى، المطبعة الوطنية، عمان، الأردن، ٢٠٠٤.

٥- بلال عرابى، «دور العمل التطوعى فى تنمية المجتمع - مقترحات لتطوير العمل التطوعي»، مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، أبحاث ودراسات، الوثيقة رقم ١٠، ٧ سبتمبر ٢٠٠٢.

دور الشباب في الإصلاح الثقافي

الفرص والتحديات والمبادرات



١- الثقافة الفرص والتحديات

تشمل الثقافة مختلف الممارسات العملية والسلوكية، الفردية منها والجماعية، فضلاً عن أشكال الحكم وأنماط الإنتاج، بجانب المعارف والأنشطة الأدبية والفنية كالشعر أو الفلسفة أو الفكر، وكذلك أساليب الحياة وما تشملها من قيم وعادات وتقاليد وأسلوب في التفكير.. الخ.

ولهذا يجتمع فيها الجانبان المعنوي والمادي، وفضلاً عن الجانبين نضيف الجانب القيمي والمعرفي. ومن المؤكد أن هذا التلازم بين الجانبين في أصل كلمة الثقافة - في لغتنا العربية - يرجع في دلالته المجازية إلى عملية تثقيف الرمح أي شحذ سلاحه وإرهافه بالنار. وبالتالي فإن أي ثقافة تحتوي بجانب العناصر التقدمية على عناصر محافظة ورجعية.

وإذا انتقلنا لمصطلح أو مفهوم الشباب فسنجده يثير الكثير من اللبس، فهل نقصد قطاعاً سكانياً محدداً بالعمر فقط، أم نحن نتحدث عن جيل معين له خصائص تميزه عن الأجيال السابقة، وهل نتحدث عن كتلة سكانية متجانسة فيما بينها تختلف عن غيرها؟ طرح مثل تلك الأسئلة في البداية عملية مهمة حتى لا ينتهي بنا المطاف إلى فصل الشباب عن المجتمع باعتباره فئة خاصة، ورغم خضوع الشباب لكافة التصنيفات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي تكون المجتمع المصري، إلا أنه من المشروع التساؤل عن مدى إمكانية وحدود استخدام مفهوم الشباب كوحدة تحليل ؟ وهل يعد مفهوم الجيل أكثر فائدة؟

ولو تحدثنا عن مفهوم الجيل فإننا نتعامل مع صفات هذا الجيل الحالي من الشباب المصري والمظاهر الثقافية التي تتصل به، وبالتالي فإن علينا ضرورة مناقشة المكونات الرئيسية لثقافة هذا الجيل، ثم البحث عما تحتويه هذه المكونات من عناصر قوة تدعم عملية الإصلاح والتغيير، إلى جانب ما تتضمنه من عناصر ضعف تمثل تحديات معطلة أو مهددة لقضية الإصلاح والتنمية.

وتحتل عملية الإصلاح الثقافي موقعاً مركزياً في عملية الإصلاح والتحديث على الرغم من الجدل المثار حولها، حيث يعتقد البعض أنها شيء ثانوي والاهتمام بها يجب أن يكون تالياً لحدوث التنمية وتحقيق حد أدنى من الاستقرار الاقتصادي، بينما يرى آخرون انه من المتطلبات الأساسية لعملية التنمية في مختلف المجالات: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية....الخ

وتتسم ثقافة الجيل الحالي من الشباب بثلاثة روافد رئيسية تسهم في تكوينها:

أولاً: المكون الديني، والذي يُعد من أكثر المكونات بروزاً في ثقافة الجيل الحالي من الشباب مقارنة مع الأجيال السابقة، حيث يحتل الشعور الديني مكانًا رئيسيًا في الثقافة الفردية للجيل الحالي من الشباب من مختلف الطبقات الاجتماعية والمستويات التعليمية، ويظهر بصفة خاصة في المبادرات الشبابية التطوعية ذات الطابع الخيري والتي اتسع نطاقها إلى حد كبير، ومحاولات استغلال الدين لفرض التسلط على الآخرين وتقييد حريتهم.

ثانيا: مكون سياسي يشير إلى ثقافة سياسية معاكسة لثقافة المشاركة، حيث تبرز القيم والممارسات المعبرة عن الشعور باللامبالاة والانهزامية والعجز وعدم القدرة على التأثير، وعدم الثقة خاصةً بالنسبة للجهات التنفيذية، وغياب الإحساس بالمساواة.

ثالثا: المكون الخارجي أو الوافد الذي يتوفر حالياً أمام الشباب من خلال تزايد فرص الاتصال بالثقافات الغربية والأجنبية عموما نتيجة المعرفة باللغات الأجنبية وانتشار المدارس والجامعات الأجنبية ووسائل الإعلام والاتصال والإنترنت والفضائيات وغيرها؛ مما أثر على الهوية الثقافية، خاصة بين فئات الشباب الأكثر تعرضاً واحتكاكاً لعناصر الثقافة الوافدة.

وتشكل الملامح الرئيسية السابقة لثقافة الشباب تحدياً كبيراً أمام جهود الإصلاح والتحديث، لأنها تحتوى على العديد من القيم والجوانب التي قد تعيق محاولات الإصلاح والتطور، ولذلك فإن معرفة كل المؤثرات الثقافية التي يتعرض لها الشباب تساعد في إمكانية الوصول إلى هوية مشتركة، هوية تساعد كثيرًا في اختيار وتحديد أجندة الأهداف لتحقيق

الإصلاح، والاتفاق على الطرق المختلفة التي يمكن بها تحقيق هذه الأهداف، وفي نفس الوقت، ضرورة العمل على عدم الانفصال عن الواقع، وضرورة الانفتاح على الثقافات الأخرى والتفاعل معها، من أجل تأكيد إعادة الثقة بالهوية والاعتزاز بالتراث، ولن يتم ذلك إلا من خلال إتاحة الفرصة للشباب للتعبير عن أفكاره بكل حرية، دون التقيد بأنماط ثقافية أو سلوكية محددة، أو نماذج معينة في التفكير، تعيق سهولة الحوار والفهم للآخرين.

وقد طرحت جلسات المحور مجموعة تساؤلات هامة هي:

- كيف يمكن لكل مجموعة ثقافية داخل مصر أن تعيد النظر في ثقافتها بحثًا عن القيم المشتركة والنهوض بقيم التواصل والحوار؟ ما هو دور الشباب في المجموعات الثقافية المختلفة التي ينتمون إليها فى تحقيق ذلك؟
- كيف يمكن الوصول إلى رؤية مشتركة للتعامل مع مختلف الثقافات ؟
- كيف يمكن نشر ثقافة المواطنة التي تعترف بالتنوع والتعددية ؟
- كيف يمكن توفير بيئة يستطيع الشباب فيها التعامل مع أفكارهم واختبارها لتأكيد الثقة فيما يعتقدونه ؟
- كيف يمكن نشر ثقافة تَقَبُّل وتشجيع الاختلاف وقبول الآخر والتسامح، والتفكير النقدي، والاستقلالية ؟
- ما دور الشباب في تبني هذه القيم ونشرها أو في إقامة مشروعات وأنشطة تدعم هذه الأفكار؟
- كيف يشارك الشباب في المبادرات الثقافية التي تؤكد على حرية التعبير من خلال الفن والكتابة وغيرها من طرق التعبير المختلفة؟
- هل المؤسسات الثقافية الموجودة كافية أم يجب العمل على زيادة هذه المؤسسات والمبادرات من أجل إتاحة فرص أكبر لمشاركة الشباب؟

- ما هو دور كل من الإعلاميين والمجتمع المدني والجامعات والمعاهد العلمية ورجال الأعمال وقصور الثقافة في تنفيذ هذه المبادرات الثقافية ؟

- كيف يمكن التعامل مع كل من مكونات ثقافة هذا الجيل من الشباب، وتوظيفها لمواجهة التحديات الثقافية التي يعيشها الشباب في هذا المجتمع؟

- هل هناك وعي كاف بين الشباب بالتراث الثقافي المصري والمشترك مع الثقافات الأخرى، وكيف يمكن الحفاظ على هذا التراث الذي بدأ في الاندثار؟

- كيف ينظر الشباب إلى الثقافات الأخرى ويتعامل معها، وهل هناك ثقافة معينة يمكن اعتبارها المثل الأعلى أم أن الفرص متاحة للاختيار؟

- ما دور السفارات المصرية في الخارج في تفعيل هذه الجهود؟

- هل توجد فرص واتجاهات كافية لجعل الشباب المصري يفكر في السفر إلى الخارج لاكتساب الخبرة والمعرفة والتعامل مع ثقافات مختلفة، وليس لتحقيق الربح المادي فقط ؟

٢- الإصلاح الثقافي في مصر، المفهوم والأهمية

من المنطقي لتوضيح مفهوم الإصلاح الثقافي أن نفرق في هذا الصدد بين عدة مفاهيم تجنبًا للخلط والالتباس وسعيًا وراء وضوح الرؤية، خاصة أن مفهوم الإصلاح ارتبط بمجموعة أخرى من المفاهيم وثيقة الصلة به، ربما كان من أهمها مفاهيم الحداثة والتحديث والعولمة ومجتمع المعرفة.

فالحداثة Modernity مشروع حضاري أوروبي بدأ مع عصر التنوير، ويقوم على عدة أسس منها مبدأ الفردية، وتجاوز المجتمع الإقطاعي بكل علاقاته الاجتماعية وأنماطه الثقافية، وهو مشروع يستند إلى فكرة العقلانية والاعتماد على العلم والتكنولوجيا، والنزعة الوضعية في البحث العلمي، وأهمية القياس في البحث..الخ، وقد ترجم مشروع الحداثة إلى عملية اجتماعية عرفت باسم التحديث Modernization وذلك بمعنى التحول من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث،

من مجتمع تقليدي يقوم على الزراعة والقبلية والمحسوبية والوساطة...إلخ، إلى مجتمع حديث يقوم على تقسيم عمل اجتماعي مختلف وبنية اجتماعية مغايرة، ويستند إلى الكفاءة وتدريب الفرد، ويعلي من قيم الإنجاز. وفيما يتعلق بالإصلاح، فقد كان هناك في منتصف القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين استراتيجيتان للإصلاح والتغير الاجتماعي؛ استراتيجية الثورة واستراتيجية الإصلاح الاجتماعي التدريجي. وقد بدأ الإصلاح الاجتماعي مع بداية المجتمع الصناعي، وبعد أن اتضحت مساوئ المجتمع الصناعي، والشكوى من افتقار الآلات والمعدات إلى الأمن الصناعي، وزيادة حوادث العمل وإصابات العمال. وهنا نشأت دعوتان للإصلاح، وتشكل علم الاجتماع في إطار إمكانية إصلاح المجتمع بالتدريج، وفي المقابل أكد الماركسيون على ضرورة الانقضاض على المجتمع الرأسمالي، وتغييره تغييرًا راديكاليا عن طريق الثورة. وقامت الثورة في روسيا، وعندما فشلت في الإصلاح الاجتماعي سقطت في عام ١٩٨٩، بينما نجحت الثورة الصينية في جوانب كثيرة، وأخذت تتحول تحت رقابة الحزب الشيوعي إلى نظام رأسمالي محكوم. وأصبح من المتفق عليه في القرن العشرين أن الثورة ليست هي الطريق الأمثل لتغيير المجتمعات، وأن الإصلاح ينبغي أن يقوم على مبدأ الديمقراطية، خاصة بعد أن فشلت التجارب التي قدمت العدالة الاجتماعية على حساب الحريات السياسية، وأصبح واضحًا أن الديمقراطية والمشاركة هما الأساس في اتخاذ القرار. وإذا كنا نتجه الآن نحو الإصلاح، فهذا معناه أننا لم نستكمل بعد طريق التحديث، وأنه لازالت هناك جوانب تقليدية لم تتغير سواء في العادات والتقاليد أو في غيرها، أضف إلى ذلك أن الدعوة إلى الإصلاح في المجتمع المصري تهدف إلى اللحاق بما يجري حولنا في العالم من تغيرات مستمرة، تشير إلى أن العالم انتقل فعلا من عصر الحداثة إلى عصر العولمة، وأن مرحلة التحديث والمجتمع الصناعي انتهت، وانتقل المجتمع إلى مرحلة جديدة عرفت باسم مجتمع المعلومات العالمي Global Information Society سمته البارزة هي العولمة Globalization. والعولمة تقوم على اتجاهات متباينة في المجال السياسي متمثلة في الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان، وفى المجال الاقتصادي الاقتصاد الحر، والتنافس وفق معايير عالمية، وفي وجود منظمة التجارة العالمية، وفى المجال الثقافي نجد سيادة ثقافة الاستهلاك.

إن الانتقال من مجتمع المعلومات العالمي إلى مجتمع المعرفة Knowledge Society يستند إلى أن المعرفة هي المولدة للثروة وليس المواد الخام، وتستلزم مشاركة الشباب المبدع القادر على اختراع أفكار ومواد غير تقليدية. يمكن تسويقها بعد أن انتهى عهد المواد الخام، وأن عملية الإصلاح والتحديث يجب أن تسعى لاستكمال أدوات مجتمع المعلومات، ليس بمعنى الحكومة الإلكترونية وبرنامج تكنولوجيا المعلومات فقط، وإنما أيضا بمعنى الشفافية والديمقراطية، وتوفير المعلومات وحرية تداولها، وهو ما يوفر الشروط الأساسية للمشاركة في اتخاذ القرار وتحقيق الديمقراطية.

هكذا يمكن أن نترجم الحديث المجرد عن مفهوم الإصلاح إلى واقع فعلي، ينطبق عليه مفهوم علم الاجتماع بأنه زالتغيير الاجتماعي المخطط، فلا يوجد إصلاح بدون رؤية إستراتيجية، فالرؤية الاستراتيجية للإصلاح والتحديث تضم بين جنباتها كل أنواع الإصلاح الأخرى، السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. هذا هو المعنى الذي أكدت عليه وثيقة الإسكندرية في مؤتمر الإصلاح العربي الأول، عندما طرحت مجموعة مطالب بعد تشخيص الأوضاع، في رؤية تحدد كيف نرفع مستوى الأداء السياسي، ونعمل على توسيع رقعة المشاركة السياسية وكيف نرفع مستوى الأداء الاقتصادي وكيف نواجه المشكلات الاجتماعية وأيضا المشكلات الثقافية.

هكذا يتحدد تصورنا للإصلاح الثقافي باعتباره مكوناً أساسيًا في رؤيتنا الاستراتيجية للإصلاح، وتتأكد أهمية الإصلاح الثقافي باعتبار الثقافة هي الوعاء الذي يحتوي على تفكيرنا وسلوكنا وعاداتنا وتقاليدنا ونظمنا، وكل ما يدور داخلنا وحولنا، ويؤثر في تصرفاتنا وسلوكنا. والواقع أن ثقافتنا السائدة حالياً تتضمن الكثير من الاتجاهات والممارسات المعوقة لعملية التنمية والنهضة، مثل عدم احترام القوانين وانتشار بعض العادات غير الصحيحة، والتفكير الخرافي، وهو ما يفرض ضرورة استنهاض الثقافة، والدعوة إلى التحرر والانفتاح، وحرية الرأي والمشاركة الجادة، والتأكيد على أن الجهود الرامية لإحداث الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، لن تأتي بالنتيجة المطلوبة، إذا لم نهتم بالإصلاح الثقافي.

٣- الإشكاليات المعرفية في الإصلاح الثقافي

في محاولة لتأسيس ثقافة مشتركة من خلال التصدي لمجموعة من الإشكاليات المعرفية، التي أثيرت عند مناقشة المكونات السياسية والدينية والوافدة للثقافة، تركز الاهتمام حول السؤال التالي: كيف يمكن لشباب مصر أن يقيم حوارًا مع الآخر سواء في الداخل أوفي الخارج؟

وكان من الضروري منذ اللحظة الأولى توضيح ماذا يعني الآخر؛ فالآخر كل ما هو غيري أنا، وقد يكون مختلفًا في الجنس أو النوع أو في الدين أو في اللون أو خلافه وقد يكون مختلفًا في السن فالصغير قد يختلف عن الكبير، مما يتوقع معه فروقًا بين الأجيال. وقد يكون الآخر هو المزارع الذي يعيش وفق ثقافة وقيم العصر الزراعي، والذي يختلف عن العامل الذي يعيش وفق ثقافة وقيم العصر الصناعي ربما العصر الصناعي الأول، أو العصر الصناعي الثاني وثقافة عصر العولمة والمعلومات. أو الآخر الذي أخذ يتابع عصر المعرفة، الأمر الذي يضعنا أمام ثقافات فرعية بها قدر من التمايز. وربما كان الآخر مختلفاً طبقًا لانتمائه الجغرافي في الصعيد أو في الوجه البحري في الريف أو في الحضر، وقد يستند الاختلاف إلى الفوارق الاجتماعية والوضع الاقتصادي، أو الطبقي، أو ربما طبقًا للانتماء العربي أوالأفريقي وهكذا. وقد أثار هذا الفهم للآخر، الاهتمام بثقافة الاختلاف والخصوصية الثقافية وكذلك الاهتمام بمصطلحات أخرى مثل الثقافة العامة والثقافة الفرعية Sub-Culture.

وربما كانت فكرة قبول الآخر من أهم الأفكار التي يقوم عليها المكون السياسي في عملية الإصلاح الثقافي، لأنها فكرة تحمل في طياتها مجموعة قيم هامة مثل قيم التسامح واحترام الاختلاف في الرأي والهوية الثقافية، والتعبير عن الرأي وغيرها. وهي فكرة ينبغي أن نهتم بها عند إعداد النشء وتربيته منذ الصغر، خاصة أن فكرة قبول الآخر تفترض أولاً المعرفة به حيث إن المعرفة بالآخر مطلب ضروري لقبوله. ويمكن أن نحقق معرفة الآخر بوسائل متعددة أبرزها الفن، باعتباره وسيلة مهمة سواء تم ذلك بواسطة أفلام كارتون أو أفلام سينمائية أو من خلال الأدب والقصص والروايات أو من خلال الشعر أو الرسم. والواقع أن فكرة معرفة الآخر تسهم

في قبوله، فعلى سبيل المثال بالرغم من أن أقباط ومسلمي مصر عاشوا متلازمين زمنًا طويلاً، إلا أن الكثير منهم لا يعرف على المستوى الثقافي الآخر إلا بعض الجوانب السطحية. وهناك اجتهادات متاحة تحت أيدينا، تتمثل في تقرير الحالة الدينية في مصر الذي أعده مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام، وتتحدث بعض أعداده عن الموالد عند الأقباط والمسلمين، ولا يستخدمها الكثيرون، وكذلك أوضحت دراسة أخرى أجريت عن الأقباط في الأدب المصري بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية الكثير عن قيم الآخر وعاداته وتقاليده وفنونه. وهكذا يمكن استخدام العلم والبحث العلمي إلى جانب الفن في تنمية معرفتنا. إن معرفتنا بالآخر لا يجب أن تتوقف على توافر خرائط معرفية عن العالم الغربي وتحديد تياراته الرجعية والتقدمية، فمن الضروري رسم خريطة معرفية عن العالم العربي والإسلامي حتى يمكن فهم دوافع ومحاولات تشويه صورة العرب، وأنه ليس كل عربي أو مسلم من المتشددين وإنما هناك تباين كبير في الاتجاهات والأفكار، ولذلك من الضروري لمعرفة الآخر رسم خرائط معرفية وأيديولوجية تساعد على فهم الخصوصية الثقافية والهوية الثقافية.

وفى مصر كانت هناك العديد من المحاولات لتوفير المعرفة عن الآخر من خلال التعليم والبحث العلمي. ومن أهم نماذج هذه الدراسات دراسة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية حول ظاهرة الثأر في الصعيد، والتي كشفت عن طبيعة قانون الثأر وعن إمكانية تغيره مع الوقت، كذلك المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري فيما يزيد على (١٢) مجلدًا، وألقى الضوء على مختلف الجوانب الثقافية والاجتماعية والسياسية في مصر، وكشف عن أنماط مختلفة من الثقافات الفرعية، وربما ساعد نشر هذه البحوث في صورة طبعات شعبية على معالجة ما لدينا من نقص شديد في معرفتنا بثقافة الآخر في مجتمعاتنا.

ويضاف إلى ما سبق ضرورة الاستفادة من المؤسسة التعليمية في نشر ثقافة معرفة الآخر وقبوله، وهناك تجربة دنمركية في إحدى المدارس الابتدائية، تقوم على تعليم الأطفال وتنمية معرفتهم بالآخر ومن ثم قبوله من خلال لعب الأدوار، فإذا كان المطلوب مثلاً معرفة من هم

الهنود الحمر، يطلب من بعضهم أن يلعب دور رئيس القبيلة والآخر دور القاضي، وهكذا، وباستخدام نفس ملابس الهنود الحمر، هنا يجتهد التلاميذ - من خلال البحث في المكتبة ومعرفة عادات وتقاليد الهنود الحمر وثقافتهم- في معرفة ثقافة مجهولة لهم مما قد يكون له أثره الواضح في معرفة قيم هذه الثقافة وبالتالي تتأكد فكرة قبول الآخر.

وإذا كان ضروريًا لقبول الآخر أن تتوفر لدينا المعرفة الكافية به، والاقتراب التحليلي لثقافاته، نجد أن هناك توجهين بخصوص هذا الاقتراب، الأول يذهب إلى ضرورة الانفتاح على الغرب وأن نأخذ منه ما قد يساعدنا على البناء والتطوير، والثاني يتبنى أفكاراً مخالفة تنظر إلى كل ما هو غربي على أنه نوع من المؤامرة، وبالتالي فالعولمة أو أي فكرة قادمة من الغرب لا يجب الاقتراب منها. غير أن الفهم الحقيقي يؤكد أن العولمة عملية تاريخية تنطوي على فرص ومخاطر.

وربما ساهمت أهمية المعرفة بالآخر، وضرورة توافر الفهم الكافي بثقافته في حل إشكالية هامة، وهي المد الديني بشكل واضح بين المواطنين بصفة عامة، (مسلمين ومسيحيين)، وعلى نحو لم يكن واضحًا بهذا الشكل من قبل، فالاقتراب من الآخر يزيل مشاعر الاختلاف، ويتيح الفرص للاجتماع على نقاط لقاء مشتركة تزيل الحزازات الدينية، وتنشر التسامح في المجتمع.

وكذلك قد تسهم المعرفة الكافية بثقافة الآخر والفهم الضروري لها في حل إشكالية أخرى. فالثقافة هي النسيج الذي تقوم عليه وتتداخل معه كل قضايا الإصلاح الأخرى، وهو الخلفية التي يستند إليها الوعي السياسي والإصلاح الاقتصادي، وإذا كان الفرد يستمد ثقافته ومعرفته من مصادر مختلفة، ومن خلال وسائل الاتصال الحديثة مثل الإنترنت أو القنوات الفضائية، أو حتى من بعض الكتب، والتي قد تقدم صورة مختزلة أو غير صحيحة عن الآخر، فإنه قد يتبلور لدى الشاب تصورات ذهنية خاطئة تؤثر في معرفته بالآخر وقبوله، وأن حل هذه الإشكالية يشير إلى أهمية تشكيل وبناء العقلية النقدية لدى الشاب، والتي تمكنه من فرز هذا الكم الهائل من المعلومات التي تقدم له، والذي يصل إلى حد الإغراق. وتكوين العقلية النقدية مسألة تشكل تحديًا ثقافيًا من نوع جديد يواجه الثقافة المصرية، ويتوقف على إسهام مؤسسات التعليم والتربية

والأسرة، والحوار الديمقراطي في المؤسسات السياسية، والسماح بحرية التفكير والاختلاف في الرأي، واحترام وجهة نظر الآخر،

إسهامات الشباب المصري في الإصلاح الثقافي؛ البحوث والمشروعات

ولكي يتحدد دور الشباب في الإصلاح والتحديث، ويصبح للشباب المصري إسهام واضح في تحقيق الإصلاح الثقافي، اتجهت الأنظار نحو إمكانية تقديم بعض الأفكار وبلورتها في موضوعات وقضايا وإشكاليات صالحة للبحث، وكذلك محاولة صياغة مجموعة من المشروعات القابلة للتطبيق على يد الشباب في مجال الإصلاح الثقافي وربما ساعد على ذلك الاجتهاد في الإجابة على مجموعة التساؤلات التي أثيرت تمهيدًا لتحديد هذا الدور للشباب في الإصلاح، وتوضيحًا لإسهاماتهم في الإصلاح الثقافي، مثل: ماذا نقصد بمشروع البحث، وما شروطه، وكيف يمكن اعتبار البحث آلية في الإصلاح؟ وماذا نعني بالمشروع الصالح للتطبيق وما هي معايير اختيار هذه المشروعات؟

ومن بين الأفكار والموضوعات التي طرحت في المحور الثقافي موضوعات تنصب على إجراء بحوث ودراسات، ومقترحات تهدف إلى تنظيم مشروعات عمل، في سبيل إنجاز أهداف متنوعة للإصلاح الثقافي، وربما كان من الملائم تصنيف هذه المشروعات المقترحة طبقاً لارتباطها بمكونات الثقافة إلى مجموعتين، يرتبط بعضها بالمكون السياسي ويتعلق بعضها الأخر بالمكون الوافد.

وقد تعددت المشروعات المقترحة في هذا الصدد وتباينت، بين مشروع لإقامة برلمان شبابي، وآخر لاستخدام الفن كأداة للتنمية والإصلاح، وثالث يرتبط بقانون تداول المعلومات، ورابع يهتم بإقامة منتدى لجمعيات المجتمع المدني، وآخر يهتم بأساليب التعليم غير التقليدية، أو إصدار مجلة... إلخ.

وفكرة إنشاء برلمان للشباب فكرة قديمة أخذت طريقها للتنفيذ منذ أكثر من خمس سنوات، في تجارب عديدة مثل تجربة وزارة الشباب، وتجربة جريدة وطني، ونماذج المحاكاة في الجامعة

الأمريكية وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية. ويقوم المشروع المقترح على اختيار مجموعة من الشباب يعكفون على مناقشة مختلف القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية- وأهمها القضايا الشبابية- بدون تدخل من أحد، فهم الذين يحددون القضايا، ويديرون الحوار، ويختارون المنصة، ويمثلون نموذجا لمحاكاة البرلمان الحقيقي، من حيث وجود مؤيد ومعارض، فيما يعد تدريبا حقيقيا على العمل الديمقراطي. ورغم أن الفكرة قديمة لأنها كانت واحدة من مشروعات وزارة الشباب، وهناك مكتب لها على مستوى الجمهورية يتولى مهمة إجراء الانتخابات، ويتم طرح الموضوعات للمناقشة من خلال رئيس للمجلس، وفي شكل محاكاة Simulation لمجلس الشعب المصري، غير أن الجديد في المشروع المقترح هو كونه برلماناً غير رسمي، يتم من خلال منظمات المجتمع المدني، وتتبناه مكتبة الإسكندرية.

أو مشروع إصدار مجلة تتناول مشكلات الشباب وأفكارهم ودورهم في التحديث والإصلاح، وهذه فكرة تستند إلى مفهوم الإعلام التنموي، أو ما يسمى بالإعلام البديل، تعبيراً عن تجاوز الشعور بعدم الرضا عن الإعلام القائم. وتبدأ الفكرة في صورة نشرة دورية تتناول اهتمام الشباب بقضايا الإصلاح، وتعمل على الربط بين الشباب المشاركين في جمعيات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية في مصر، وقد تصدر المجلة في البداية بالمجان لمدة عام، بعدها تصدر باشتراك رمزي إلى أن يكتب لها النجاح. وهناك تجارب ناجحة على نفس المنوال، كتلك المجلة التي تكتسب طابعًا تنمويًا وتصدر عن كلية الإعلام بالتعاون مع اليونسكو، وتركز على أحوال الصعيد، ويقوم على تحريرها بعض الصحفيين من الصعيد؛ بهدف تنمية وتطوير صعيد مصر، والجديد في المجلة المقترحة أن تصدر عن المجتمع المدني، وأن تركز على قضايا الشباب وما يهمهم من أجل الإصلاح والتحديث.

وتدعيمًا للبنية الأساسية للثقافة في المجتمع المصري، تأكدت فكرة المطالبة بإصدار تشريع يضمن حرية تداول المعرفة، تشريع يتيح المعلومات بحرية في المجالات المختلفة، بحيث يستطيع كل فرد الحصول على المعلومات بدون أية معوقات روتينية ودعم مبدأ شفافية المعرفة، خاصة أن هناك

تجارب مخيبة للآمال تصادف الكثير من الباحثين، عندما يتجهون إلى بعض الوزارات من أجل الحصول على بيانات تهمهم، فلا يجدون أذنًا صاغية أو استجابة شافية. هذه المطالبة بإصدار قانون أو تشريع يسمح بتداول المعرفة ويجعل البيانات متاحة أمام كل الناس- وعلى النحو الذي يعرفه كل من عايش تجارب عالمية في أوروبا وأمريكا، حيث تعتبر المعلومات والمعرفة بمثابة ملكية عامة Public Domain - جديرة بالدعم، خاصة ونحن نتجه في التغيير والتحديث والإصلاح الثقافي نحو الانتقال إلى مجتمع المعرفة وتجميع المعلومات، وحرية تداول المعلومات على اعتبارها حق كل مواطن بالمجان وفي أي وقت، وأنه لا يمكن تواجد مجتمع معلومات بدون شفافية.

وعن المكون الوافد في الثقافة اتجهت الأنظار نحو مشروع مقترح بعنوان زدليل الشباب المصري نحو القضايا العالمية المعاصرةس وذلك بناء على ما قد يلاحظه البعض من انتشار عدم الاهتمام واللامبالاة بين الشباب تجاه القضايا العالمية المعاصرة والتي قد تؤثر في المجتمع المصري سلبًا أو إيجابًا. ويقوم المشروع على مبدأ التثقيف الذاتي والتدريب من خلال أسلوب ورش العمل، ودعوة مجموعات من الشباب من الوجه البحري والقبلي، خلال برنامج زمني محدد، يتركز العمل خلال دوراته الشهرية أوكل ثلاثة شهور على قضية معينة، مثل قضية العولمة، وتنظم ورش العمل تحت إشراف أساتذة متخصصين في القضايا المطروحة.

وأهم مخرج لهذا المشروع محاولة للتعريف بالآخر، وفهم ما يدور في العالم من أحداث ويضاف إلى هذا المشروع اقتراح آخر حول تبادل الخبرات بين منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية المختلفة، واستخدام مكتبة الإسكندرية كبنك للمعلومات والاستعانة بخبراتها، والإسهام في تدريب الأخصائيين لزيادة معرفتهم وتقييم جهودهم، وربطهم بخبرات العالم الخارجي وحتى لا تعمل جمعيات المجتمع المدني بمعزل عن بعضها البعض، فإنه يمكن لهذا المشروع توظيف التقدم التكنولوجي في وسائل الاتصال، وتوفير قاعدة معلومات عن هذه الجمعيات المختلفة، حيث تتوافر تقارير عن ما تقوم به كل جمعية من مشروعات وتستطيع

الجمعيات الأخرى أن تبني على أفكار بعضها البعض، وتجنب تكرار الجهود المبذولة، ومحاولة تطوير ما تم، بناءً على الاستفادة من نتائج عمل الآخرين. وربما ساعد المشروع في الربط بين منظمات المجتمع المدني، ودعم رأس المال الاجتماعي من خلال تبادل الخبرات والتنسيق بينها في الجهود، هذا فضلاً عن أهمية هذا المشروع في دعم رأس المال الفكري، ودعم المكون المعرفي للمجتمع المدني خاصة من خلال مساندة الجمعيات الأهلية لبعضها البعض في معرفة مجالات العمل المختلفة التي تحتاج إلى جهود مثل التعليم أو الصحة أو غيرها، أو حتى معرفة الأدوار والواجبات التي يمكن الاضطلاع بها في هذه المجالات. وتوج المشروع بإضافة مطالبة بإنشاء شبكة للمعلومات وقاعدة بيانات موحدة تربط بين الجمعيات الأهلية المختلفة وفي مجالات عملها المتباينة، حتى تتدعم شبكة العلاقات الاجتماعية بين هذه المنظمات وحتى يتوافر التراكم المعرفي المطلوب.

وبصفة عامة أكدت مشروعات المحور الثقافي على ضرورة الحصول على تفاصيل معينة وتعريف مصطلح الثقافة، وخاصة حول موضوعات ثقافة التطوع وقبول الأخر، من خلال جمع بيانات لعينات مَمَثّلَة لأنماط ثقافية وجغرافية مُختلفة في مصر تناقش الهُوية والمواطنة، وإعداد بحث عن ثقافة المشاركة والسياسة والمواطنة، والتركيز على بعض تجارب الشباب الناجحة والفعَّالة في ذلك المجال، وكيفية تدريب المجتمع على الاستفادة من التراكم العلمي والمعرفي، والتحولات في الظاهرة الدينية وظاهرة التدين الجديد في مصر، وإعداد دراسة حول مدى مصداقية الخطابات الموجهة للشباب، واستطلاع رؤى الشباب للحاضر ومشكلاتهم ورؤيتهم للمستقبل والحلول، وقياس إدراك الشباب لثقافة التطوع، من خلال عينة قومية من الشباب المصري يدور حول مفهوم التطوع (أساليبه مشكلاته آلياته)، وكذلك عن القضايا العالمية المعاصرة للشباب، وكيفية تبادل الخبرات بين المجتمعات الأهلية المختلفة من خلال مشروع بنك معلومات والرجوع إليه لتدريب الأخصائيين على بحوث المعرفة، وربطها بخبرات من العالم الخارجي، وكيف يمكن استخدام المسرح للتعرف على الثقافات المحلية والفرعية في مصر، ومشروع إصدار مجلة تتناول مشكلات الشباب وأفكارهم، ودورهم في التحديث والإصلاح.

دور الشباب في الإصلاح السياسي

المشاركة والتمكين من أجل الحكم الجيد



الشباب والمشاركة السياسية

هناك ارتباط واضح وعلاقة أساسية بين تفعيل المشاركة وتحقيق التنمية المستمرة وكل الأهداف السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية وتحقيق المساواة، والقضاء على اتساع التفاوت بين الأفراد. ورغم كل الجهود الكبيرة لتحقيق المشاركة، فإن التحديات تزداد يوماً بعد يوم بطريق مباشر وغير مباشر، وذلك نتيجة للتراجع والركود الذي يسود بين الشباب في مدى المشاركة في جميع جوانب الحياة، وما يتبع ذلك من ظواهر سلبية بسبب اتساع الهوة بين الأفراد، والتنظيمات المختلفة في المجتمع، واليأس الذي يصيب الكثير من الشباب، وما ينطوي عليه من تقييد لمساهمة ومشاركة الكثير منهم مما يؤدي إلى تعويق وتعطيل مسيرة التنمية والتطوير.

وتهدف التنمية بطبيعتها إلى مصلحة الإنسان، وبالتالي لا يمكن أن تتم بدون كامل مشاركته في كل جوانبها وبكل الطاقات الموجودة لديه. لذلك تبرز الحاجة الماسة إلى تعزيز المشاركة، وتوفير المناخ المناسب لمساهمة ومشاركة كل الطاقات البشرية على اختلاف أنواعها وأشكالها وبصفة خاصة من الشباب. فلقد مضى الوقت الذي كانت التنمية تستند فيه فقط في كل أصولها ونتائجها إلى مساهمة القادة والمسئولين من الحكومات والقيادات السياسية، وأصبح الأمل الوحيد لتحقيق التنمية ينصب ويستند الآن إلى توفير فرص المشاركة لكل فئات المجتمع وبكافة أشكاله وتصنيفاته؛ حتى يمكن أن يحدث التغيير والتنمية في المجتمع.

ويضاف إلى ذلك أن احتمالات حدوث الإصلاح وتعزيزه في أي جانب من جوانبه، سواء من الناحية الكمية أو النوعية، لا يمكن أن يتقرر فقط من خلال خطط التنمية وحدها، بل يجب

أن يتمتع بالموافقة والمشاركة الكاملة من كل أفراد المجتمعات المحلية، وفي كل المراحل، ومن خلال إجراءات واضحة تضمن توسيع مشاركة جميع الأفراد، دون استبعاد أو تهميش لدور أي فئة مهما كان حجمها، سواء صغيرة أو كبيرة، وعلى جميع عمليات ومستويات التنمية والتطوير، وخاصة من الشباب.

إن الوسيلة الوحيدة لتحقيق الإصلاح والتحديث تكمن في مشاركة الجميع في حل المشكلات، وبناء المستقبل الذي يحقق للمجتمع بجميع أطرافه وفئاته الأماني والآمال. وبالطبع لا يمكن تحقيق ذلك إلا في ظل وجود مؤسسات وقوانين، يستطيع أن يمارس الإنسان فيها حقوقه وحرياته، وتسمح له أن يقدم ويعطي ويشترك مع غيره بكل ما يستطيع من عمل وفكر وإبداع.

وتحقيق المشاركة يرتبط بشكل كبير بمدى توفير المناخ الملائم لعوامل كثيرة، ومن أهمها توفر الديمقراطية، كثقافة وكوضع مؤسسي وتشريعي؛ حيث يعتبر غيابها أول الموانع التي تحول دون تحقيق المشاركة في أي مجتمع. فالديمقراطية في أبسط معانيها تعني الاشتراك وممارسة حق الاختيار. وهي تهدف إلى توفير وكفالة الحق في المشاركة الفعالة والحقيقية من جميع الأفراد في إدارة شئون المجتمع وعلى جميع المستويات وفي كل المجالات. كما أنها تعني حق الأفراد في الاختيار، وتقرير الأوضاع التي تحقق لهم مصالحهم وأهدافهم.

وتعتبر كفالة الديمقراطية جزءاً مهمًا من التصور الكامل لأساليب التنمية وطرق التعامل بين الناس والمجتمع؛ من اجل تحقيق أهداف تنموية معينة، ومن اجل بناء المجتمع. وبطبيعة الحال فإن المجتمع يتكون من طبقات وفئات اجتماعية مختلفة، وقد يكون لكل منها مصالح تختلف عن مصالح الفئات الأخرى، ولذلك فإن تحقيق التنمية والتقدم يعتمد على مدى التفاهم بين مختلف هذه الفئات والطبقات، وهو الأمر الذي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال إتاحة الفرصة، وتوفير المناخ الملائم لممارسة الحق في الحوار والمشاركة والتعبير، وكذلك الحق في تلقي المعلومات. وبذلك تكون هذه العوامل – منفصلة أو مجتمعة – مرتبطة بكفالة الممارسات الديمقراطية، كما أنها من أهم الجوانب التي تسهل تحقيق التنمية بمعناها الواسع الذي يسمح

لكل الفئات في المجتمع بان يكون لها أصوات وحقوق مسموعة ومصونة وأن يكون لها رأي، وأن تكون مشاغلها ومشاكلها موضع الاعتبار والاهتمام. وبالطبع لا يمكن أن يتحقق ذلك دون كفالة الحريات لكل الفئات، وخاصة من الشباب والنساء، وبعض الفئات الأخرى التي تعاني من التهميش أو عدم الاهتمام، مثل ذوي الاحتياجات الخاصة.

إن المقصود بالإشارة إلى الإصلاح في هذا المجال هو التنمية المستمرة والمتواصلة التي تزايد تداول الحديث عنها بين علماء الاقتصاد والبيئة والسياسيين، باعتبارها من الأهداف التي يجب تحقيقها، وذلك بالرغم من صعوبتها، حيث إنها تتضمن مجموعة مركبة من العلاقات بين الأفراد والبناء الاجتماعي للمجتمع وبين الاقتصاد والموارد الطبيعية....إلخ.

وتعني التنمية المتواصلة في أبسط صورها واستخداماتها أن التقدم الاجتماعي والاقتصادي يمكن أن يتحقق دون استنفاد للموارد الطبيعية، وبواسطة التنمية التي يمكن أن تحقق حاجات المجتمع وطموحاته الحالية دون التضحية بقدرة الأجيال القادمة على مواجهة احتياجاتها وطموحاتها، وهو الأمر الذي يستلزم اشتراك وتعاون قدرات جميع الفئات في المجتمع وبدون استثناء.

ولتحقيق المنفعة والمكاسب المتوقعة من اشتراك مجموعات كبيرة وقطاعات واسعة من المجتمع في التنمية المتواصلة، فإنه يجب النظر بعناية إلى أهمية التوازن بين حقوق الفرد وحقوق الجماعة، وخاصة فيما يتعلق بحقوق جميع الفئات، وإتاحة الفرصة لها للتعبير عن رأيها والمساهمة بقدراتها، دون سيطرة عليها من أي من الفئات الأخرى الأكثر قوة أو تنظيماً عنها، أو من قبل القيادات السياسية بقصد التأثير فيها أو توجيه مسيرتها.

لذلك فإن تنظيم العلاقات بين التنظيمات المركزية العلوية (الحكومات والقادة السياسيين) والبنية الأساسية للمجتمع (جماهير الشعب وخاصة من الشباب والنساء) يعتبر أمراً أساسياً للممارسة، وتحقيق التنمية المتواصلة عن طريق المشاركة والديمقراطية، التي تقتضي في معظم الأحوال ضرورة الاهتمام بالرأي العام الحقيقي للأفراد والجماعات، والتخلي عن أسلوب

المونولوج في التعامل مع الجماهير، وإحلال بدائل أخرى محله، تشتمل على الحوار والمناقشات مع مختلف الفئات صاحبة المنفعة والمصلحة الحقيقية والتي تؤدي- إذا ما تمت في إطار من الديمقراطية- إلى تحقيق المشاركة في ممارسة السلطة لمجموعات كبيرة وقطاعات واسعة من المجتمع.

إن قضية المشاركة، كما ذكرنا من قبل، تتناول بين طياتها كفالة الممارسات الديمقراطية وتحديد نوع الأشكال المقبولة للتعامل بين المواطنين وطبيعة دور بعض الفئات وخاصة فئة الشباب، وما يتعلق بتعاملها مع قضايا المجتمعات المحلية. ولذلك فإن الحديث عن المشاركة من خلال هذا المضمون، يستلزم ضرورة الإشارة إلى أهمية إشراك المحليات في السلطة، وتشجيع التدرج في نقل السلطة إليها (اللامركزية)، وهي أيضًا أساس من أسس عملية التنمية المتواصلة والمتكاملة.

إن تشجيع اللامركزية والمشاركة والديمقراطية تعتبر من الشروط الأساسية لتحقيق التنمية المتواصلة والمتكاملة، التي لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال توسيع قاعدة السلطة، وتحريك أكبر عدد من المشاركين فيها، حتى على المستويات المحلية، وخاصة في مراحل التفكير والتخطيط وتَبَنّي الأفكار الإصلاحية التي تمس حياة ومستقبل المجتمعات المحلية والصغيرة. ومن خلال ذلك المنهج فقط يمكن سد الفجوة القائمة بين طريقة تفكير القيادات المركزية والمجتمعات المحلية، بحيث لا تبقى هذه المجتمعات المحلية في عزلة عما يدور بداخل خطط التنمية، التي هي في الأصل تهدف- ضمن ما تهدف- إلى بناء المؤسسات، وتدريب الأفراد على التفكير والتخطيط والتصميم وتنفيذ ومتابعة المشروعات من خلال المشاركة الفعالة ودون سيطرة أو اكتراث بالرأي الحقيقي للأفراد والجماعات الصغيرة والمحلية. والهدف من ذلك أن يشعر الشباب أن ما يجري من مشروعات للإصلاح وخططٍ للتحديث، هي أولاً وأخيراً لمصلحتهم ومصلحة مجتمعاتهم المحلية، وأن لهم صوتاً يسمع ويسمح لهم أيضًا بالاشتراك في تحمل المسئولية. والأهم من ذلك هو القدرة على الاجتهاد، والمشاركة في إحداث التغيير الذي يتيح في النهاية إمكانية العمل الجماعي، والإجماع في الرأي، من خلال المناقشات والحوار والتوفيق بين وجهات النظر المتباينة، دون استخدام وسائل القهر؛حتى يتم إحداث التغيير أياً كان نوعه أو شكله.

تهدف معظم الإصلاحات التي تجري في كثير من الدول- وخاصة النامية منها- إلى تشجيع انسحاب الدول والحكومات من مجال امتلاك وإدارة المشروعات، وتسليمها للمحليات وأصحاب المصلحة الحقيقية من الأفراد المشاركين والعاملين فيها، وذلك لتحمل مسئولية إجراءات الإدارة والتنفيذ في هذه المشروعات- وذلك من خلال تملكهم لها أو لجزء منها في صورة أسهم، وبحيث توكل مسئولية وإدارة وتنمية هذه المشروعات- سواء أكانت كبيرة أم صغيرة- للقطاع الخاص والأفراد، دون فرض وصاية أو ولاية من أحد، اللهم إلا عن طريق الاستعانة بالخبرات في الجوانب الفنية المطلوبة التي لا تتوفر على المستوى المحلي.

وبفضل اقتناع معظم المؤسسات العالمية التي تعمل في مجال التنمية المتواصلة والمتكاملة وخاصة في الدول الفقيرة، ازداد التأكيد على أهمية مشاركة المجتمعات المحلية والأفراد في جميع مشروعات التنمية التي تشارك فيها هذه المؤسسات الدولية والعالمية. وأكبر مثال على ذلك هو ما تقوم به المؤسسات الدولية حاليًا من تأكيد ضرورة استخدام أساليب المشاركة في جميع عمليات ومشروعات التنمية، بما في ذلك مشاركة المنتفعين من المشروعات، وبحيث يشتركون في جميع إجراءات المشروعات قبل وخلال مراحل تنفيذها، ثم متابعتها وخاصة في المناطق الريفية. ويقوم المسئولون عن هذه المشروعات بتقييم مسبق للمشروعات من خلال مشاركة المنتفعين منها، وكذلك من خلال تنظيم حلقات دراسية يشترك فيها المنتفعون من تلك المشروعات، وذلك بقصد إحكام تصميمها وتعميم فوائدها على المجتمعات المحلية والصغيرة.

إن تعبئة الجهود من أجل توسيع المشاركة وتوفير الإمكانيات للمجتمعات المحلية يتطلب توسيع وتعزيز الحوار مع المسئولين والحكومات، من أجل تشجيع وتدعيم الممارسات والسياسات الديمقراطية، وخاصة بالنسبة للمجتمعات المحلية، وتشجيع مشاركتهم في تحديد احتياجاتهم، وفي عمليات تدبير وتوفير هذه الاحتياجات، وتحديد المعالم الرئيسية للمستقبل في مجتمعاتهم وحياتهم.

كما أن توفير المناخ الملائم للمجتمعات المحلية للتعود على ممارسة المشاركة يعتمد على توسيع قاعدة دور منظمات المجتمع المدني في تشجيع هذه الممارسات، وذلك لتوفير قنوات وارتباطات واتصالات مع المجتمعات المحلية، ومع كل الفئات التي يصعب الوصول إليها، ومن خلال القنوات الحكومية أو القيادات المركزية. هذا بالإضافة إلى ما يتوافر لهذه المنظمات المدنية من تاريخ طويل، وخبرة من خلال العمل مع قطاعات التنمية المختلفة بصفة عامة، ومن خلال القطاع الخاص بصفة خاصة، جنبًا إلى جنب مع المجتمعات المحلية، ويؤدي كل ذلك إلى تزايد قدرة هذه الفئات والمجتمعات المحلية على ممارسة المشاركة المطلوبة، لتحقيق التنمية المتواصلة في مجتمعاتهم الصغيرة وبالتالي في المجتمع ككل.

المعوقات التي تحد من مشاركة الشباب

على الرغم من أهمية عملية تعزيز مشاركة الشباب المجتمعية سواء في جانبها السياسي أو التنموي، إلا أن هناك العديد من المعوقات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تحد أو تقيد من فرص مشاركة الشباب، ومنها انتشار الأمية حيث إن الأمي مواطن فقد حقًا من حقوقه الأساسية بحرمانه من التعليم، وهو يفقد تبعاً لذلك كثيراً من حقوقه الاجتماعية والسياسية، فيحرم من الإسهام في الحياة العامة سواء في المجال السياسي أو في تكوين الرأي العام وصنع القرارات. كما أن البطالة بين الشباب تحمل معها الكثير من التوترات الاجتماعية والسياسية، خاصة عندما تكون البطالة بين فئات المتعلمين من الشباب، إذ إنه من غير المعقول أن نتوقع من الشباب المتعطل أن يكون مشاركاً فاعلاً في قضايا مجتمعه. كذلك تلعب التنشئة دوراً مهماً في تشكيل وتكوين القيم والأخلاق لدى الأفراد، هذا بالإضافة إلى أن جانبًا من التنشئة يلقي بالمسئولية الأساسية على العائلة دون التركيز على المسئولية تجاه المجتمع، إضافة إلى انتشار بعض القيم التي تسود التنشئة من سلطة وتسلسل وتبعية، والتي يرتبط بها ضعف قدرة المدرسة على أداء واجبها التربوي، وتركيزها الشديد على دور السلطة التنفيذية وهي التي لا تقوم بالدور الذي يجب عليها أن تقوم به إلا بشكل عارض، إضافة إلى أن أساليب التلقين المتبعة في نظم

التعليم لا تساعد على التعبير عن الرأي ولا تشجع الاستقلال في التفكير ولا تبني الثقة بالنفس أو الإبداع. ومما يزيد من تفاقم المشكلة ضعف الأحزاب السياسية وعدم قدرتها على استقطاب الشباب، وكذلك عدم إتاحة الفرصة لهم في التعبير عن احتياجاتهم ومطالبهم، إلى جانب افتقادها للديناميكية في الربط بين النخبة والشباب، وعدم قيام وسائل الإعلام بعرض القضايا التي تهم الشباب وإثارة النقاشات الجادة حولها، وتناول القيم أو طرح القيم السلوكية التي تغذى الممارسة الديمقراطية والمشاركة بالإضافة إلى تزايد حدة المشكلات الاقتصادية، حيث صار الهم الأساسي للشباب المصري بعد التخرج من الجامعة هو البحث عن عمل، وبالتالي أصبح العمل السياسي بالنسبة لهم نوعاً من الرفاهية. إن القيم والتقاليد الديمقراطية تعتبر بنية الثقافة السياسية، حيث إن الديمقراطية هي منظومة من القيم تتمثل في الإيمان بالتعددية والقبول بالآخر، والتسامح السياسي والفكري، والإيمان بالحوار كأداة للإقناع والاقتناع، وذلك بالإضافة إلى غياب التشريعات التي تضمن وتؤكد وتحمس عملية المشاركة السياسية للشباب، وكذلك غياب دور المثقفين والرواد والتحامهم وتشجيعهم للشباب، وعدم قيامهم بإعطاء المثل للتعاون الديمقراطي والحوار الديمقراطي فيما بينهم، وما يتبع ذلك من عدم وجود مؤسسات تعمل على توسيع التنشئة السياسية، وتنمية الولاء الوطني والقومي، وتربية الشباب على الخدمة العامة، وضعف الاتحادات الطلابية، والتي تعتبر من أهم المؤسسات، بالنسبة للمشاركة في العمل السياسي، وتحويل الاتحادات الطلابية إلى مجرد منتديات للأنشطة الأخرى. وفيما يلي عرض لبعض جوانب المعوقات التي تتصل بأنظمة التعليم والأوضاع الاقتصادية والأحوال التي تسود أنشطة الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وما يرتبط بذلك من معوقات تتعلق بالثقافة السياسية، ومناخ عدم الثقة الذي يسود بين الشباب.

المعوقات المرتبطة بالتعليم

تظهر معظم الاتجاهات السلبية بين الشباب كنتيجة مباشرة للتدهور في جوانب عديدة مثل التدهور في نظم وبرامج التعليم، والذي يتبعه تدهور في مجالات أخرى مثل التدهور في الاهتمام أو الإقبال على المشاركة السياسية، والتدهور في الفنون والثقافة...إلخ.

وتعد الأمية في مقدمة المعوقات التي تحول دون تعزيز مشاركة الشباب، فالأمي مواطن فقد حقًا من حقوقه الأساسية بحرمانه من التعليم، وهو بالتبعية يفقد المزيد من الحقوق الأساسية المرتبطة بهذا الحق، مما يقيد ويقلص إسهامه في الحياة العامة سواء في المجال السياسي أو في تكوين الرأي العام وصنع القرارات.

كما أن معظم من يلتحقون بمراحل التعليم المختلفة يعانون أيضًا من عائق أخر لا يعزز ثقافة المشاركة، و يتمثل في غياب برامج التنشئة والتثقيف السياسي في معظم برامج التعليم، بداية من مرحلة التعليم الابتدائي. يتطلب ذلك الاهتمام بالمناهج التربوية وخاصة في مدارس المراحل الأولى، والتي يجب أن تحتوي على فكر ديمقراطي يمكن من خلاله أن يتعلم الأطفال ويتعرفوا على مفاهيمه وتشجعهم على التشبع بالمفاهيم والأفكار الديمقراطية، ومساعدتهم على تعلم التعبير عن أنفسهم، وهو ما يهيئ السبيل للخروج من حالة الأمية السياسية بين المتعلمين، والتي فيها يصل الأمر إلى أن بعض الشباب لا يعرف معنى كلمة الديمقراطية، ساعد على ذلك أسلوب التعليم القائم على التلقين، ونظم الامتحانات التي لا تقيس إلا مهارة التذكر، وتفتقد في معظمها التركيز على مهارات التفكير العلمي والعمل الجماعي وحل المشكلات، وهو ما يؤدي إلى ضعف روح الاستقلالية والمبادرة لدى الشباب خاصة بين طلاب الجامعة الذين يجب أن نزرع فيهم حب المشاركة، وخاصة من خلال الأنشطة الطلابية التي توفر لهم في الجامعة من خلال ممارسة الأنشطة الطلابية، وبعض التجارب التي تدربهم على ممارسة العمل الديمقراطي، وتزيد من قناعتهم بأهمية المشاركة، وتنمي قدرات الثقة في كل شيء يتعاملون معه.

ولذلك فإن تعزيز ثقافة المشاركة يرتبط بمواجهة قضية الأمية وبإصلاح النظام التعليمي بشكل عام، والاهتمام بإضافة برامج التثقيف والتنشئة السياسية للبرنامج التعليمي والتربوي في مختلف المؤسسات التعليمية، وأن تتحول مؤسسات التنشئة الاجتماعية- وفي مقدمتها المدارس- من مؤسسات للتنشئة على ثقافة التسلط والتلقين إلى مؤسسات للتنشئة على الديمقراطية وثقافة المواطنة.

المعوقات المرتبطة بالمشكلات الاقتصادية

ترتبط كثير من المشكلات السياسية بالمشكلة الاقتصادية، ويسود إحساس بين الشباب أن إسهامهم في المشاركة السياسية لن يؤدي- بطريق مباشر أو غير مباشر- إلى حل مشكلاتهم الاقتصادية، أو الوصول إلى فرصة عمل حيث يعاني كثير من الشباب من البطالة، والتي تحمل معها الكثير من التوترات الاجتماعية والسياسية، خاصة عندما تنتشر البطالة بين المتعلمين من الشباب الذين يفترض أن يكونوا في طليعة المشاركين في العملية السياسية، مما يجعلهم مستغرقين بالكامل في البحث عن فرصة عمل، وبالتالي يصبح من غير المتوقع أن يكون الشباب المتعطل مشاركًا فاعلاً في قضايا مجتمعه، وهو ما يفسر جزئيًا أسباب عزوف هذه القطاعات العريضة من الشباب عن المشاركة في الحياة السياسية، وهي المشكلة التي تزداد حدتها مع تزايد حدة المشكلات الاقتصادية التي يعانون منها، ومما يجعل العمل السياسي بالنسبة لهم نوعًا من الرفاهية التي لا يتحملونها.

المعوقات المرتبطة بأوضاع الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني

تعتبر الأحزاب من أهم القنوات الرئيسية للمشاركة السياسية، وبالطبع يتأثر هذا الوضع بالأوضاع الحالية للأحزاب من حيث الضعف والقوة، ومدى مشاركة الشباب وفهمهم لأهدافها وبرامجها، بالإضافة إلى ضرورة تفعيل عامل الثقة بين الشباب والقائمين على الأحزاب السياسية، والذي يعتبر من أهم العوامل التي تؤدي إلى عدم اقتناع الشباب بالانضمام والعمل مع الأحزاب السياسية وهو الأمر الذي يتطلب قيام الأحزاب السياسية بالعمل على تطوير برامجها وأنشطتها لجذب الشباب إلى المشاركة، وخاصة إذا كان من بين هذه البرامج تشجيع أسلوب الحوار والمناقشة وقبول الرأي الآخر، وخاصة من جانب القيادات السياسية، ومحاولة نقل المعلومات السياسية إلى الشباب، وبطريقة يمكن لهم فهمها والتجاوب معها، وبصفة خاصة إذا كانت هذه المعلومات ترتبط بالأهداف والغايات التي يهتم بها الشباب. كذلك يجب تحفيز وتشجيع مساهمة الكيانات السياسية الصغيرة التي يمكن من خلالها أيضًا-

بالإضافة إلى الأحزاب السياسية- دفع العمل السياسي، والمشاركة التي يمكن أن تنطلق من ضرورة كفالة مبادئ الحريات على أساس المسئولية في الحقوق والواجبات من خلال منظومة قيم وأن تهتم هذه البرامج بموضوع التدريب على الحوار، واكتساب مهارات الحوار، والاستفادة من إقامة شبكات للاتصال Networking لنشر الأفكار والمعنى والمضمون الخاص بالحوار وقبول الآخر، مع آليات التنفيذ لتفعيل الأفكار المطروحة للمناقشة حول هذه الموضوعات.

هذا ويجب أيضا التعامل مع التحديات التي تقف عائقًا في سبيل انتشار ثقافة الديمقراطية، والتي تتمثل في غياب التنشئة السياسية، وسيادة ثقافة الخوف، وضيق هامش الحرية في الأطر القانونية الموجودة، بالإضافة إلى غياب الثقة بالنفس بين الشباب، وهو ما يتطلب معالجة كل هذه الموضوعات من خلال وسائل تعمل على نشر ثقافة الديمقراطية.

ورغم وجود أكثر من سبعة عشر حزبًا سياسيًا مرخصًا لها بالعمل السياسي، إلا أنها في معظمها تفتقر إلى الفاعلية في الحياة السياسية، وبسبب ضعفها وعدم قدرتها على استقطاب المواطنين، فهي من العوامل التي تزيد من دعم الأثر السلبي، وزيادة حالة الانسحاب، وضعف المشاركة السياسية للشباب على نحو خاص وهو عدم إتاحة الفرصة لهم للتعبير عن احتياجاتهم ومطالبهم، إلى جانب الافتقاد للديناميكية في الربط بين النخبة السياسية من المثقفين والرواد وبين الشباب، وتراجع دورهم في إعطاء المثل والقدوة. وقد أدي عدم قدرة الأحزاب على جذب الشباب للعمل من خلالها، إلى غياب الأطر المؤسسية التي تتمتع بقدر من المصداقية والحيوية، وبالتالي إتاحة الفرصة أمام الشباب للنشاط والتدريب السياسي العام، وبناء قناعاته بأهمية المشاركة، وإن هذه المشاركة سوف تعود عليه وعلى مستقبله بإضافات إيجابية، وهو الأمر الذي لا يحس أو يقتنع به الشباب، بينما يعتبر أحد العوامل الفاعلة في ضعف مشاركتهم السياسية.

لذلك فان تطوير وتفعيل الحياة الحزبية- سواء على صعيد مناخ العمل الحزبي بوجه عام، أو البنية المؤسسية، والرؤى السياسية للأحزاب على نحو خاص- يعد شرطاً هاماً لتعزيز المشاركة السياسية للشباب، وهو نفس الشرط الذي ينطبق على مؤسسات المجتمع المدني على مختلف

توجهاتها، من جمعيات أهلية ومراكز شباب، واتحادات طلابية ونقابات مهنية وعمالية، وهو ما تطلب تطويرًا مناسبًا يعمل على أن ينهى حالة الالتباس، وخلط الأوراق في الشارع السياسي، والذي يعتبر نتيجة مباشرة لتداخل أدوار الأحزاب السياسية، والجمعيات الأهلية والنقابات المهنية، يدعمه انتشار الأمية السياسية، ويؤدي في النهاية إلى غياب مؤسسات التثقيف والتدريب السياسي، وتنمية الولاء الوطني والقومي والإحساس بالمسئولية الاجتماعية.

ومن هنا تأتي أهمية وضرورة ترسيخ وغرس مفهوم الانتماء لدى الشباب، حيث إن إحساس الشباب بالانتماء الحقيقي يساعد على زيادة الثقة لدى الشباب وعدم الخوف، وضرورة النظر إلى موضوع الانتماء على اعتباره عنصرًا مهماً وأساسياً للاشتراك في العمل العام والمشاركة السياسية.

ويلاحظ وجود انفصال بين المؤسسات السياسية التابعة للدولة، وهي المسئولة عن العمل في مجال التنشئة السياسية بين الشباب، ومنها الأنشطة التي تقوم بها وزارة الشباب. ويتركز معظمها على الأنشطة الرياضية، والبرامج الاجتماعية، وبرامج للتوعية السياسية. ويزيد من تفاقم هذا الوضع الخطر على العمل السياسي في الجامعات ومؤسسات المجتمع المدني، عدم اهتمام المناهج التعليمية بترسيخ مفهوم الانتماء والمشاركة، وكذلك عدم وجود مؤسسات للتنشئة السياسية الحقيقية على مستوى المجتمع ككل وخاصة في المجتمعات المحلية.

وبالنسبة لبرامج التعليم الابتدائي لا يوجد في محتواها إرشادات حقيقية أو مفاهيم واضحة عن التربية أو التنشئة السياسية، التي يمكن أن ينشأ من خلالها الأطفال على الوعي السياسي أو أهمية المشاركة...إلخ.

ولذلك فإن معظم المجتمعات تحتاج إلى مشروع قومي لتنمية الشباب وإعدادهم لشغل المناصب القيادية، ومن أجل إعداد جيل ثان من الشباب وتهيئتهم لتولي المراكز والمناصب القيادية. وللوصول إلى ذلك يمكن الاعتماد في التنشئة السياسية على فكرة المجموعات الصغيرة من خمسة أفراد، أو حتى عشرة أفراد، يكون المسئول عنهم شخصاً واحداً حتى يمكن إحداث

التفاعل بينهم، ومناقشة الحقوق والواجبات ومفاهيم المواطنة ومعنى الديمقراطية والمشاركة ....إلخ. ومن الممكن البدء مع منظمات المجتمع المدني في المجتمعات المحلية، وكذلك مع طلاب المدارس الإعدادية والثانوية في مثل هذه البرامج، على أن يستعان في ذلك بدليل وبرنامج تثقيف وبشكل مؤسسي، حتى يمكن توحيد نشر المفاهيم الصحيحة، بما لا يعتمد على التفسيرات الشخصية. كما يمكن تطبيق نفس الفكرة في دورات تدريبية لفئات مختلفة من المجتمع « مدرسين- صحفيين- إعلاميين ...إلخ». ويمكن مثلاً تسمية البرنامج أصدقاء الديمقراطية أو أصدقاء الوطن أو أصدقاء مصر، وأن تغطي هذه البرامج طلبة الجامعات، وتتعرض لثقافة الحوار عن طريق تنظيم سلسلة من الحوارات والندوات مع المثقفين والمفكرين، وخاصة مناقشة أهمية ودور وعمل الاتحادات الطلابية.

وكذلك يجب النظر إلى الطريقة التي يمكن أن يسهم بها الخطاب الإعلامي، حتى يصبح وسيلة لتحقيق أفكار ومفاهيم سياسية تشتمل على أسلوب الحوار بين الشباب وبين الأنشطة السياسية، وعدم التصادم أو الرفض لها، والتي يمكن أيضًا من خلالها أن يحس الشباب انه يشارك في إدارة دفة المجتمع، وبالتالي يمكن أن يساهم في قضايا الإصلاح على اعتبارها مسئولية تؤدي إلى الإحساس بالانتماء والمواطنة.

المعوقات المرتبطة بالثقافة السياسية ومناخ عدم الثقة

تتحدد ملامح الثقافة السياسية العامة لأي مجتمع على مستوى وعيه، وأيضًا على مستوى المشاركة السياسية لكل فئاته الاجتماعية، وهي الثقافة التي تتراكم على أساس المعلومات المتاحة والأساليب المستخدمة في التنشئة، والتي تتضمن القيم والاتجاهات التي تقدمها مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة، مثل مؤسسة الأسرة والمدرسة والإعلام والمؤسسة الدينية وجماعات الرفاق، والحزب السياسي ...إلخ، وهي المؤسسات التي تتكامل في خلق سياق ثقافي وسياسي واحد للمجتمع، يدعم مناخ المشاركة والثقة بآليات العمل الديمقراطي، أو

يغيب تلك الثقة، والتي في حالة غيابها تدعم وجود بعض القيم الثقافية السلبية مثل: التعميم الذي يسود بعض الممارسات، والتي تدعمها كثير من التصرفات التي يمكن أن تؤدي إلى استنتاجات غير صحيحة بين الشباب، مثل كون المشاركة الخاصة بالأنشطة السياسية تعتبر مضيعة للوقت، كما أن الاشتراك فيها يساعد على عدم التركيز في التحصيل الدراسي،كما أن بعض التحفظات التي تطلق على الشباب يمكن أن تؤكد وتؤدي إلى التعميم، مثل كون كل الشباب ليس لديه الرغبة في المشاركة. ولذلك يجب النظر إلى هذه التعميمات بشيء من الحذر، على اعتبار أن نتائجها سلبية وتضر بمفاهيم الشباب والوطن في نفس الوقت.

لذلك يجب محاربة ثقافة التعميم السلبي، وذلك لأنه ليس صحيحًا أن كل الشباب غير منتم أو غير مهتم، أو أنه ليس لديه رغبة في المشاركة، بل على العكس يوجد شباب كثير مهتم ويرغب في المشاركة، كما أنه في بعض الأحيان تدور في أذهان الكثير من الشباب بعض التساؤلات عن مدى جدوى مشاركتهم في إجراءات كثيرة مثل موضوع الانتخابات، وما يترتب على ذلك من مفاهيم خاطئة ومنتشرة عن نتيجة الانتخابات، وأن المشاركة أو عدم المشاركة لن تؤثر في هذه النتيجة. وفي الحقيقة أن مثل هذه القيم السلبية وغيرها يساعد على تدعيمها أنماط التنشئة الاجتماعية التقليدية، التي تؤكد على قيم السلطة الأبوية والتبعية، ولا تشجع على حرية التعبير عن الرأي أو الاستقلالية في التفكير أو الثقة بالنفس أو الإبداع، وهو ما يشكل معوقاً إضافياً يحول دون تعزيز مشاركة الشباب، كما أن هذه القيم السلبية وغيرها لا تعوق فقط انتشار ثقافة المشاركة، بل تؤدى أيضاً إلى إشاعة مناخ من الخوف وعدم الثقة بين الشباب وبين مؤسسات المجتمع الحكومية وغير الحكومية، والتي تحتاج إلى جهود كبيرة لتعزيز ثقافة المشاركة، وبذل جهد مضاعف لبناء الثقة، وكسر ثقافة الخوف لدى أجيال الشباب، وذلك بالتأكيد على النزاهة والشفافية في كل الإجراءات، والتأكيد على نماذج القدوة وإبرازها، خاصة بين القادة السياسيين الذين يجب أن يتميزوا بقدر عال من التسامح السياسي، وأخيراً تشجيع الأسرة للأبناء على المشاركة السياسية، والتأكيد على أن العمل العام والسياسي على

وجه الخصوص، هو عمل جماعي يجب المشاركة فيه، وإعطاء المثل العليا في ضرورة أن نغير ثقافة الفرد، والتي تصل في بعض الأحيان إلى الفصل بين الدولة والأفراد، وجعلهما في مقابل بعضهما البعض، وهي معادلة لا يمكن القبول بها طالما كانت محصلة ذلك عدم المشاركة.

إن كسر حاجز ثقافة الخوف يرتبط بإعادة الاعتبار لفكرة العمل الجماعي بداية من أدنى أشكاله، فالوطن يحتاج إلى تكاتف المجتمع، وممارسة أساليب الحوار الديمقراطي في حل الخلافات، وتوسيع هامش الحرية التي تسمح بها الأطر القانونية الموجودة، سواء على مستوى الأحزاب أو النقابات أو الاتحادات الطلابية، حتى تصبح أطراً تدعم ثقافة المشاركة، وتفتح لها المزيد من الأبواب بالنسبة للديمقراطية والانتماء. فلا توجد ديمقراطية دون وجود وطنية، ولا توجد وطنية بدون انتماء. وعندما نتحدث عن الانتماء والمواطنة، فكل منهما جزء من المشاركة السياسية، وجزء منها الحركة على صعيد الواقع، وأنه لا يمكن أن نتحدث عن الانتماء إذا كان هناك شعور بعدم المواطنة الحقيقية، وعدم وجود أفكار وطنية أو شعارات وطنية، وهو ما يؤدي إلى التردد في المشاركة، خاصة بسبب وجود الالتباس في الشارع السياسي، حيث توجد أحزاب سياسية ولا تمارس فيها السياسة، بينما توجد كيانات أخرى غير سياسية وليس لها علاقة بالعمل السياسي وهي تمارس العمل السياسي بالرغم من أنها قامت لأغراض أخرى، أي إن الكيانات السياسية لا تمارس السياسة والكيانات غير السياسية تمارس السياسة، وهو ما قد يجعل المواطن في حالة من الالتباس، ويزيد من شعوره بعدم أهمية الانتماء، أو أن يجد المكان الصحيح للتعبير عن قضاياه أو أن يجد المناخ المهيأ لقبول الآخر والتفاهم مع الآخرين دون عنف أو رفض.

مشروعات ومبادرات لتنمية المشاركة بين الشباب

احتل دور التنشئة في نشر ثقافة الديمقراطية، والمشاركة كقضية محورية، مناقشات مطولة في المؤتمر، وذلك في محاولة للوصول إلى بعض الأفكار والمبادرات التي يمكن اقتراحها لزيادة الوعي والثقافة السياسية بين الشباب، وأشارت المناقشات إلى ضرورة مراجعة كتب التربية الوطنية

والتاريخ والجغرافيا للتأكد من المعلومات السياسية التي تتضمنها، ومدى مناقشتها وتعرضها للشكل والنظام السياسي، والحديث عن حقوق المواطن وواجباته، أو الدستور.. إلخ، وضرورة أن تحتوي المناهج على الأفكار التي تروج لقيم غير معادية للتنمية وثقافة المشاركة والديمقراطية، وأن تكون المناهج التعليمية مشجعة على تنمية مهارات النقاش والحوار، والوصول إلى حل وسط وغيرها من المهارات اللازمة لنشر ثقافة الديمقراطية، وخاصة أن معظم الأجيال الشابة تفتقر إلى المعلومات والمهارات والقدرات التي تعزز ثقافة الديمقراطية والمشاركة، وأن غياب هذه لآليات يؤثر بشكل كبير على بناء الثقافة الديمقراطية وتعزيزها، وهو ما يعوق أي جهود حقيقية تبذل للإصلاح والتحديث.

تعددت المشروعات والمبادرات، وتراوحت بين تلك التي تتم من خلال برامج التعليم وتلك التي يمكن تنفيذها من خلال الإعلام وتلك التي يمكن أن تنجز من خلال منظمات المجتمع المدني.

تباينت كذلك الأفكار والمشروعات التي اهتمت بتنمية الثقافة السياسية، وتطوير أساليب التنشئة السياسية عن طريق مناهج التعليم، من خلال إعداد كتيب عن ثقافة المشاركة والديمقراطية، التي يستلزم نجاحها تحديد الفئة المستهدفة من طلبة المدارس وطلبة الجامعات وقادة اتحادات الطلاب وغيرهم، كذلك ضرورة تحديد نوعية المعلومات التي يتضمنها الكتاب، وحزمة القيم التي يسعى للترويج لها والكيفية التي يتم من خلالها معالجة هذه القيم، ونوعية المهارات السياسية والحياتية التي يقدمها، والتي تدعم ثقافة المشاركة. ولعله من المفيد الإشارة إلى أنه يوجد العديد من التجارب المصرية في هذا المجال، تستهدف التنشئة على ثقافة الديمقراطية والمواطنة. ويمكن الاستفادة من بعض هذه التجارب في هذا المجال، مثل تجربة الهيئة القبطية الإنجيلية في برنامج منتدى حوار الثقافات، والذي من ضمن برنامجه أنشطة تستهدف قادة الرأي من الشيوخ والقساوسة والإعلاميين ونشطاء المجتمع المدني والمعلمين، وتجربة الأمانة العامة للمدارس الكاثوليكية وبرامجها التدريبية المتنوعة والموجهة للمدرسين، أو برامج أنشطة التربية المدنية الموجهة للتلاميذ، والتي تناقش مشكلات التعليم، والتي يشارك فيها الوزراء

المسئولون، وملتقيات التربية المدنية، والتي تم تجميع خبرات العمل لها في كتاب (المشاركة مدخل لبناء روح المواطنة).

يوجد العديد من الخبرات والتجارب الدولية، مثل برنامج التربية المدنية الذي قام بإعداده معهد التربية المدنية بكاليفورنيا بالولايات المتحدة، أو البرامج التي تطبق في جنوب إفريقيا. وكذلك على المستوى العربي نفذت المنظمة العربية للتعاون الدولي نفس الفكرة، وأصدرت في عام ٢٠٠٤ كتاب (الديمقراطية وثقافة المشاركة في مصر)، حيث يمكن الاستفادة من الخبرات والأفكار الواردة في تلك التجارب والكتب، وتطويرها أو الإضافة عليها .

مع العلم أن تحديد الفئة العمرية التي لها الأولوية، والتي يجب أن يستهدفها هذا البرنامج يعتبر أمراً حيوياً، وفي هذا المجال يوجد العديد من المبررات التي تجعل من طلاب المرحلتين الثانوية والإعدادية الفئتين اللتين لهما الأولوية في الاهتمام للالتحاق بمثل هذه البرامج.

ويقترح أن تركز محتويات الكتاب على التعريف بحقوق الإنسان، ومفهوم المشاركة ومستوياتها وأنواعها ومؤسساتها، ودور المؤسسات في تحقيق هذه المفاهيم، والتطرق لأسس النظام السياسي، والسلطات التي تشكل بنيته ودور كل منها، والأوضاع الحالية للأحزاب السياسية، والأفكار والتيارات السياسية الرئيسية، والفرق بين الحزب والجمعيات الأهلية، وكذلك الدستور، والحقوق والواجبات التي يكفلها القانون لمشاركة المواطنين والخطوات العملية التي يمكن من خلالها المشاركة أو الجوانب العملية المتعلقة بالمشاركة.

ولتعزيز ثقافة المشاركة يقترح أن يتعرض الكتاب إلى نماذج للمشروعات، تستهدف استخدام الأسلوب المقارن، مع تجارب ناجحة للمشاركة في بلدان أخرى، قامت بإعداد مشروعات مماثلة لنفس الفئة العمرية التي يستهدفها.

ومن بين المهارات الأخرى التي يجب أن يسعى الكتاب إلى الاهتمام بتنميتها نجد مهارات الاتصال، والتعلم الذاتي، والعمل كفريق، والتفكير النقدي والعلمي، والقيادة، والتخطيط

ووضع الخطط الزمنية والتقييم، بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بترسيخ قيم التسامح وقبول الآخر وحرية التعبير، وحق الاحتجاج السلمي بكافة أشكاله.

وحول تطوير الأنشطة الطلابية في مختلف مراحل التعليم من الابتدائي إلى الجامعة، تم اقتراح عدد من المبادرات والمشروعات التي ركزت على تطوير وتفعيل الأنشطة الطلابية، كأحد أساليب تطوير نمط التنشئة السياسية السائد في المؤسسة التعليمية، والتي ناقشت بعض أفكار تراوحت بين تطوير ألعاب الأطفال، وتأسيس مجلس برلماني في المدرسة، وتنظيم مؤتمرات وتعميم نظام نماذج المحاكاة وتكوين أسر طلابية، وذلك لأن استمرار واتساع نطاق مثل هذه الأساليب في التنشئة منذ بداية الالتحاق بالمدرسة يُعتبر الأساس المهم لترسيخ ثقافة المشاركة والممارسات المرتبطة بها، ويمكن الاستفادة في ذلك من الخبرات المحلية والدولية مثل الخبرات والأفكار التي تقدمها جامعة فيرجينيا من خلال بيت السياسة Politics House الملحق بالجامعة، الذي يقدم ألعابًا Games للأطفال عبارة عن حملة انتخابية بين الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي، والتي يلعب فيها الطفل، ويمثل دور المرشح إلى أن ينجح أحد الأطفال في الحملة الانتخابية وكذلك تجربة الجامعة الأمريكية في مصر، التي يتم في إطارها عقد مؤتمر عن تنمية الوعي الثقافي العربي للطلاب العرب، حيث يقوم الطلاب بتنظيمه وإعداده وتنفيذه. هذا بالإضافة إلى نماذج المحاكاة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، التي تقدم تجربة رائدة تستحق الدراسة، لأنها تقدم لطلبة العلوم السياسية وغيرهم معلومات ومهارات، مثل طرق العرض والتفاوض والحديث والاتصال بالآخرين، حيث إن تدعيم مثل هذه التجارب من قبل الجامعات والهيئات المسئولة عن العمل السياسي، يمكن أن يعزز إلى حد كبير من ثقافة المشاركة بين الشباب.

وكذلك يمكن تطبيق فكرة أسرة أصدقاء الديمقراطية، التي يمكن أن تتماثل مع أسر أصدقاء البيئة، ويمكن لأسر أصدقاء الديمقراطية أن تنشأ داخل المؤسسات التعليمية، وأن نختار مشرفًا عليها، وتهدف إلى حماية الديمقراطية والدفاع عن الطلاب، ويمكن من خلال أنشطة هذه الأسر

تنظيم سلسلة من اللقاءات مع قيادات الأحزاب المختلفة، وتصحيح الأفكار والرؤى المشوشة، من خلال الندوات التي يدعى إليها ممثلون لشتى الهيئات والمؤسسات والجمعيات، وبالتالي يمكن تشكيل نادي أصدقاء الوطن أو أصدقاء مصر، تتركز مهمته في تنظيم عدد من برامج التدريب للتنشئة على ثقافة المشاركة، وتنظيم سلسلة من الحوارات والندوات الواسعة مع نخبة من المجتمع والمثقفين وأساتذة الجامعة أنفسهم، وتدريب أعضاء اتحادات الطلاب للقيام بدورهم في التوعية بأهمية الاتحادات الطلابية، وكيف يمكن أن يتعاون الطلاب أو المهتمون بالعمل العام مع مؤسسات المشاركة الموجودة خارج المؤسسات التعليمية، مثل البرلمان والأحزاب السياسية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني، وكيف يمكن تبادل الحوار أو الزيارات مع هذه المؤسسات، وأنه يمكن على سبيل التجريب البدء بإحدى المؤسسات التعليمية، وأن يضم النادي في السنة الأولى من ٥٠ إلى ٦٠ طالبًا من معاهد مختلفة بهدف نشر الثقافة السياسية. كذلك يمكن تنظيم مسابقة في صورة بحث عن المشاركة السياسية، يتقدم لها الطلبة والباحثون خلال فترة معينة، على أن يتناول البحث أسباب عزوف الشباب عن المشاركة، وكيف يمكن تعزيز مشاركة الشباب، على أن يستخدم البحث الأساليب العلمية المناسبة لاستطلاع أراء الشباب أنفسهم.

كذلك تعددت وتنوعت المشروعات التي اهتمت بوسائل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات، في عمل نشرات إعلامية وحملات وبرامج تليفزيونية وأفلام، ومراصد ومواقع للإنترنت. وتركزت كل هذه المشروعات على أساس أن الإعلام يتيح بحكم طبيعته وتعدد قنواته وأساليبه مجالاً أكبر للحركة في مجال التثقيف السياسي، وأنه يمكن من خلال مجموعة من البرامج التي تبث عبر وسائل الإعلام التعامل مع كل مفاهيم وثقافة المشاركة.

كذلك يمكن تأسيس نشرة إعلامية توزع على الطلبة، على أن تكون رسالة إعلامية سريعة من ورقة واحدة، تتحدث عن قيمة واحدة في كل عدد، مثل الديمقراطية أو حقوق الإنسان وهكذا، أو من خلال برنامج تليفزيوني بعنوان (أفكارك السياسية على الهوا) ويؤسس على فكرة الحوار والتفاعل المباشر، وأن تخصص في كل حلقة جائزة لأحسن فكرة، ويشتمل البرنامج

على رسائل إعلامية صغيرة بسيطة وسريعة ومكثفة، تركز على القيم المتعلقة بثقافة الديمقراطية والمشاركة، ويقوم بأدائها إحدى الشخصيات التي يمكن أن يتأثر بها الشباب من مختلف مجالات الحياة، أو من خلال إنتاج وسائط إعلامية في صورة أقراص مدمجة تروج لقيم ثقافة المشاركة، وتقدم معلومات عن النظام السياسي القائم، وتنتج بشكل مستقل. و يمكن بعد ذلك عرضها من خلال أجهزة الإعلام، أو توزيعها في المدارس أو النوادي. كذلك يمكن تأسيس مرصد سياسي، تصدر عنه سلسلة من الدراسات أو المقالات أو الأبحاث التي تتوجه للقارئ والرأي العام، ويقوم المرصد برصد نوعية القيم السياسية التي يروج لها في وسائل الإعلام، على غرار بعض المراكز في أمريكا، الذي يصدر تقريرًا كل ستة شهور عن أداء وسائل الإعلام الأمريكية والمجتمع الأمريكي بشكل عام، وما يحدث داخله، وصورة أمريكا في العالم. وقد تعالج فكرة نقص الجهد البحثي في مجال المشاركة، أو مجال التعددية والحوار مع الآخر، كما يمكن توظيفه أثناء عملية الانتخابات في التنبؤ بالنتائج، وإعداد تقرير سنوي للمرصد يمكن الترويج له من خلال أماكن مختلفة، لرصد الأداء من مختلف الوسائل إزاء القيم والمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان. هذا بالإضافة إلى إمكانية إنشاء موقع على الإنترنت Web-Site يناقش مواضيع كثيرة منها تجارب المشاركة في المجتمعات المتقدمة، والموضوعات والمعلومات التي يرغب الشباب في التعرف عليها، وخاصة عن النظم الحزبية وغيرها، كما يمكن للموقع أن يستعين بالأسلوب التفاعلي لإتاحة الفرصة للشباب في إبداء الرأي في قضية معينة، وأن ينشر كل فترة زمنية تحليلاً علميًا عن معالجة الإعلام المصري أو العربي لقضايا الحريات والديمقراطية، كما يمكن أن تخصص حوارات للشباب المصري حول الموضوعات التي تهمهم وتعبر عن أحلامهم بالنسبة للمستقبل وتقديم معلومات ثقافية، إلى جانب بعض الخدمات الأخرى، مثل الإعلان عن فرص العمل أو التوظيف، أو الفعاليات السياسية والندوات.

وحول دور المجتمع المدني تنوعت وتعددت المشروعات في هذا المجال، بين الدعوة إلى تنظيم برامج تدريبية وحملات إعلامية وندوات، وتكوين مراكز ومنتديات وجماعات تطوعية لتنمية

الثقافة السياسية، وتعزيز المشاركة. ومن بين هذه الأفكار برنامج للتثقيف الذاتي للشباب خلال إجازة الصيف، الذي يعتمد على تنظيم دورات تدريبية في مجال التثقيف السياسي، وبحيث يقوم طلاب الجامعة بنقل ما تعلموه إلى طلبة المدارس خلال العام الدراسي كمتطوعين، كما يمكن أيضا لمنظمات المجتمع المدني أن تنظم مثل هذه الدورات التدريبية على نحو متدرج للفئات من ١٣الى ١٩ سنة، وخاصة لنشر مفاهيم الحقوق والواجبات الدستورية العامة. ويمكن أن ترعى مؤسسات التعليم وغيرها إعداد هذه البرامج بشكل أكاديمي، وأن يشارك في إعداده مدرسون وصحفيون وإعلاميون، وممثلون لمنظمات المجتمع المدني كذلك يمكن إنشاء ما يمكن تسميته بالمراكز المضيئة، التي تؤسس في كل مؤسسة أو قطاع حكومي أو غير حكومي، لتجديد التفكير والعمل على زيادة الثقافة السياسية.

وفي إطار آخر، ولمتابعة تنفيذ توصيات وثيقة الإسكندرية للتحديث والإصلاح، يمكن تشكيل لجنة لتعزيز مشاركة الشباب ، تضم مجموعة خبراء لرصد المعلومات والإحصائيات والأرقام، لمتابعة برنامج الحكومات، خاصة في مجال مشاركة الشباب، تمهيدا لتأسيس منتدى عربي للشباب، يمكن الشباب أن يقوم بالتعبير فيه عن قضاياهم وآرائهم في الإصلاح، بالإضافة إلى أنه يمكن أن يعزز مشاركتهم في عملية الإصلاح

كذلك يمكن تأسيس مشروع لموقع إلكتروني يخصص لمبادرات الشباب والإصلاح وتحت اسم «شارك»، ويستهدف الموقع إيجاد قنوات لطرح أفكار جديدة لتدعيم ثقافة المشاركة، من خلال علاقة تفاعلية مستمرة بين الشباب وعلى مختلف مستوياتهم وتوجهاتهم، وتكوين مجموعات شبابية تنتج أفكاراً جديدة حول الإصلاح. وينحصر المضمون الأساسي في هذا الموقع حول الوثائق الخاصة بأفكار الإصلاح، وأهمها مادة الكتيب الذي سبق الإشارة إليه على الموقع، لكي يتاح للجمهور قراءته ومعرفة مخرجاته، وتشتمل أيضًا على دراسات حول الإصلاح سواء في مصر أو خارج مصر، ونتائج استطلاع رأي شهري يطرح فيه المشاركون أفكارهم ويتم تحليل نتائجه. كما يمكن نشر ومتابعة الأحداث التي تقع في مصر من مؤتمرات أو ندوات أو

منتديات خاصة بقضايا الإصلاح، كذلك يمكن ربطه بالمواقع الأخرى من خلال روابط إلكترونية أو توصيله على مواقع مختلفة، سواء في المنطقة العربية أو في مصر، وخاصة تلك التي تكون معنية بقضايا الإصلاح، على أن يتم ربط الموقع بموقع منتدى الإصلاح العربي وموقع مكتبة الإسكندرية وبذلك يمكن أن يسمح برؤية أوسع في مصر والمنطقة العربية، والتعريف بكل محتوياته، وعرضه على كل من المهتمين الذين يدخلون على موقع مكتبة الإسكندرية أو موقع منتدى الإصلاح العربي للتعرف على ما يتم في مجال الإصلاح. ويمكن أن يتولى إدارة الموقع رئيس تحرير وثلاثة محررين محترفين، على أن يتم التعريف بالموقع عن طريق الاتصال بوسائل الإعلام والصحف المصرية.

أما بشأن الفئة العمرية من ١٠ – ٢٠، فيمكن إعداد كتيب أيضًا يهتم بقضية الثقافة والتنشئة السياسية، ويتضمن مجموعة من الأبواب تتناول المشاركة من حيث المفهوم، وصورها وأنواعها بشكل عام، بدءاً من المجتمع المدرسي والجامعي، وحتى الحياة العامة ومؤسسات المشاركة، والتي يمكن للشاب أو المواطن أن يشارك من خلالها، والتعريف بها وبأدوارها، وكذلك التعريف بالنظام السياسي في مصر ومكوناته، والأسس التي يقوم عليه، بالإضافة إلى التعرض لمهارات تعزيز المشاركة والديمقراطية، مثل العمل الجماعي وروح الفريق، والقدرة على التخطيط، ومهارات الحوار والاتصال، ومهارات التفكير العلمي والنقدي، وتعزيز قيم ثقافة المشاركة والديمقراطية، وكذلك التسامح وقبول الآخر، والشفافية وحرية التعبير عن الرأي .. إلخ، وذلك بشرط أن يكون أسلوب الكتاب ومحتوياته وعرضه بطريقة سهلة وسلسة، كما يجب أن يقدم الحقائق التاريخية بشكل موجز ويمكن توزيع الكتاب بعد تقييمه على المدارس، وطباعته ونشره من خلال وزارة التربية والتعليم، بالتعاون مع الهيئة العامة للكتاب ومهرجان القراءة للجميع.

كذلك يمكن إعداد بعض الوسائط الإعلامية للتثقيف السياسي لتدعيم المشاركة السياسية للفئة العمرية من ٥ إلى ١٠ سنوات، من خلال تصميم برنامج إعلامي يتم توزيعه على جهات مختلفة كالجرائد المعنية بالأطفال، ومن خلال ورش عمل للأطفال لتدريبهم على القيم، وتنمية

مهارات القص واللصق وفنون العرائس، ويتم تصويره على شريط فيديو أو أقراص مدمجة CD يجري توزيعها على الجهات المعنية بالطفل كالمجلس القومي للطفولة والأمومة ومنظمات حقوق الطفل أو المدارس وفي نفس الوقت يمكن اختيار بعض الكتاب المتميزين لكتابة القصص بالتعاون مع قصور الثقافة، بقصد تأكيد قيم المساواة والتسامح والعدل وحقوق الإنسان. ولابد من الاهتمام بكيفية إتمام عملية التنشئة السياسية، من خلال الورش أثناء الإجازة الصيفية، على أن يتناول البرنامج الإعلامي أفكارًا في صورة رسائل مدتها قصيرة، وذلك بالتنسيق مع المجلس القومي لثقافة الطفل، يقوم معه المدربون بتدريب الطفل وأولياء الأمور على كيفية الاستفادة من الرسائل المختلفة. كما يمكن توزيع الوسائط الإعلامية هذه من خلال عدد من الوسائل الإعلامية أو التليفزيون أو المدارس أو من خلال إصدارات الأطفال الموجودة، أو أن ترفق مع مجلات الأطفال في صورة أقراص مدمجة CD.

وحول فئة الشباب من سن١٣-١٩، يقترح أن يتم تنظيم منتدى يطلق عليه منتدى الشباب والسياسة، ويستهدف هذه الفئة العمرية لتعزيز مشاركة الشباب بشكل عام، سواء في الجوانب السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية، وتنمية الوعي الثقافي والسياسي، ويعتمد هذا المنتدى في تقديم الوسائل التكنولوجية الحديثة مثل الأقراص المدمجة CD والإنترنت والعروض السينمائية ونماذج المحاكاة، والحوارات المفتوحة التي يمكن أن يساهم فيها عدد من الهيئات الحكومية وغير الحكومية، ومنها مراكز الدراسات والأبحاث الخاصة، وبعض رجال الأعمال والمهتمين بالسياسة والجمعيات الأهلية.على أن يتم المشروع باستطلاع مدى الوعي عند الطلبة المشاركين في البرنامج قبل بدايته، للتعرف على المستوى الذي وصل إليه المشاركون بعد البرنامج، على أن ينظم العمل في البرنامج في صورة دورات مدة كل منها ثلاثة أشهر يلتحق بكل دورة مجموعة من ٢٠ شابًا وفتاة في لقاءات بمعدل مرتين أسبوعيا .

الشباب والتمكين السياسى

إن عملية تمكين الشباب وخاصة من الجانب السياسي مسالة يحيط بها العديد من الصعوبات، حيث إن هدف التمكين والمشاركة في الأساس هو الوصول إلى ما يعرف بالحكم الجيد أو الحكم الصالح، وهذا النوع من الحكم لم يكتمل بعد فى كل الدول العربية وكذلك مصر. لهذا فإن الدراسة تعرض مفهوم الحكم الجيد أو الصالح ثم تبدأ فى عرض بعض المؤشرات التى تعرفنا وضعنا كدول عربية من عملية الحكم الصالح وبالتالى من مسائل المشاركة والتمكين الشبابى.

إن الحكم الصالح هو الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم، وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولاسيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقرًا وتـهميشًا(١).

تتشابه الدول العربية- والتي تنتمي لها مصر- في العديد من الخصائص والسمات، وتتماثل أغلبها فيما يتصل بوضع المشاركة الشعبية في تلك الدول في النواحي السياسية. والسمة الغلبة أن هناك نقصًا في الحريات وذلك مقارنة مع مناطق العالم الأخرى(٢).

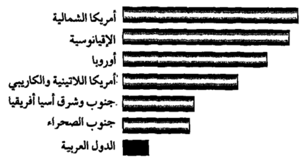
وهو ما يتضح من الشكل رقم (١) وهو متوسط قيمة مقياس الحرية في مناطق العالم لعام ١٩٩٨ حيث نجد أن ترتيب الدول العربية في مقياس الحرية قد كان لا يتعدى ٠,٢ وهى نسبة صغيرة جدًا حيث نجد أن كلاً من منطقة أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب شرق آسيا قد تمتع بدرجة حرية حوالي ٠,٤ وهذا ضعف الوضع في الدول العربية، كما أن كلا من منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأوروبا وكذلك منطقة أمريكا الشمالية، قد حازوا على درجة كبيرة في هذا المقياس، وقد كانت منطقة أمريكا الشمالية صاحبة أعلى درجة حيث وصلت إلى حوالي ١,٠

(١) مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، «ملخص تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢»، أبحاث ودراسات، يوليو ٢٠٠٣، ص ٣٤ .

(٢) المرجع السابق نفس الصفحة.

في مقياس الحريات، وهي درجة كبيرة، وهذا يبين مدى بعد الدول العربية- ومنها مصر- عن هذه الدرجة من الحرية التي تحتاج إليها مصر وكذلك الدول العربية، من أجل إصلاح الأوضاع السياسية.

شكل (١)
متوسط قيمة مقياس الحرية فى المناطق المختلفة للعالم ١٩٩٨



المصدر: مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، «تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢»، أبحاث ودراسات، يوليو ٢٠٠٣، ص ٣٤.

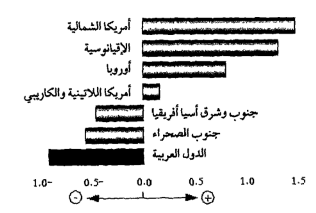
وإذا نظرنا إلى متوسط قيمة مؤشرات التمثيل والمساءلة في المناطق المختلفة في العالم، نجد أن البلدان العربية قد أخذت قيمة متناهية في الصغر، حيث نجد أن المقياس يشير إلى أن الدول العربية حصلت على (-١,٠) تقريبًا وهو أدنى مؤشر مقارنة بباقي المناطق. ففي كل من منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، وكذلك منطقة جنوب شرق آسيا فقد حصلنا على مؤشرات سالبة، وهي على التوالي (-٠,٥)، (-٠,٤) تقريبًا، أما المناطق الأخرى وهي أمريكا اللاتينية والكاريبي، ومنطقة أوروبا، ومنطقة أمريكا الشمالية فكلها ذات مؤشرات موجبة، وأعلاها منطقة أمريكا الشمالية وأدناها منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، حيث حصلت الأولى على (١,٥)تقريبًا والثانية (٠,٢) تقريبًا. وذلك يجعلنا نتأكد من أن مصر وباقي الدول العربية تحتاج إلى الكثير من الإصلاحات في المجال السياسي، ومنها بالطبع مشاركة الجماعات والفئات التي تمثل بشكل جيد في الحياة السياسية، وعلى رأسها الشباب والمرأة والفقراء وغيرهم. ويمكن الحصول على المزيد من المعلومات عن باقي المناطق في الشكل رقم (٢)، والذي يأخذ اسم متوسط قيمة مؤشرات التمثيل والمساءلة في مناطق العالم المختلفة.

ليس من العدل الحديث عن الجوانب السلبية في مصر والدول العربية من حيث المشاركة السياسية، حيث توجد قي العديد من الدول العربية مبادرات للإصلاح، كما أننا نجد مجالس منتخبة في كل من قطر والكويت، كما أن هناك سعيًا لإقامة انتخابات برلمانية في كل من البحرين وعمان، كما تمت المصادقة على الميثاق الوطني في البحرين بأغلبية بلغت ٩٨,٤٪ في استفتاء وطني. وهذا في حد ذاته يعد دليلاً على تحسن في الأوضاع السياسية، ومشاركة الشباب في العمل السياسى.

---

(١) المرجع السابق، من ص ٣٥ إلى ص ٣٦ .

شكل (٢)
متوسط قيمة مؤشرات التمثيل والمساءلة في المناطق المختلفة للعالم



المصدر: مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، «تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢»، أبحاث ودراسات، يوليو ٢٠٠٣، ص ٣٥.

يصعب تعريف مصطلح التمكين، إلا أن المفهوم قريب من مصطلح المشاركة، وإن كانت المشاركة لها درجات. هناك مشاركة محدودة ومشاركة كبيرة ومشاركة متوسطة، وكذلك عدم وجود مشاركة. والتمكين قد يقترب من المشاركة الكبيرة فهو لا يعني المشاركة وحسب، بل يدخل في طياته أن تكون هذه المشاركة مؤثرة بشكل فعال، كذلك أن يكون لدى الشباب الإمكانات والظروف التي تجعلهم قادرين على المشاركة بالطريقة التي تناسبهم وتجعل مشاركتهم مؤثرة.

و الحديث عن تمكين الشباب يجعلنا نبحث في أوضاع الشباب ذاتهم وذلك من حيث مدى مشاركة الشباب في العمل السياسي وحجم عضويتهم في الأحزاب السياسية، وكذلك دورهم

في النقابات العمالية والجمعيات الأهلية، إلى غير ذلك من البيانات والمعلومات التي تحدد تمكن الشباب من المشاركة السياسية.

المدارس الفكرية المختلفة لتمكين الشباب

هناك ثلاث مدارس فكرية، لكل منها وجهة نظر في تمكين الشباب ونعرض هذه المدارس الفكرية تباعًا كما يلي:

المدرسة المثالية

ترى هذه المدرسة أن تمكين الشباب يتم في ظل تمكين المجتمع بأسره، وأن تدنى معدلات المشاركة السياسية للشباب ليس هو المرض الذي نبحث عن علاجه، ولكنه عرض جانبي للمرض الأصلي، ألا وهو تأخر مستوى تطور المؤسسات السياسية، وهشاشة مؤسسات وضع وتنفيذ القانون. من هذا المنظور فإن الشباب المصري والعربي لم تظهر قدراته بعد، ولم يتضح دوره في الإصلاح، فإن دوره سوف يتضح ويظهر إذا تغيرت البيئة المحيطة بشكل يجعله قادرًا على المشاركة.

هذه المدرسة لا تولي أهمية للموضوعات الخاصة بإنعاش الديمقراطية، مثل التمييز الايجابي للمرأة أو الأقليات الدينية أو حتى الطبقات العاملة والشباب، بل إن الأهم من وجهة نظرهم هو إصلاح مؤسسات الحكم بحيث يتم إحترام سيادة القانون وكذلك شيوع مبادئ الشفافية في المجتمع(١).

المدرسة النفعية

هذه المدرسة تختلف عن سابقتها، حيث تفرق بين مشاكل المجتمع ومشاكل الشباب ولا ترتبط الأخيرة بشكل مباشر بمستوى الحكم الجيد في المجتمع. ولذلك فالأهمية تعطى للخدمات الموجهة للشباب ومنها الرياضة، ومساكن الشباب والبحث عن العمل، فهذه هي أولويات الشباب وليس الانضمام للأحزاب والعمل السياسي.

وبناء على ما سبق فالشباب يقوم بالمفاضلة بين السعي لعلاج مشكلة البطالة كمشكلة اقتصادية، وبين إصلاح سوق العمل والآليات الخاصة به، وهنا يتم السماح بمدى محدود من المشاركة السياسية، على أساس أن هذا المدى المحدود سوف يتسع بعد تراجع حدة المشكلات الاقتصادية، نتيجة توفير الموارد المالية اللازمة التي يحتاج لها الشباب؛ حتى يتم تلبية احتياجاتهم(٢).

المدرسة النخبوية

تؤمن هذه المدرسة بأن لدى المجتمع قدرًا كافيًا من الديمقراطية، لذلك فيجب أولاً القيام بالتغيير، ثم يأتي بعد ذلك التمكين، فما نحتاج إليه أولاً هو تغيير معتقدات وثقافة الشباب؛ حتى يكون مؤهلاً لزيادة نصيبه من الديمقراطية والحريات التي سيتمتع بها، وذلك كي يكون مؤهلاً للوصول إلى المراكز القيادية، وأن يكون قادرًا على تحمل المسؤولية الخاصة بهذه المراكز.

وقد يكون هناك تيار من هذه المدرسة يؤمن بأن الشباب لا يستحق أكثر مما حصل عليه وذلك لأن الشعوب العربية ينقصها الكثير من التعليم والعمل السياسي، كما أن قطاعات من هذه الشعوب مازالت خاضعة لقواعد وتقاليد تحكمها العصبية القبلية وهذا يصّعب السعي للإصلاح السياسي وتحسين الديمقراطية(١).

أسس التمكين الجيد للشباب

الواقع أن تحديد أسس محددة للتمكين الجيد للشباب أمر تكتنفه العديد من المعوقات والصعوبات لكن مالا يدرك كله لا يترك جُله، لذلك نقوم بعرض بعض الأسس التي تشير إلى إمكانية حدوث تمكين جيد للشباب في الحياة السياسية وهذه الأسس هي:

---

(١) علي الصاوي، «الشباب والحكم الجيد والحريات»، ورشة العمل الإقليمية الثانية، صنعاء- اليمن، ٢١ - ٢٣/٦/٢٠٠٥ ص ٣ .

(٢) المرجع السابق، ص ٤ .

١- تجنب التعميمات واستخدام الأسلوب العلمي للتفكير

٢- لا بد أن يمثل الشباب أنفسهم.

٣- التفرقة بين المشاركة والتمكين.

٤- التدرج والشمول في التطبيق.

(١) تجنب التعميمات واستخدام الأسلوب العلمي للتفكير: وذلك عن طريق القيام بإرساء قاعدة بيانات عن الشباب تساعد في اتخاذ القرارات الصحيحة فيما يتعلق بمشاكل الشباب وخاصة المشاركة والبطالة.

(٢) لابد أن يمثل الشباب أنفسهم: وذلك يعني أن لا يمثل الشباب إلا الشباب أنفسهم وذلك حتى تكون لديهم القدرة على التعرف على احتياجات الشباب نظرًا لأنهم يعيشون نفس التجربة ويعانون ذات المعاناة.

(٣) التفرقة بين المشاركة والتمكين: إن التمكين حق من حقوق الشباب وواجب على الدولة، ويجب التفرقة بين هؤلاء الذين يرغبون في المشاركة والذين لا يرغبون في المشاركة بنفس القدر من الحماس، فنجد أن هناك شبابًا لا يرغبون في شغل مواقع أو مناصب معينة، ولكن من الضروري أن تكون لهم حرية الاختيار والقدرة على تنفيذ هذا الاختيار.

(٤) التدرج والشمول في التطبيق: يقصد به أن تجري عملية التمكين على مراحل، وأن يتم الارتقاء بالشباب من خلال الوسائل التنموية الاجتماعية مثل التوعية والتدريب وغير ذلك، أما الشمول في التطبيق فيعني أن تشمل عملية التمكين كافة المؤسسات في المجتمع، سواء منها الحكومية أو الأهلية، وحتى تلك التي لها طابع مشترك.[1]

(١) المرجع السابق ص ٥ إلى ص ٦

الملاحــق

جدول (١)

النواب الشباب في البرلمانات العربية *

الدولة	إجمالي عدد النواب	عدد النواب الشباب
مصر	مجلس الشعب ٤٥٤ عضواً	مجلس الشعب (٧٣)
	مجلس الشورى ٢٦٤ عضواً	مجلس الشورى ( )
الإمارات العربية المتحدة	المجلس الوطني (٤٠) عضواً	١٣ عضواً
الأردن	١٤٤ عضواً	
الجزائر	٥٢٤ عضواً	
لبنان	١٢٨ عضواً	١٢ عضواً
ليبيا	٧٦٠ عضواً	
فلسطين	٨٨ عضواً	
المغرب	مجلس النواب ( )	١١٨ عضواً
البحرين	مجلس الشورى ٤٠ عضواً	مجلس الشورى (١٠)
	مجلس النواب ٤٠ عضواً	ملس النواب (٢٠)
اليمن	٣٠١ عضواً	
الكويت	٥٠ عضواً	
السعودية	٩٠ عضواً	
تونس	١٨٢ عضواً	
سوريا	٢٥٠ عضواً	
قطر	٤٥ عضواً	
سلطنة عمان	١٢٣ عضواً	
السودان	٣٦٠ عضواً	

المصدر: على الصاوى، «الشباب والحكم الجيد»، ورشة العمل الإقليمية الثانية، صنعاء- اليمن، يونيو ٢٠٠٥، ص ٢٤.

* البيانات عن هؤلاء الذين لا تتعدى أعمارهم ٤٥ سنة كما أنها تحت التدقيق.

جدول (٢)
مؤشرات الحكم والفساد فى الدول العربية
مرجحة بعدد السكان

البلد	التمثيل والمساءلة	الاستقرار السياسي وغياب العنف	فعالية الحكومة	حكم القانون	ضبط الفساد
الأردن	٠,٤١-	٠,٤٤-	٠,٣٦	٠,٣٣	٠,٠٠
الإمارات	٠,٤٧-	٠,٩٥	٠,٨٣	٠,٩٥	١,١٩
البحرين	٠,٧٤-	٠,٣١	٠,٧٨	٠,٩٢	٠,٩٥
الجزائر	٠,٩٦-	١,٥٤-	٠,٥٩-	٠,٥٤-	٠,٧٠-
السعودية	١,٤٠-	٠,٠٥	٠,٠٥-	٠,٤٤	٠,٥٧
السودان	١,٧١-	١,٩٤-	١,١١-	١,٣٦-	١,٠٩-
الصومال	١,٥١-	١,٩٥-	١,٩٧-	٢,٠٥-	١,١٩-
الضفة الغربية	١,٠٨-	١,٦٩-	١,٠٤-	٠,٣١-	٠,٩٩-
العراق	٢,١٢-	١,٧٥-	١,٦٤-	١,٧٠-	١,٤٣-
الكويت	٠,٢٩-	٠,١٤	٠,١٦	٠,٨١	١,٠٦
المغرب	٠,٣٠-	٠,١٤-	٠,٠٧	٠,١١	٠,٠٤-
اليمن	٠,٨٨-	١,٣٦-	٠,٨٧-	١,٢٣-	٠,٦٩-
تونس	٠,٨٣-	٠,٢٤	,٦٥	٠,٢٧	٠,٣٥
جزر القمر	٠,٥١-	٠,١٩-	٠,٨٤-	٠,٨٤-	٠,٧٣-
جيبوتي	٠,٦٩-	٠,٦٩-	٠,٨٨-	٠,٥١-	٠,٧٣-
سورية	١,٥٦-	١,١٤-	٠,٥٧-	٠,٤١-	٠,٢٩-
عمان	٠,٥٥-	٠,٩٨	٠,٦٩	٠,٨٣	١,٠٣
قطر	٠,٥٢-	٠,٨٢	٠,٦٩	٠,٨٤	٠,٩٢
قطر	٠,٥٤-	١,٥٩-	٠,٤١-	٠,٢٧-	٠,٣٤-
لبنان	١,٧٠-	٠,٤٣-	٠,٨٧-	٠,٩١-	٠,٨٢-
ليبيا	٠,٨٧-	٠,٣٥-	٠,٣٢-	٠,٠٩	٠,٢٩-
مصر	٠,٦٧-	٠,٤٣	٠,١٦-	٠,٣٣-	٠,٢٣
موريتانيا	١,١٠-	٠,٧٨-	٠,٥٣-	٠,٤٤-	٠,٤٢-
البلدان العربية	٠,٧٠-	٠,٩٨-	٠,٧٨-	٠,٨٦-	٠,٨١-
إفريقيا (باستثناء البلدان العربية)	٠,٥٦-	٠,٣٣-	٠,٠٧-	٠,٢٠-	٠,٤٢-
آسيا (باستثناء البلدان العربية)	٠,٩٩	٠,٧٧	١,٠٥	٠,٩٥	٠,٩٧
أوروبا	١,٣٤	٠,٤١	١,٧٢	١,٧١	١,٨٠
أمريكا الشمالية	٠,١١	٠,١٩-	٠,٢٥-	٠,٤٠-	٠,٢٦-
أمريكا اللاتينية والكاريبي	١,١٦	٠,٨٤	١,٢٧	١,٢٧	١,٣٥
الأقيانوسية	٠,٢٨-	٠,٢٦-	٠,٠٣	٠,٠٨-	٠,١٩-
العالم					

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤ - نحو الحرية فى الوطن العربي، الطبعة الأولى، المطبعة الوطنية، عمان، الأردن، ٢٠٠٤، ص ٢٠٧.

المراجـــع

تم الاعتماد فى هذا الفصل على فعاليات مؤتمر «دور الشباب فى الإصلاح والتحديث» الذى انعقد يومى ١٥ و ١٦ سبتمبر ٢٠٠٥ ، بمكتبة الإسكندرية، هذا بالإضافة إلى المشاركات والمداخلات والمقترحات التى عرضها المشاركون. هذا بالإضافة إلى بعض المراجع الأخرى نوردها فى التالى:

١ – برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، «تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤ – نحو الحرية فى الوطن العربي»، الطبعة الأولى، المطبعة الوطنية، عمان، الأردن، ٢٠٠٤، ص ٢٠٧.

٢– علي الصاوي، «الشباب والحكم الجيد والحريات»، ورشة العمل الإقليمية الثانية، صنعاء - اليمن.

٣– مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، «ملخص تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢»، أبحاث ودراسات، يوليو ٢٠٠٣.

الخلاصة



مهد منتدى الإصلاح العربي لتنظيم مؤتمر حول دور الشباب في الإصلاح والتحديث، في الفترة من ٢٢-٢٤ فبراير ٢٠٠٥، بالتعاون مع رابطة قمة عمالة الشباب والهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية وجمعية نهضة المحروسة، وقد انتهى المؤتمر إلى مجموعة من المخرجات المهمة، تمت صياغتها في صورة أجندة عمل قابلة للتنفيذ خلال الفترة القادمة، لتمكين الشباب المصري من المساهمة الفعالة في مجالات الإصلاح والتحديث، من خلال بلورة لبعض الأفكار والمشروعات التي جاءت كنتيجة لمناقشة مجموعات العمل، على أمل تحقيقها على أرض الواقع، وهو ما يمكن أن يُسهم في جهود دعم مشاركة الشباب في صنع القرار، خاصة ما يتعلق منها بقضايا الإصلاح والتحديث.

ونظرًا لأن الإصلاح والتحديث في عالمنا العربي أصبحا مطلبين استراتيجيين، ويتوقف إنجاز أهدافهما على توسيع نطاق المشاركة، خاصة بالنسبة للمؤسسات التي تهتم بقضايا الشباب، سواء كانت منظمات مجتمع مدني، أو مؤسسات حكومية، لذلك كان من الضروري إفساح مجال أكبر للتفاعل والتعاون بين الفاعلين في الحياة العامة من الشباب، خاصة في الفئة العمرية ٢٠- ٣٥ سنة لطرح رؤاهم بشأن قضايا الإصلاح والتحديث، و تجاوز اعتماد غالبية مبادرات الإصلاح والتحديث في المنطقة العربية على جهود النخبة، التي كان حضور الشباب فيها هامشياً أو شكلياً في معظم الأحيان، ذلك أن إدماج الشباب في بؤرة جهود الإصلاح والتحديث مسألة تتضح أهميتها فيما يلي:

- وجود مشاركة الشباب في صنع الغد الذي سيكون حاضرهم، خاصة أن ما يبذل من جهد سوف تعود ثماره عليهم بشكل مباشر.
- مشاركة الشباب بكل فئاته وما يمتلكه من طاقة وحيوية وقدرات لا حد لها، هو الذي يستطيع أن يؤثر في مسارات الإصلاح والتحديث ويسرع من بها.

- الشباب هم أكثر الفئات العمرية تأثراً بالتحولات المجتمعية التي ألمت بالأقطار العربية في العقود الأخيرة.
- هناك العديد من المؤشرات والدلائل التي تظهر عمق الأزمات التي يعاني منها الشباب، والتي تستدعي الاقتراب من همومهم ومشكلاتهم ودفعهم للمشاركة الفاعلة في تقرير مصائرهم، وطرح رؤى عملية وواقعية للتعامل مع هذه المشكلات.

ومن هذا المنطلق يمكن إبراز جملة من الأهداف الأساسية يهدف المشاركون في المؤتمر إلى تحقيقها، وهي:

• محاولة الإسهام في تطوير الخطاب العام حول قضايا الإصلاح والتحديث، من خلال إنتاج بنية معرفية جديدة تتجاوز اللغة الخطابية التي تقف عند العموميات أو تروج شعارات معينة، وذلك عن طريق توفير الدراسات والأبحاث الجادة على المستويين النظري والتطبيقي، والتي تتناول تفاصيل مشكلات عملية الإصلاح والتحديث وتحدياتها، والتفكير في حلول عملية لها.

• العمل على تأكيد انخراط مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي في جهود تعزيز وتنمية مشاركة الشباب في عملية الإصلاح والتحديث، كجزء من رسالتها في تطوير وتنمية مجتمعاتها، خاصة أنها الأكثر قدرة على الالتحام بالواقع والتعرف على احتياجات المواطنين الحقيقية، والشباب في مقدمتهم.

• دعم عملية التكامل بين الخبرة العملية المستقاة من الواقع وبين الإنتاج الثقافي والمعرفي للنخبة المثقفة، التي تتبنى مشروع الإصلاح والتحديث بمختلف أبعاده، وعلى نحو يدعم اتجاهات تعزيز المشاركة في عمليات الإصلاح خاصة بالنسبة للشباب، وبما يسهم في تنمية قدراتهم، ويدعم عملية بناء رأس المال الاجتماعي في أوساط الشباب.

- الإسهام في تكوين وبناء تجمعات وشبكات وتحالفات شبابية على امتداد البلاد العربية، تؤمن بقضية الإصلاح والتحديث، وتعمل على تنمية وعي عام بها، وتعزز مشاركة الشباب في المؤسسات التطوعية، خاصة تلك التي تتبنى مشكلاتهم وتعبر عنهم.
- دعم الجهود العلمية والمعرفية التي تقدمها النخبة ومنظمات المجتمع المدني لتطوير آليات وأدوات الإصلاح، ونشرها على أوسع نطاق خاصة التجارب الناجحة، حتى تصبح أساساً معرفياً ينهل منه كل المهتمين بقضايا الإصلاح والتحديث.

ولقد تمت مناقشة الأوراق الأساسية التي أعدها الخبراء في المجالات المختلفة المرتبطة بقضية الإصلاح والتحديث،مع التركيز على التحديات المتعلقة بقضية تعزيز اتجاهات المشاركة، والتنمية المستدامة، والنمو الاقتصادي، والتنشئة والثقافة السياسية، والتعددية وقبول الأخر والحوار معه ... إلخ، فضلاً عن هذا تم الاستفادة من خبرات مجموعة من الخبراء، والشباب النشط في شتى المجالات، يمثلون أنشطة متنوعة وينتمون إلى محافظات مختلفة، تم الاعتماد على خبراتهم ورؤاهم في صياغة المشروعات والتجارب والدراسات التي طرحوها بأنفسهم، تجسيداً لنهج المشاركة من خلال جلسات الحوار العامة، ومجموعات العمل النوعية.

وقد بلغ إجمالي عدد المشروعات والبحوث والدراسات التي بادر الشباب باقتراحها وصياغتها من خلال مشاركتهم في مجموعات العمل- التي انقسمت إلى المحاور الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية- حوالي سبعة عشر مشروعاً كان توزيعها كالتالي:

مشروعات المحور الاقتصادي

مشروع البيت الاقتصادي لنشر الوعي بين الشباب بالمتغيرات الاقتصادية، وتوفير المعلومات الخاصة بسوق العمل والتوظيف والتخصصات المطلوبة، وإرشاد الشباب لفرص العمل المتاحة، والتعريف بالشركات.

مشروعات المحور الاجتماعي

١- مشروع تسويق فكر العمل التطوعي، بهدف تأهيل الشباب وتنمية مهاراتهم على الإقناع واستقطاب غيرهم ممن لم يتعودوا على المشاركة.

٢- مشروع إعداد القيادات المجتمعية الشابة من المرحلة العمرية (١٥-٢٠) لإكسابهم مهارات حياتية متباينة.

٣- مشروع بلورة وتجميع أفكار الشباب وأحلامه لمصر عام ٢٠٢٥، بهدف تدريبهم على كتابة مشروعات أحلامهم وكيفية تجسيدها.

٤- مشروع تأسيس مركز متميز للتنسيق بين البحوث العلمية ومجالات التطبيق التكنولوجي، بهدف ضمان فعالية البحث العلمي بما يتناسب مع سوق العمل، ودعم البيئة التنافسية وجودة الأداء.

مشروعات المحور الثقافي

١- مشروع دراسة بحثية عن الهوية والمواطنة، بهدف التعرف على تصور الشباب الخاص عن الهوية وتخيلهم لحدود المواطنة، والهوية المشتركة.

٢- مشروع دراسة تحولات الظاهرة الدينية والتدين الجديد في مصر، لتحليل مسألة المواقف المتباينة من الإصلاح وتجديد الخطاب الديني.

٣- دراسة مستوى المصداقية في الخطاب الموجه للشباب، لمناقشة قضايا النموذج والقدوة.

٤- مشروع لدراسة كيفية استفادة الشباب من التراكم العلمي والمعرفي، وتحليل مسألة تأسيس جهود الإصلاح استنادًا إلى الخبرات السابقة.

٥- مشروع استطلاع رأي الشباب في مشكلات الحاضر، وكيفية مواجهتها في المستقبل، والإجابة على تساؤلات كيف ينظر الشباب لمشكلاتهم القومية، وما هي رؤاهم للعالم وأبعاد المستقبل.

٦- مشروع استخدام الفنون لغرس قيم قبول الآخر عند الطفل، والكشف عن منظومة القيم الضرورية لقبول الاختلاف والتعددية.

٧- مشروع نشر ثقافة التطوع، والإجابة على سؤال أساسي؛ هو كيف ننمي هذه الثقافة كأساس لبناء مجتمع مدني حقيقي؟

مشروعات المحور السياسي

١- مشروع إعداد كتيب للتنشئة والتثقيف السياسي للفئة العمرية١٠-٢٠سنة.

٢- مشروع إعداد موقع إلكتروني تطرح فيه القضايا السياسية، ويسمح عبر النقاشات بتكوين تجمع شبابي، والموقع يمكن أن تتبناه المكتبة أو يدرج ضمن محتويات موقع المكتبة.

٣- إنتاج وسائط إعلامية (شرائط فيديو/اسطوانات مدمجة)تخاطب الأطفال حتى سن عشر سنوات وتوفر لهم مصدراً للثقافة السياسية.

٤- مشروع تنظيم برنامج الشباب والسياسة من خلال مكتبة الإسكندرية، والذي يعنى بتدريب الكوادر الشبابية على الإسهام والمشاركة في عملية الإصلاح والتحديث.

وقد قام الشباب بتحديد المدى الزمني لكل مشروع، والأنشطة المرتبطة به، وتكلفته الأولية، والتحديات التي تواجه تنفيذه.

وربما كان من المفيد الإشارة إلى طبيعة المناخ الذي جرت فيه مناقشات المؤتمر، حيث ركز الشباب على المشروعات التي قدموها كمخرجات محددة، فقد تميزت الحوارات بمستوى عال

من التفاعل والمشاركة التي سادها الحماس، والجرأة في التعبير عن الرأي، مما يبدد الانطباع الموجود لدى البعض من أن الشباب يعاني من الإحباط، ويؤكد على استعداده للمشاركة إذا ما أتيحت له الفرص، كذلك جاءت أفكار المشروعات والدراسات المقترحة على درجة كبيرة من التنوع والثراء، والذي شمل تعدد مجالات الاهتمام، والفئات المستهدفة، وأساليب وشكل التنفيذ. ويعد تركيز المشروعات على الدراسات والأبحاث انعكاساً لرغبة الشباب في بناء أساس معرفي يساعد على خلق رأى عام،ووعى حقيقي بقضايا وإشكاليات التحديث والإصلاح، كما يلاحظ أن معظم المشروعات تقوم في تنفيذها على الشراكة بين العديد من المؤسسات، سواء كانت تنتمي للمجتمع المدني أو لمؤسسات حكومية أو للقطاع الخاص، بل إن بعضها يتسع ليشمل التعاون مع بعض المنظمات الدولية، وقد صممت المشروعات بشكل علمي يتضمن تحديد الأهداف والبرامج وخطة التنفيذ، وهو ما يعكس تنامي قدرة الشباب على التخطيط.

وتشير الملاحظات السابقة إلى أن المخرجات النهائية وكيفية الوصول إليها جاءت متسقة مع أهداف المؤتمر، ودعمت نهج المشاركة بشكل عملي ومباشر.

هذا بالإضافة إلى أن الملاحظات الإيجابية على نوعية المخرجات ودلالتها وكيفية إنتاجها لا تنفي وجود بعض التحفظات التي ترتبط أحياناً بالحاجة إلى إعادة ضبط صياغة بعض المشروعات، أو إمكانية دمج بعض المشروعات في مشروع واحد، أو أن بعض الأفكار منفذة بالفعل مثل فكرة موقع الإنترنت الذي اقترحه الشباب المشارك في المحور السياسي، كذلك مشروع إعداد وتنمية القيادات الشابة الذي يحتاج لتنظيم سلسلة من ورش العمل الصغيرة التي تمكنهم من مهارات التعلم الذاتي، والاستفادة من التراكم العلمي والمعرفي كبديل للتدريب المباشر بطرقه التقليدية.

ومن أجل تأكيد نهج تعزيز مشاركة الشباب الذي حاول المؤتمر تجسيده بشكل بسيط ومباشر، سيقوم الشباب أنفسهم بالمفاضلة والاختيار بين المشروعات المقترحة، ووضع خطة

لتنفيذها على مراحل، ومتابعة وتقييم ما يتم تنفيذه، وربما من المناسب في هذا الإطار البدء بتنفيذ خمس مشروعات يتم اختيارها كأولوية، طبقا لوزنها واقترابها من أهداف المؤتمر.

الملاحق

الجلسة الافتتاحية

الجلسة الختامية

الملحق الأول

الجلسة الافتتاحية

١ - الدكتور إسماعيل سراج الدين

في الحقيقة أنا سعيد بوجود الدكتور حسام بدراوي واهتماماته في كل ما يخص الإصلاح، وبوجود المهندس نبيل صموئيل الذي ليس فقط من قيادات المجتمع المدني ولكن أيضًا من القوى الدافعة وراء هذا المشروع، مع رابطة قمة عِمالة الشباب، وجمعية نهضة المحروسة، وقد تم إعداد ورقة بحثية عن الأهداف الرئيسية للمؤتمر ولن أتعرض لها، ولكن عندما بدأ الحوار مع المهندس نبيل صموئيل والدكتور حسام بدراوي والدكتور محسن يوسف حول قضية الإصلاح في الحقيقة وجدنا أنه يجب أن يكون هناك دور خاص للشباب، لأنه في النهاية قضايا الإصلاح تخص الشباب، وعندما نتحدث عن الإصلاح فإننا على يقين بأن الشباب سيجني ثماره، من هنا يجب أن يشتركوا في غرس الشجرة التي سوف تؤدي إلى هذه الثمار.

إن الأمل كبير في مجال العمل في الإصلاح؛ أن يتم تغيير نوع الخطاب الإعلامي والخطاب الديني والخطاب الثقافي والخطاب الرسمي حول مفاهيم قضايا الإصلاح، على اعتبار أن الإصلاح عملية مستمرة، وأن العالم عن حولنا يتغير، ولذلك يجب أن نعرف أن السياسات التي نجحت في الماضي ليست بالضرورة هي أنسب السياسات للتعامل مع تحديات المُستقبل. من هذا المُنطلق، فإن قضية الإصلاح أو التغيير أو التجديد تعني الاستمرار في مراجعة الذات، والاستمرار في استقراء الواقع العالمي المُتغير، والاستمرار في استشراف المستقبل، والاستمرار في إعادة تحديد الأهداف والسياسات، وهذه الأعمال كلها مستمرة ومطلوبة في كل وقت،

والمطلوب من الشباب أن لا يفكر فقط في كيفية تغيير السياسات القائمة، ولكن أن يكون تفكيرهم في إطار منهج متجدد ومُتغير. في مكتبة الإسكندرية لدينا ثقة كبيرة في الشباب، وفى إمكانياتهم وقدرتهم على التجديد وعلى الإبداع، وإن الشباب المصري رائع وقدرته على العطاء بلا حدود. ونأمل أن يكون المؤتمر مجرد نقطة انطلاق لعمل يستمر ويزداد عمقًا، ويشمل في المستقبل قطاعات واسعة من المجتمعين المصري والعربي. ولذلك فإن هذا اللقاء يعتبر بداية وأساسًا لحركة مستمرة في المستقبل، ولها منهج ورؤية، ويمكن من خلالها تنظيم شراكات تحول مفهوم التغيير والتحديث مع آخرين وجزء من هذه الشراكات يتعلق بالحلم بالمستقبل وصناعة المستقبل، التي تقتضي وجود القدرة على الانطلاق وبدون القيود الموجودة. وإذا فكرنا ورجعنا بذاكرتنا إلى النصف الأول من القرن الماضي. في عام ١٩٠٢ لم يكن هناك طيران. وفي عام ١٩٠٣ تم الاحتفال بانطلاقة رايت برازرس في طيارة صغيرة مثلها مثل اللعبة، طارت لمسافة قصيرة. عقب هذا الحدث بنحو ٢٤ سنة عبر لنبرج الأطلنطي بطيارة صغيرة أيضاً. وبعد مضي ٤٢ سنة استطاع أرمسترونج النزول على القمر. أي إنه في حياة الإنسان خلال ٦٣ سنة لم يكن هناك شيء اسمه الطيران ولكن تغيرت الصورة ووصل الإنسان للقمر. إن الأحلام التي كانت موجودة في نهاية القرن التاسع عشر حول الوصول إلى القمر تحققت، وهناك إنجازات لدول كانت متخلفة جداً مثل كوريا الجنوبية والتي كانت متخلفة عن مصر من حوالي ٤٠ عامًا، أصبحت الآن في نطاق الدول الصناعية الكبرى، بل هي الآن ثالث دولة في تسجيل البراءات في العالم. كذلك دولة مثل الصين، والتي طلبت عام ١٩٢٤ إغاثة من الصليب الأحمر بسبب المجاعة في الصين، ولكن الوضع تغير تمامًا. نعرف ماوتسي تونج، وقصص ماوتسي تونج، والتحول الصيني الذي حدث، ورغم الأخطاء الرهيبة التي حدثت في فترة معينة من هذه الثورة انطلقت الصين منذ سنة ١٩٧٨، وحققت إنجازات لم يحققها أي مجتمع بشري، وانتهت المجاعات هناك أصبحت الصين قوة في الإنتاج وقوة في التجارة، ولدرجة أنها تصدر حاليًا إلى جميع أنحاء العالم ومنها مصر، وحتى فوانيس رمضان وسجاجيد الصلاة والسِبَح، تقوم الصين بتصنيعها وتصديرها، وأحتفظ في مكتبي بصورة تذكارية للسياحة عن ميدان سعد زغلول في الإسكندرية

وعليها عبارة مصنوع في الصين Made in China، أي إن صورة ميدان سعد زغلول في الإسكندرية يتم تصنيعها في الصين ثم للبيع في الإسكندرية، والسؤال هنا هو ما سبب هذه الانطلاقة؟ ورغم أن الصين عدد سكانها ١٣٠٠ مليون نسمة. كذلك مثال آخر من الهند وما حدث في الصين حدث هناك أيضًا، ولاسيما في مجالات البرمجيات والزراعة وغيرها. بلغت معدلات النمو في الهند ٩,٨٪، ونحن لازلنا نحاول الوصول إلى ٦٪ - ٦٥٪ وبالطبع لو استطعنا أن نصل بمعدل النمو سنويًا إلى ٧,٢٪ والاستمرار فيه سوف يتضاعف حجم الاقتصاد المصري إلى ثمانية أضعاف خلال ٣٠ سنة وفرص العمل بالنسبة للجيل الجديد ستكون بلا حدود، ولذلك لا يجب أن نكون مكبلين بالواقع، وأن ننطلق ونعبر هذه القيود من خلال الشباب، الذي لديه القدرة أن يتعدى القيود الموجودة. ونحن نحاول في مكتبة الإسكندرية محاربة نظام الأقدمية التي تعرقل الشباب من المبادرة والإبداع والكفاءة والإنجاز، وذلك لأن اكتساب الخبرة بالاستناد إلى مبدأ الأقدمية لا يعني غير الاستمرار في الوظيفة لمدة طويلة، ولذلك نريد تطبيق معايير الكفاءة وأن يقوم المجتمع المدني المصري والعربي على أكتاف الشباب لتحقيق الأحلام، التي نأمل أن تبدأ مع هذا المؤتمر من خلال مجموعة من التصورات عن آليات معينة للعمل، وليس مجرد مظاهرة تمت وانتهت، وأن يكون المؤتمر بداية لوضع أسس التعاون، وإنشاء شبكات للعمل المشترك من خلال إيقاع للاتصال لتقوية الروابط الموجودة، وحتى يتحقق الأمل في المجتمع وسوف يلتزم منتدى الإصلاح بكل ما تقررونه، إنطلاقًا من الثقة في أن الشباب هم صناع المستقبل الذين يجب مساندتهم.

٢- المهندس نبيل صموئيل

أود أن أعبر عن سعادتي بالمشاركة في هذا المؤتمر، والذي يظهر إلى النور بعد فترة طويلة من الإعداد والجهد المضني الذي بذل في سبيل إعداده، وهذا اللقاء موجه للشباب هذه قضية مهمة؛ لأن الشباب، ومنذ زمن طويل لم يتم توجيه برامج له لإعداده وإعطائه الفرص التي تتناسب مع إمكانياته وقدراته وطموحاته، ولذلك فإن وجود برنامج يعطي الفرص للشباب يعتبر

أمرًا مهمًا لابد أن نعطيه كل الاهتمام. والشيء الثاني أن هذا اللقاء يربط الشباب بعملية الإصلاح والتحديث، إذا كنا نفكر في الإصلاح والتحديث فإننا نفكر في عملية مستقبلية، وإن أي عملية مستقبلية لابد أن ترتبط بالشباب، لأنه سيكون مسئولاً عن إحداث التطوير والتحديث في المستقبل، ولذلك يربط هذا المؤتمر بين الإصلاح والتحديث ودور الشباب ورؤى الشباب في الإصلاح والتحديث كقضية هامة. كذلك أن تتبنى مكتبة الإسكندرية مع الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية ومع هيئات أخرى هذا البرنامج، والذي يتناول بعض المداخل الرئيسية في عملية التطوير والتحديث. من هذه المفاهيم التي يجب أن نستوعبها في إطار بحثنا وتفكيرنا مفهوم استنهاض الثقافة، على اعتبار أن الثقافة هي الوعاء المهم الذي يجب أن نعطيه كل الاهتمام، والثقافة هي محتوى كبير يشمل تفكيرنا وسلوكنا، وعاداتنا وتقاليدنا ونظمنا، وكل ما يدور داخلنا وحولنا، نتأثر به، وبناء عليه نقوم بتصرفات وسلوكيات تنبع من هذه الثقافة، وخاصة أننا نمر إلى حد كبير بثقافة غير ناهضة، تتمثل في عدم احترام القوانين، وتتمثل في انتشار بعض العادات غير الصحيحة وانتشار التفكير الخرافي، وكلها تحتاج إلى استنهاض. إن الاهتمام بثقافة أي مجتمع يعني الاهتمام بالنواحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، هذه الجوانب موجودة في الثقافة، وإذا لم نهتم بتوجيه سياسات ثقافية، من شأنها الاستنهاض بالثقافة ودعوتها للتحرر والانفتاح وحرية الرأي والمشاركة الجادة، فإن هذه المجهودات التي تتم- سواء اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية – قد لا تأتي بالنتيجة المطلوبة، ولذلك يجب أن نفكر في جميع هذه النواحي، والاهتمام بالثقافة وتطويرها، وأعتقد أن برنامج هذا المؤتمر يضع ذلك ضمن أولوياته، والمفتاح في هذا البرنامج هو المعرفة، وتراكم المعرفة والاهتمام بها. وفي الماضي كان من يمتلك الثروة هو صاحب النفوذ والقوة، والآن من يمتلك المعرفة وتتراكم عنده المعرفة يستطيع أن يحولها إلى فوائد لنفسه أو للمجتمع ويكون هو صاحب القوة والنفوذ، وقد أصبحت وسائل الحصول على المعرفة متاحة، لكنها في أغلب الأحيان لا تستخدم بطريقة صحيحة، ورغم تراكم المعرفة في جهات ومؤسسات كثيرة، إلا أننا بعيدون عن التواصل معها واستخدامها، وهذا شيء مهم لإحداث التقدم، ولذلك يجب أن يهتم الشباب بالمعرفة، ومعرفة ما يحدث في العالم من

تطور، من خلال تراكم المعرفة، حيث توجد حاليا مصادر كثيرة للمعرفة يمكن أن نتصل بها. كما أن الإنسان عندما تزداد لديه المعرفة يزداد احترام الآخرين له، وبالتالي تزداد فرصه في الحياة، وطبعا المعرفة مرتبطة بالتعلم المستمر، غير أن مساحة كبيرة من النظام التعليمي تعتمد على التلقين ونظام الحفظ سواء في المدرسة أو حتى في الدين- أيا كان الدين؛ مسيحيًا أو إسلاميًا- وتعتمد إلى حد كبير على الحفظ، ولكن الفهم والإدراك والتفسير ومحاولة استمرار عملية التعلم الذاتي نحتاج إليها، وخاصة الشباب يحتاج إلى منهج التعلم الذاتي، ومن تراكم الخبرات نستخلص الدروس لفترة قادمة أو لخبرة جديدة، هذا هو تراكم المعرفة كذلك من المهم الاهتمام بالمجتمع المدني ومؤسسات المجتمع المدني، والتي يمكن أن يعول عليها إذا ما أصلحت وحدثت نفسها. وعادة ما تقوم مؤسسات المجتمع المدني بالإصلاح، ولكنها يجب أن تصلح من نفسها أولاً وتتقبل مفاهيم جديدة في التعامل مع الحكومة أو الحكم الصالح أو الحكم الرشيد، وفي توزيع السلطة وإعطاء فرص حقيقية للشباب. وفي الهيئة القبطية الإنجيلية يوجد منتدى حوار الثقافات الذي تديره الأستاذة/ سميرة لوقا؛ تهتم فيه بالشباب من خلال المجتمع المدني، ولإعطاء الشباب دورًا في الإصلاح، وللقيام بمبادرات لا تستطيع الحكومة القيام بها. وهي تجربة جديدة، وفكرة ينفذها المجتمع المدني، على اعتباره كيانات صغيرة بالنسبة لمؤسسات الدولة، وغير مرتبطة بقيود وأنظمة ضخمة والتي يمكن من خلالها أن يعطي نماذج جديدة يمكن أن تتعلم منها الأجهزة التنفيذية والتشريعية. أما بالنسبة لقضية إصلاح المجتمع المدني من الداخل فيجب أن تكون حركته ذاتية وتطبق فيها القواعد الجديدة في العمل والشفافية والمسئولية تجاه المستفيدين أي أن يقوم بتقييم الجمعيات الأهلية المستفيدون أنفسهم وليس وزارة الشئون الاجتماعية، وأنه إذا لم يقم المجتمع المدني بإصلاح ذاته فإنه لن يستطيع أن يكون له صوت لإحداث التغيير والتحديث في مصر. والبرنامج الذي أشرت له في الهيئة الإنجيلية به آليات للحوار ووقت للحوار مع الشباب للإدلاء بأفكارهم واقتراحاتهم، ويرتبط بمشروعات يمكن تنفيذها، والتعلم منها من خلال الدروس المستفادة وتطبيقها في تجربة أخرى وبالتالي يحدث تراكم في الخبرات والمعارف، ونأمل أن يستمر هذا اللقاء من خلال خطوات قادمة، بقيادة الشباب، وأن توضع في إطار تنفيذي للخروج بأفكار جديدة للمستقبل.

٣- الدكتور حسام بدراوي

سيتركز كلامي معكم عن ربط هذا الاجتماع مع مؤتمر قضايا الإصلاح العربي الرؤية والتنفيذ، وحتى لا نبدأ من جديد، لأن مؤتمر قضايا الإصلاح العربي في مكتبة الإسكندرية توصل إلى بعض الأفكار، وأعتقد أن الربط بين هذا الاجتماع وبين مؤتمر قضايا الإصلاح العربي مُهم، ولذلك يجب أن نجعل وثيقة الإسكندرية أمامنا في هذا اللقاء، ولأن تكون خبرتنا التراكمية مُعتمدة على ما تم في منتدى الإصلاح العربي أو في مؤتمرات وأبحاث أخرى، وقد اجتمع المشاركون في مؤتمر مارس ٢٠٠٤ من المجتمع المدني وقطاعات غير حُكومية مُمَثِّلَة للمجتمع العربي، وتدارسوا إمكانات الإصلاح اللازمة لتطوير مجتمعاتنا العربية، وكانت هناك رؤية إقليمية لا يُمكن أن تتحقق بدون إصلاح داخلي وإن قُدرة مصر على الإصلاح ستنعكس بالقطع على العالم العربي كله، وكثير من مبادرات الإصلاح من دول أخرى كلها مُبادرات جيدة مثل تلك التي تمت في الأردن و البحرين والمغرب وتونس، ولكن أثر هذه المُبادرات على الإصلاح في العالم العربي أقل كثيراً من المُبادرات التي تنبع من مصر؛ لأن ما يحدث في مصر؛ يؤثر على العالم العربي بأسره، ولذلك فإن مُبادرات الإصلاح داخل المجتمع المصري يجب أن ترتبط بالمُبادرات الإقليمية و المُبادرات العالمية. وفي الأمم المتحدة قررت واتفقت ١٦٢ دولة على التعليم للجميع حتى عام ٢٠١٥، ووضعت ست نقاط عن التعليم للجميع حتى ٢٠١٥ ووضعت معايير ومؤشرات يُمكن قياسها ويُمكن مُقارنة الدول بعضها ببعض. ورغم أن هذه المُبادرة وضعت لتُناسب كل الدول إلا أنه يجب تحديد معايير ومؤشرات قياس تناسب كل دولة. وقد أشار مؤتمر الإصلاح العربي إلى هذا التوجه، وهو توجه موجود في دول أوروبا ودول الإتحاد الأوروبي التي توجد بها الكثير من المُبادرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يمكن الاستفادة منها، ولذلك يجب الاطلاع على الخبرات التراكمية وعلى الخبرات المصرية السابقة، والاتصال بما يحدث في الإقليم وما يحدث في العالم بدون حساسية، ونستخلص منه ما يناسبنا. وتوجد حاليًا في المجتمع قضايا مهمة يجب الالتفات إليها، مثل مُكافحة الفقر، وله تعريف عالمي، والتعريف واضح المعالم وحتى يمكن تحقيق التنمية التي أشار إليها الدكتور

إسماعيل سراج الدين عن تنمية بمعدل ٧,٢ ٪ والتي يكون لها معايير ويمكن قياسها، وطبعاً هذا معدل عالٍ ومن خلال تحقيقه يمكن مُضاعفة الثروة بعد عدد من السنين. وسيتبعه زيادة في القُدرة الاقتصادية، وانتعاش في المجتمع كله. وقضايا مُكافحة الفقر، التشغيل، والتوجه نحو مُجتمع المعرفة؛ كلها قضايا يجب الاهتمام بها وقد تم وضع تصورات للتوجه نحو مُجتمع المعرفة، تحتوي على توجهات واضحة المعالم لمدة ١٥ سنة قادمة، ومُكافحة الفقر في العالم تم بحثه والاتفاق على معالمه من أجل تخفيض نسبة الفقر إلى ٥٠٪ حتى عام ٢٠١٥، وقد اتفقت على هذه المُبادرة دول العالم أجمع وتم وضع قواعد لها ولذلك يجب أن نرتبط بالأهداف العالمية التي تم الاتفاق عليها؛ لأن ذلك يكون في صالح المجتمع. وأذكركم أن المجتمع المصري فيه بعض القضايا تحتاج التفكير، وعندما كان الدكتور إسماعيل يتكلم عن الأقدمية في مُقابل القُدرة على الإبداع والابتكار، والنهوض بالمستوى نتيجة الارتباط بمعايير جودة واضحة يجب أن يلتزم بها في المجتمع، ويجب التفكير فيها وفي غيرها، مثل الفردية في مُقابل العمل الجماعي، وحقوق الإنسان في مُقابل إهدار الحُريات والحقوق، والعدالة والمساواة في المجتمع في مُقابل الوساطة، والتفكير العلمي في مُقابل التفكير الخرافي والإشاعات، والإصلاح والتغيير في مُقابل بقاء الأمر كما هو عليه، والجودة وزيادة القُدرة التنافسية في مُقابل الحماية والانغلاق على النفس والسطحية، والحفظ والتلقين في مُقابل الفهم والتعلم، والشفافية والعلانية في مقابل الفساد والانغلاق، والحقيقة في مُقابل الكذب، وكل هذه الأشياء تحتاج إلى قواعد وتغيير في بعض القيم كذلك الجمود في مُقابل الحركة، والانتظار في مُقابل المُبادرة، وأعتقد أن الشباب قادر على القيام بالمُبادرات، وخاصة بالنسبة للتسامح في مُقابل انغلاق الفكر والعدائية والإرهاب، الأنانية في مُقابل حق الآخرين، والتي تحتاج للدراسة وحول ما ذكره الدكتور إسماعيل سراج الدين عن الحلم للمستقبل، أرجو أن ينشغل البعض في التفكير في الحلم للمستقبل. والمستقبليات يعتبر الآن علمًا وله قواعده ويحتاج إلى أفكار، ونريد أن نفكر في مستقبل مصر والصورة التي نريدها لها، والأحلام ليس لها حدود والحلم ليس مثل دراسة الجدوى، وإنَّ الأحلام تعتمد على القدرة على التخيل والإبداع والعمل كفريق، وفي نفس الوقت على التفكير العلمي وبعض التوقعات عن مخرجات تعتمد على معايير ومؤشرات.

الملحق الثانى

الجلسة الختامية

١-الدكتور/ حسام بدراوي

تم تقسيم المشتركين في جلسات المؤتمر على حسب المحاور المختلفة، وتم اقتراح مشروعات كثيرة، ومنتدى الإصلاح العربي ملتزم بالتعاون في تنفيذ هذه المشروعات التي سيتم مناقشتها واستعراضها معكم للاتفاق على كيفية التنفيذ.

ولعل أهم شيء هو الإشارة إلى الطريقة التي عرضت بها المشروعات، والأسلوب العلمي في التفكير، والتي اشترك فيها المُيسرون وخاصة الدكتورة/ إيمان القفاص ومن الواضح أن التفاعل ما بين المشتركين كان كبيرًا، وأعتقد إن هناك بعض المشروعات التي يمكن أن تدمج مع بعضها لتحقيق هدف أكبر، ولتلافي التكرار، ولكن الحقيقة أن كل المجموعات كانت واضحة التفكير. وعند استعراض المشروعات التي فكرت فيها المجموعات نجد المجموعة الأولى ركزت على الجوانب الاقتصادية من خلال مشروع تحت عنوان البيت الاقتصادي في كل مؤسسة تعليمية، ،والذي يهدف إلى زيادة الوعي بين شباب الجامعات بالمتغيرات الاقتصادية، ونشر الثقافة الاقتصادية بينهم، وجمع البيانات الخاصة بسوق العمل، ويمكن أن تمتد أعماله إلى تسويق الوظائف، وإعداد حصر بالشركات والأماكن الخاصة بالتشغيل، وإرشاد الخريجين إلى الفرص المُتاحة في سوق العمل، واقتراح التخصصات العلمية المطلوبة. والبيت الاقتصادي يهدف إنشاؤه في كل مؤسسة تعليمية لربط الشباب بسوق العمل وتوجيههم. وقد تقدمت المجموعة السياسية بأربع مشروعات، والمشروع الأول يدور حول إعداد كُتَيِّب للتنشئة السياسية يُخاطب الشريحة العُمرية من ١٠-٢٠، أي طلبة المدارس والجامعة، والمشروع الثاني خاص بإعداد موقع إلكتروني على الإنترنت يتم فيه طرح كل قضايا الوطن السياسية، ويتم فيه تجمع شبكة من الشباب في هذا الموقع، ويمكن أن تتبناه المكتبة مع منتدى الإصلاح العربي، أو يُخرج من موقع

المكتبة والمنتدى، والمشروع الثالث عن إنتاج وسائط إعلامية في أشكال أشرطة فيديو وسى دى وغيرها تخاطب الأطفال حتى سن عشر سنوات، وتهدف إلى التنشئة السياسية ومن الممكن ربطه مع المدارس بشكل غير تقليدي، ومن خلال أشكال مُحاكاة مُختلفة، حتى يقدم رؤية سياسية في المستقبل، والمشروع الرابع عبارة عن تنظيم برنامج للشباب والسياسة بمكتبة الإسكندرية، يهدف إلى تدريب وتجميع كوادر شبابية للإسهام في التحديث في كافة المجالات. وفي المجموعة الثقافية، نجد مشاريع مُتعدده، منها تصميم استبيان لعينات مُمَثلة لأنماط ثقافية وجغرافية مُختلفة في مصر، يدور حول الهوية والمواطنة، ومشروع آخر عن إعداد بحث عن ثقافة المشاركة السياسية والمواطنة، والتركيز على بعض تجارب الشباب الناجحة والفعالة في هذا المجال. ومشروع آخر عن كيفية تدريب المجتمع على الاستفادة من التراكم العلمي والمعرفي، ومشروع عن رصد التحولات الحالية للظاهرة الدينية وظاهرة التدين في مصر، ومشروع آخر عن دراسة مدى مصداقية الخطاب الموجه للشباب، من خلال معايير وقياسات، ومشروع حول استطلاع رؤى الشباب للحاضر ومشكلاتهم ورؤيتهم للمستقبل، والحلول التي يمكن تقديمها للتغلب على هذه المشكلات، ومشروع حول استخدام الفنون لغرس قيمة قبول الآخر لدى الأطفال، ومشروع حول قياس إدراك الشباب لثقافة التطوع من خلال عينة قومية من الشباب المصري حول مفهوم التطوع وأساليبه وآلياته. والمجموعة التي كانت معنية بالجانب الاجتماعي تقدمت بأربعة مشاريع، حول إعداد وتنمية قيادات شابة في المجتمع، وتسويق فكرة العمل التطوعي، ومركز مُتميز للتنسيق بين البحث العلمي والتطبيق ومشروع أخير حول تجميع أفكار أحلام الشباب في رؤى مصرية لعام ٢٠٢٥. على أن يتم من خلال برنامج علمي مدروس عن الذي يدور في أذهان الشباب من أحلام لمصر في سنة ٢٠٢٥.

هذه المشروعات وغيرها تقدمت بها المجموعات الأربعة، أفضل ما فيها أنها مشروعات قابلة للتنفيذ من خلال قيادات شابة، وتحتوي على أفكار من الممكن الإعداد لها، مثل كُتيبات الطلائع والبيت الاقتصادي في كُل مؤسسة تعليمية، والمواقع الإليكترونية، أو دراسات عن هوية للشعب المصري، ومقياس لإدراك الشباب للتطوع، ومفهوم العمل السياسي والثقافي. وقد

ساهم المُشاركون في المحاور الأربعة- وهم الدكتورة/ إيمان القفاص، الدكتور محمد كمال، الأستاذ/ سيد ياسين، والأستاذ/ أسامة سرايا- في بلورة هذه المشروعات مع الشباب وفي أقل من يوم عمل تقريبًا، ويعتبر هذا إنتاجًا جيدًا وجادًا يستحق كل التقدير. وطبعًا منتدى الإصلاح العربي في مكتبة الإسكندرية والدكتور/ إسماعيل سراج الدين سوف يدرس التوافق الموجود في الأفكار، والاستعداد للتعاون والرؤية للمستقبل، من خلال تجميع الأفكار، وتيسير العمل لتحقيق هذه المشروعات.

٢-المهندس/ نبيل صموئيل

في الواقع ارتبطت في المناقشات مع مجموعة واحدة ولكنى كنت على علم ببقية المجموعات، وطريقة التفاعل بين المجموعات في خلال اليومين وهذا يُعطى صورة مُخالفة تمامًا عن الصورة التي يمكن أن نسمعها عن شباب مصر من أنه شباب غير مُشارك، وعنده إحباط، حيث أثبت الشباب المشارك في هذا المؤتمر صورة مختلفة تمامًا وقد ظهرت المشاركة بالرأي والفكر بين الشباب، كما أظهر الشباب حماسًا شديدًا في محاولة الوصول إلى أفكار مُحددة في المجموعات، وهو ما يؤكد أن الشباب يرغب في أن يُعبر عن رأيه ولديه حماس شديد للتعبير عن الرأي والرأي الآخر وإعمال الفكر، ولقد ظهرت كل هذه العلامات من خلال المشروعات المتنوعة، والتي طرح فيها الشباب أفكاره في مجالات متعددة تراوحت ما بين برامج للتدريب أو الإعداد لمشروعات عن المعلومات، عن طريق مواقع على الإنترنت، إلى إنشاء مراكز، وإنشاء بيت اقتصادي، كما تنوعت من حيث الجمهور المُستهدف. وكان المُستهدفون في أغلب هذه المشروعات من الشباب أنفسهم، كما كان هناك اهتمام بالأطفال على اعتبارهم أيضًا من المجموعات التي يجب أن تشملها برامج المشروعات. والشباب الذين استهدفتهم المشروعات كانوا أيضًا في معظم المشروعات هم المُخططين لها، والمساهمين في إعداد خطط التنفيذ لها، كما أن معظم المشروعات أضافت أيضًا شراكات مع هيئات وقطاعات أخرى من المجتمع المدني والقطاع الخاص ووزارة الإعلام وهذه رؤية مُهمة في الشِراكة بين القطاعات المُختلفة، بالإضافة

إلى تميز هذه المشروعات بأسلوب وتفكير علمي، في وضع البرامج والخطط، وأعتقد أنه من المهم أن لا تكون المشروعات linear لأنه في حالات كثيرة وعند التنفيذ يمكن مواجهة بعض الظروف التي تتطلب إجراء تغيرات في الخطط، ولذلك يجب أن تكون الخطط على قدر من المرونة الكافية لمقابلة أي مُتغيرات عند التنفيذ، وهذه خبرات مُهمة يجب أن تتميز بها المشروعات الشبابية عن الممارسة، وخاصة بالنسبة للعمل التنموي، أو في أي عمل يهم نهضة مصر.

٣-الدكتور/ إسماعيل سراج الدين

في الحقيقة أريد أن أهنئكم على العمل الجاد والممتاز الذي أفرز كل هذه المشروعات في فترة قياسية، وقد رأيت أن بعض هذه المشروعات تم تحضيرها بالأهداف والخطوات والمخرجات والمُدخلات وحتى الميزانية وحول قضية الموقع على الانترنت والمشاركة يسرني أن أبلغكم أنه يوجد مشروع قائم حاليًا، وفيه Chat room على www.takingitglobal.org يتم فيه الحوار العربي ويشترك فيه حوالي ١٢٠٠ من الشباب المصري ومجموعة أخرى من الشباب العربي، ويتم التنسيق والعمل في هذا الموقع من خلال عدد من الشباب وقد انبثق هذا المشروع من قمة عِمالة الشباب التي عقدت في مكتبة الإسكندرية في سبتمبر ٢٠٠٢، وتم فيها شبكات الاتصال مع قمة عمالة الشباب بين شباب من ٧٦ دولة، ومن الدول العربية بصفة خاصة ويقوم بها كل من الأستاذ/ عبد الله صُبيح والأستاذ/ هيثم كامل ومعهم الأستاذة/ إيمان عبيد التي تنسق بين كل الدول العربية ويتم حوار محلي، وكل المُشتركين في هذا الموقع النقاشي من الشباب ولهم روابط مع مكتبة الإسكندرية ومنتدى الإصلاح العربي، والذي يريد أن يشارك فيه يستطيع المشاركة باللغة العربية، وسوف يعقد مؤتمر الإصلاح الثاني يوم ١٣-١٤-١٥ من شهر مارس ٢٠٠٥ وأملنا مشاركتكم فيه، كما يوجد في منتدى الإصلاح العربي مشروع يطلق عليه الإنفومول Info Mall وسيتم عرضه على جميع المشتركين من المجتمع المدني في المؤتمر الثاني للإصلاح، وبناء على توصياتهم سيتم إدخال أي تعديلات مُفيدة، وفكرة Info Mall هي ربط كل المبادرات الخاصة بالمجتمع المدني في العالم العربي بصورة مفيدة، وتتلخص الفكرة أنه عندما

نذهب إلى سوق تجاري كبير يوجد بداخله محلات وأماكن كبيرة وأماكن أصغر أو بوتيك وتعرض فيه أشياء كثيرة والـInfo Mall هو سوق للمعلومات عن طريق الإنترنت ومقسم من خلال توزيعات مختلفة، مثل Bulletin Board والتي يعرض فيها آخر الأخبار عن منظمات المجتمع المدني المشاركة في الـInfo Mall ، ولكن أهم شيء فيه موقع منتدى الإصلاح العربي، وكذلك الهيئة الإنجيلية وهكذا، على اعتبار أن كل منظمة مسئولة عن البضاعة التي تعرضها وسوف تكون كل المواقع بدون أي اشتراك، ولكن الفكرة إن كل المواد والأخبار والتقارير والدراسات، إلى آخره موجودة، وبحيث إذا أراد أحد البحث عن أي موضوع سيجده، مثل موضوع تمكين المرأة، سنجد كل التجارب الخاصة بالهيئات التي تعمل في هذا الميدان، ويمكن جمعها، وميزة هذا الموقع أنه يمكن إحداث تغيير في هيكله الهندسي بسهولة، وسوف يقسم أيضًا جغرافيًا، وفي حالة الرغبة في معرفة الهيئات الخاصة بالمجتمع المدني في الأردن أو في تونس أو في مصر، من الممكن التعرف عليهم والوصول إليهم بسهولة وخصوصًا إذا كان الغرض هو الاطلاع على التجارب الخاصة بهم أو الموضوعات التي يعملون فيها أو عن عِمالة الشباب أو من الذي يعمل في مجال حقوق الإنسان، ومن الذي يعمل في البيئة، ومن الذي يعمل في تمكين المرأة، أو في قضايا التلوث، وسوف يرتبط ذلك مع الـ Chat room والتي ستعطي فرصة للحوار وللرأي والرأي الآخر، والاطلاع على الآراء المختلفة وفى نفس الوقت القدرة على الاطلاع على ما يقوم به الآخرون ويمكن بالطبع زيادة عدد المشتركين في المستقبل وسوف توجد إعلانات على الـbulletin board مثل وجود هيئة تبحث عن متخصص في موضوع السواحل ومشاكل السواحل، أو على متخصص في تغذية الأطفال، ومعرفة المهتمين بهذا الموضوع وبذلك يتم الترابط الفوري بين كل المؤسسات والتي يتوافر لها جهاز كمبيوتر وتستطيع الدخول على الإنترنت أي سيكون هذا الموقع بمثابة همزة الوصل بين منظمات المجتمع المدني وسنتفادى في البداية إدخال الصور.

وبالنسبة لتشجيع الشباب والعمل الأهلي، تمت مسابقة في الإسكندرية للشباب الذين يحلمون بمستقبل منطقة الميناء الشرقي، وقد كان مشروعًا كبيرًا يتحدث عن أحلام وأفكار الشباب، وسوف تخصص لهذه المشاريع بعض الجوائز من مكتبة الإسكندرية لتشجيع الشباب، وفي الحقيقة فقد قام الشباب بمشروعات جميلة وأفكار خرافية وأفكار قابلة للتنفيذ، والمكتبة اتفقت مع المحافظ على اختيار شرائح أخرى من مدينة الإسكندرية للقيام بنفس العمل فيها.

وقد اهتمت المكتبة أيضًا بتخليد ذكرى زميل عزيز علينا جميعًا يمكن بعضكم لم يسمع عنه ولكن أغلبكم يعرفه وهو المرحوم الدكتور عادل أبو زهرة لأنه في الحقيقة أفنى حياته من أجل العمل التطوعي والمنظمات الأهلية وخدمة المصلحة العامة. وسنقدم أربع جوائز سنوية في أربعة مجالات كان يعمل فيها، وقد وصل عدد من الترشيحات لهذه الجوائز حوالي ٢٤ ترشيحًا، وطبعًا ستصل إلى المكتبة ترشيحات إضافية وسيتم اختيار أفضل أربع منظمات أهلية وهذا العمل له فائدة مشتركة ومزدوجة من ناحية الناس، وطبعًا هو تخليد لذكرى الدكتور عادل أبو زهرة، وتوسيع قاعدة المعرفة بالتجارب الناجحة من خلال الترشيحات.

وموضوع المؤتمر الثاني للإصلاح على المستوى العربي هو التجارب الناجحة وفي الحقيقة لا أريد استخدام كلمة أفضل الممارسات، لأن أفضل الممارسات تفترض معرفة شاملة بكل الممارسات، ولذلك أطلقنا عليها التجارب الناجحة. والتجارب الناجحة كثيرة وقد وصل إلى منتدى الإصلاح العربي تجارب كثيرة بلغ عددها حتى الآن ستين تجربة تستحق التعرف عليها من العالم العربي كله، وهذه فرصة للحوار حولها من جانب المجتمع المدني ومعرفة أنه قادر على القيام بأعمال ناجحة وكثيرة، وسوف نقيم هذه التجارب الناجحة ونستأنس بخبرتها.

وبالنسبة لمشروعات الشباب في هذا المؤتمر اقترح تكوين لجنة صغيرة لدراسة هذه المشروعات، حتى يمكن البدء في تنفيذها وسوف نبدأ بخمس مشروعات والبقية بالتدريج. وفي الحقيقة أو بالنسبة لموضوع إعداد وتنمية القيادات، أرجو ألا نعيد تجربة منظمة الشباب لأن الشباب يحتاج إلى بداية صحيحة يمكنه أن ينطلق بعدها، وعلينا أن نسانده وندربه ونوجهه وأن التدريب والتوجيه لا يتم من خلال كون المعرفة حكراً على الأكبر والأقدم وهذا ليس دائماً صحيحًا ولذلك لديّ بعض التحفظات على هذا، وعندما نتحدث عن تدريب الشباب على الاستفادة من التراكم العلمي والمعرفي يعتبر هذا جزءًا من تعلم التعلم أو فتح المجالات، ومن الممكن عمل ورش عمل صغيرة وبرامج تدريبية نضع فيها تحت أيدي الشباب الأدوات التي تمكنهم من البحث بأنفسهم، والقيام بالتجارب بأنفسهم، وعندي ثقة كبيرة في قدرة الشباب على التقييم السليم.

وفي مكتبة الإسكندرية ومع مجموعة كبيرة من الشباب حوالي ٥٠٠ من فروع الهندسة الكهربائية حضروا الاحتفال بأينشتاين في مكتبة الإسكندرية، والعالم كله يحتفل بأينشتاين، واعتبر هذا العام عام الفيزياء، والغريب أننا سمعنا عن آينشتاين وهو بين علماء الطبيعة مثل نيوتن، وهما في الحقيقة قاما بتغيير مفهوم العالم في فترات مختلفة، وعام ٢٠٠٥ ليس تاريخ ميلاد أو وفاة آينشتاين ولكن في عام ٢٠٠٥ سيكون قد مر مائة سنة على شاب صغير اسمه ألبرت آينشتاين كان عمره ٢٦ سنة ولا يحمل درجة دكتوراه ولا يعمل في جامعة ولكن كان يشتغل في مكتب البراءات في برن، ونشر خمسة أبحاث غيرت التاريخ، منها المعادلة الشهيرة التي صدر منها القنبلة الذرية وبعد أربعين سنة، وهذا الشاب عمل ثورة معرفية كبيرة في سنة ١٩٠٥، ولذلك العالم كله يحتفل بهذه المئوية هذا العام اعترافًا بهذا الإنجاز العلمي الكبير. وقد ذكرت في محاضرة أنه لم تكن مساهمات آينشتاين وحدها ولكن نجد أيضًا مساهمات من ديراك عندما بدأ كونتم فيزيكسو وعمره ٢٤ سنة وأكملها في سن ٢٧ سنة، جيم واطسون الذي اكتشف الـ DNA المورث الحيوي، والدُبل هيليكس وكان عمره ٢٥ سنة، هايزن برج والذي

كتب الكونتم ميكانكس في سن ٢٤ سنة، الأنسيرتنج برنسيبال وكان عمره ٢٦ سنة، ومعنى هذا أن الشباب استطاعوا أن يتفوقوا على الشيوخ في أشياء كثيرة، ولذلك يجب فتح المجال للشباب وهذه هي مهمة الكهول في مساندة الشباب وإعطائهم الدفعة، أكثر من أي شيء آخر.

وفي الحقيقة في مصر للأسف تراثنا غير ذلك، التراث فيه دائما كبت للشباب، الأكبر عنك بيوم يعرف عنك بسنة، واسكت يا ولد واسمع كلام أساتذتك وكل هذه الأشياء والتي لا تساعد على التنشئة الصحيحة وأنه بدلاً منها يجب الانفتاح على الفكر الجديد، ومعرفة أن الشباب قادر على المشاركة والاختيارات الصحيحة وأنه عندما يستنفر من خلال الأسئلة فإن هذه الأسئلة تفتح له أبوابًا جديدة للمعرفة وهذا جزء من قدرة التخيل وقدرة الانفتاح، التي نأمل أن تنطلق في مصر، ولديَّ ثقة بلا حدود في شباب مصر، وأنا مُتفائل جدًا بمصر من أجل شباب مصر القادرين على صناعة المستقبل، وعندي ثقة كبيرة فيهم، وتجربة مكتبة الإسكندرية تبنت ذلك، ويسعدني أن أعلن عليكم أن متوسط العمر في مكتبة الإسكندرية ٢٧ سنة، وأن ٨٠٪ من العاملين في مكتبة الإسكندرية أقل من ٣٥ سنة وأن كبار السن أي أكثر من ٥٥ سنة عددهم ٢٧ شخصًا فقط ومتوسط عمر القيادات في المكتبة هو ٣٥ سنة، وأصغر مديرة كان عمرها ٢٢ سنة والآن عمرها ٢٣ سنة، وأكبر مدير عمره ٤١ سنة وأن كل ما قامت به مكتبة الإسكندرية بفضل هؤلاء الشباب المصري.

المراجـــع

تم الاعتماد على فعاليات مؤتمر «دور الشباب فى الإصلاح والتحديث» والذى انعقد يومى ١٥و١٦ سبتمبر ٢٠٠٥، بمكتبة الإسكندرية، هذا بالإضافة إلى المشاركات والمداخلات والمقترحات التى عرضها المشاركون. هذا بالإضافة إلى بعض المراجع الأخرى نوردها فى التالى:

١- أحمد جلال، «التعليم والبطالة فى مصر»، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم ٦٧، أكتوبر ٢٠٠٢.

٢- أشرف البنان، «الصناعات الصغيرة وحل مشكلة البطالة»، كتاب الأهرام الاقتصادى، العدد رقم ١٨٩، سبتمبر ٢٠٠٣.

٣- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، «قوة العمل والبطالة - الطلب فى سوق العمل»، مسح ميدانى للطلب فى سوق العمل.

٤- أمين القلق، زمجتمع المعلومات فى البلدان العربية- «حالات دراسية»، المنظمة العربية للتربية والثقافة.

٥- أيمن ياسين، «لشباب والعمل الاجتماعى التطوعي»، مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، أبحاث ودراسات، الوثيقة رقم ١١، ١٣ نوفمبر ٢٠٠٢.

٦- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، «تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣- نحو أقامة مجتمع المعرفة»، الطبعة الأولى، المطبعة الوطنية، عمان، الأردن، ٢٠٠٣.

٧- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، «تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤- نحو الحرية فى الوطن العربي»، الطبعة الأولى، المطبعة الوطنية، عمان، الأردن، ٢٠٠٤.

٨- بلال عرابى، «دور العمل التطوعى فى تنمية المجتمع- مقترحات لتطوير العمل التطوعي»،

٩- حسام الدين محمد عبد القادر «البعد السياسى و الآثار الاقتصادية والاجتماعية لعبء الدين العام بالتطبيق على مصر ١٩٩٠ - ٢٠٠٢»؛ رسالة ماجستير فى الاقتصاد ؛ كلية التجارة- جامعة عين شمس؛ ٢٠٠٤.

١٠- سميحة فوزى، «سياسات الاستثمار ومشكلة البطالة فى مصر»، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم ٦٨، مايو ٢٠٠٢.

١١- طارق نوير، «تقدير حجم الداخلين الجدد لسوق العمل خلال الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩»، مركز الدعم واتخاذ القرار، رئاسة مجلس الوزراء، القاهرة، ٢٠٠١.

١٢- عالية المهدى، «نحو تهيئة بيئة مشجعة للتشغيل فى المشروعات الصغيرة»، كتاب مكتب العمل الدولى (نحو سياسة للتشغيل فى مصر) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥.

١٣- عزة أحمد غيتة، «التجربة المصرية لآليات وأساليب التوازن بين مخرجات التعليم والتدريب المهنى والاحتياجات الفعلية لأسواق العمل»، الندوة القومية لمنظمة العمل العربية، ١٤-١٦/٦/٢٠٠٥.

١٤- على أحمد البلبل وأخرون «التطور والهيكل المالى والنمو الاقتصادى»- حالة مصر ١٩٧٤-٢٠٠٢ «المعهد السياسات الاقتصادية؛ صندوق النقد العربى أبو ظبى»؛إبريل ٢٠٠٤.

١٥- علي الصاوي، «الشباب والحكم الجيد والحريات»، ورشة العمل الإقليمية الثانية، صنعاء - اليمن، ٢١ - ٢٣/٦/٢٠٠٥ .

١٦- مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، «ملخص تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢»، أبحاث ودراسات، يوليو ٢٠٠٣.

17- Central Bank of Egypt, *Economic Review*, several issues.

18 - EU, Community *Policies in Support of Employment,* (www.europa.eu.int),2001.

19- UNDP, *Egypt Human Development Report*, 1998/1999.

20- *World Bank, World Development Indicators*, CD-ROM, 2001

الشباب والإصلاح والتحديث

تستعيد مكتبة الإسكندرية ـ فى أنشطتها العديدة ـ وظيفتها الحضارية القديمة التى جعلت منها نافذة الشرق على الغرب، ونافذة الغرب على الشرق. وتضيف إلى هذه الوظيفة القديمة إنجازاتها المعاصرة التى تتجاوب ومتغيرات العصر فى إيقاعه المتسارع فى مدى التقدم الذى لا نهاية له أو حد، وذلك على نحو يفرض عليها مسؤولية كبيرة بوصفها طليعة مجتمع المعرفة فى مسيرته الخلاقة ولذلك تتعدد أدوار المكتبة التى تبدأ من تقديم المعارف المقروءة والمشاهدة والمسموعة بكل وسائلها الممكنة وتقنياتها المتاحة، وتمتد إلى البحث فى كل مجال من مجالات المعرفة المتطورة، استيعابا وإضافة، حوارا وتفاعلا، مجاوزة ذلك إلى استشراق الإمكانات اللانهائية للمستقبل الواعد. ومن الطبيعى ـ والأمر كذلك ـ أن يكون للمكتبة دورها البارز والرائد فى مسيرة الإصلاح التى انطلقت فى مجتمعاتنا العربية، استجابة إلى مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل، بحثا عن آفاق مغايرة تستبدل بشروط الضرورة آفاق الحرية، وبميراث التقليد الجامد دوافع الابتكار الحيوى المرادف لامكانات التجدد التى لاتتوقف فى عملية التقدم المستمرة.

ISBN 977-6163-35-1